وقف هذا الكتاب محمد الاباجي ولد المرحوم
الحاج محمد الاباجي على طلبة العلم

هذا التقرير على حاشية العلامة
ابي الفا [redacted]

٤٨٤٨٥

في حياة الحيوان عن عائشة رضي الله عنها لما تكلم
الناس في الافك رأيت في منامي فتى فقال لي
مالك قلت حزينة مما ذكر الناس فقال ادعي يفرج
عنك قلت وما هي قال قولي يا سابغ النعم ويا دافع النقم
ويا فارج الغمم ويا كاشف الظلم ويا اعدل من حكم ويا
حسيب من ظلم ويا اول بلا بداية ويا اخر بلا نهاية اجعل
لي من امري فرجا ومخرجا

هذا هو [illegible]

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول الفقير
محمد الاباجي ذو التقصير غفر الله ذنوبه وجبر خاطره الكسير
هذه تقريرات لطيفة وتحقيقات منيفة على حاشية السيد ابي
الفا الماهر ماجد البيجاني على شرح العلامة خالد التقطتها
من كلام السادة السابقين وضممت اليها امورا فتح بها رب
العالمين وقد شرعت فيها قصدت نفعه من عليه اعتمدت الجار والمجرور
متعلق بمعنى كون الجار متعلقا بالعامل انه مرتبط به من حيث انه يوصل
معناه على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف المعمول وهو التعدية العامة
لجميع حروف الجر ثم قيل حيثية النهاية ومجاورتها كما في الافعال اللازمة
والاقرب لمعمول الزوائد بقاء الجر على ظاهره ومعنى كون المجرور متعلقا
بالعامل انه مرتبط به من حيث وصول معنى العامل على الوجه الذي اليه
وانه في محل نصب معمولا له فعلم ان جعل الجار متعلقا ايضا ليس مبنيا على خصوص
القول بان العامل هو مجموع الحرف ومدخوله فاندفع توهم افادة العلامة الامير

تقديره الاولى تقديره فعلا لان الاصل في العمل خاصا لانه كل شارع في شي يقيم ما جعل التسمية مبدا له موخرا ليفيد الاختصاص والاهتمام لان المشركين
كانوا يبدون باسما الهتهم فيقولون باسم اللات والعزي فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتدا الاهتمام بالمقدم لان البلغا يقدمون الذي شانه اهم
وهم ببيانه اعنى ويرد عليهم فان قلت اذا كان الاولى تقدير الفعل موخرا فما بال قوله تعالى اقرا باسم ربك قدم الفعل واي حال ان كلام الله تعالى احق برعاية
ما نطلب رعايته قلت اجيب عن ذلك بوجوه الاول ان الاهم فيه القراة لان اول ما انزل اقرا اي فهو امام يعلم على ما صرح به الكشاف في اول سورة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على القوم الكافرين

الحمد لله على افضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله [redacted]

[redacted]

بمحذوف انما حذف لكثرة الاستعمال ولفهم المعنى بدون ذكره ولان المقصد المتعلق
بالكسر بدليل قول المطول نقلا عن دلايل الاعجاز انه ما من كلام فيه امر زايد على مجرد اثبات
الشي او نفيه عنه الا وهو الغرض والمقصد من الكلام ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
في المقام اتفاقا اي من اصحاب القولين بعد فلا نيا في القول بالزيادة وهو مرجوح
لانه يودي الى ارتكاب شي مقصور على السماع مع تاتي غيره مع ما فيه من ايهام الحشو وان
كان دخول في القران والسنة وكلام العرب لتقوية الحكم الزيادة لا انه توقف اصل المعنى عليها
ولذلك سميت زايدة والادب في الكتاب والسنة ان يقال صلة كما عليه المشايخ ومواضع الزيادة
قياسا خبر ليس وما ولو متميزة على التصحيح في اضافة الخبر اي ما على القول بانها تميمية وكل
ذلك ما لم ينتقض النفي والا فلا قياسية وخبر كان المنفي نحو لم اكن باعجلهم ونقل الصبان
عن دم ان البا زايدة في التوكيد بالنفس والعين نحو جا زيد بنفسه او بعينه وحكمه عليه الظم
خلافه بدا الجار متعلق بمحذوف حال من زيد اي مستلبا بنفسه ومعنا حال اي بظهر في المفهوم
كما قيل في حق الله قايم بنفسه او متعلق بجا والام ما ذكر نعم لو اريد زيادتها فيه صحت التوكيد
بدونها لصح لكن هذا لا يفيد زيادتها لوجي لها زيادة اصطلاحية كما نبه عليه بعض الفضلا
وظاهر تقديره للمتعلق ابتداي او ابتدا ان البا غير قسمية لان جعلها قسمية والمقسم به
الاسم او الذات يودي الى تقدير مقسم عليه مراد تحقيقه بالقسم وفي تقديره كلفة وارتكاب
خلاف المقصد واما جعل المقسم عليه نحو نقول في كلام شارحنا فيرد عليه التزامهم اللام
واحدى النونين في الفعل الواقع بعد القسم اذا كان مضارعا مثبتا نحو لتبينن للناس
على ما افاده السجاعي قوله اي ابتداي اي مثلا والا فالاسم صادق بنحو كاين فعند النحويين
لك ان تجعل المتعلق اما المبتدا فيكون الظرف لغوا ومحل المجرور النصب على المفعولية والخبر
محذوف كالمبتدا واما الخبر فيكون الظرف مستقرا متعلقا ومحل المجرور نصب على المفعولية ايضا
وبعضهم جعل المجموع الجار والمجرور وعلى هذا الاحتمال محل رفع باعتبار وقوعه موقع الخبر
ونيابته عنه ظاهرا والخبر محذوف كالمبتدا وينبني على الاحتمالين ان حذف المتعلق وجب
على الثاني لعمومه دون الاول هذا ان جرينا على القول بان الخبر هو المتعلق واما ان جرينا على
القول الثاني وهو ان الخبر نفس الجار والمجرور كان محل مجموعهما رفعا على الخبرية للمصدر وكان
المحذوف المبتدا فقط وانما كان المحل على هذا المجموع الجار والمجرور لانه الواقع موقع المتعلق
وقولهم لا محل للحرف الا وحده واما ان جرينا على القول الثالث وهو ان الخبر مجموع المتعلق
المحذوف والمتعلق المذكور فمحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق ولا محل لمجموع الجار
والمجرور لانه جزء الخبر على هذا القول وجزء ما له محل لا محل له باعتبار محل كله فاستفيد من هذا

المعتبر روايته عن الزهري انه كان الامر
بالقراة اهم من باسم ربك والاخير
ان تكون القراة بمعونة المقام اهم
من ذكر الله الذي هو اهم في نفسه
لما اشتهر ان الاهمية العرضية مقدمة
على الاهمية الذاتية وهذا الجواب
للزمخشري في الكشاف الثاني
ان باسم ربك مفعول به لاقرا
الثاني واقرا الاول منزل منزلة
اللازم فمعناه اوجد القراة كما
يقال فلان يعطي اي يوجد
الاعطا من غير اعتبار تعلقه
بمعطى وحينئذ فالبا في باسم ربك
زايدة كما في القراة باسورة لان
على التكرير والدوام كما في قراة
الخطام واحدث بالخطام وهو كرار
الزمام وهذا الجواب هو ما فيه
التفتازاني من كلام المفتاح
الثالث ان باسم ربك متعلق
باقرا الثاني على ان البا للاستعانة
او الملابسة واما اقرا الاول فهو
مقطوع فيه النظر عن المتعلق
بالمقروء واما المقروء فهو مقطوع
النظر عن التعلق به بالنسبة
لكل من اقرا الاول واقرا الثاني وذكر
لان القراة تتعلق بذاتها بمقروء
وبواسطة البا بما يستعان به او
تلتبس به فكما يمكن قطع النظر عن
التعلق بالمقروء يمكن قطع النظر عن
التعلق بالمقروء وهذا الجواب هو ما
فهمه السيد الشريف من كلام المفتاح
ورده كما في عبد الحكيم وناقشه عبد الحكيم
بان قطع النظر عن التعلق بالمقروء
موجه لان النسبة الى المفعول به
بلا واسطة ماخوذة في مفهوم الفعل
المتعدي بخلاف المفعول به بالواسطة فان النسبة اليه ليست داخلة في مفهومه فلا معنى لقطع النظر عن تعلقه
اللهم الا ان يراد به عدم ذكره الرابع ما اختاره التفتازاني من ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزل منزلة اللازم اي
افعل القراة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرا القران والبا للاستعانة او للملابسة متعلقة باقرا الثاني ومتعلق
اقرا الاول محذوف او مذكور وهو باسم الله بنا على ما هو الصحيح من كون البسملة من السورة ثم انه يرد على ما عدا الجواب الاول ٣٢٣

امران الاول ان التقديم يفيد التخصيص والتخصيص موقوف على العلم باصل القراة وليس كذلك
لانه اول ما انزل الثاني ان المخاطب هو النبي عليه الصلاة والسلام ولا يتصور منه تجويز القراة بغير
اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر والجواب عنهما كما افاده عبد الحكيم تبعا للسعد

توضيح ما قاله الخالدي ان المحل في الظرف اللغو للمجرور فقط وفي المستقر من جهة قيامه مقام
عامله لمجموع الجار والمجرور ومن جهة تعلقه بعامله للمجرور فقط اه والتفصيح الي
ما لبعض الفضلا في حاشيته على هذا الشرح قوله والكوفيون فعلا قال ابن هشام في المغني
وهو المشهور في التفاسير والاعاريب وقوله ويجاب بان عمل المصدر اي محذوفا
ان عمل المصدر في الظرف وعديله بطريق الاصالة لان ما فيه من رايحة الفعل يكفيه في العمل
فيهما لتساهلهم فيهما عن غيرهما لا بطريق الحمل على الفعل حتى يكون فرعا لا يتصرف فيه بالحذف
بخلاف عمل المصدر في المفعول والفاعل فهو بطريق الحمل على الفعل لان ما فيه من الرايحة لا يكفيه
في العمل في الفاعل والمفعول لعلوهما عن الظرف وعديله فاحتيج لالحاق المصدر بالفعل
في العمل وهو الفعل حتى يقوى على العمل فيهما وحيث كان العمل في الفاعل والمفعول بطريق
الحمل على الفعل كان العمل فيهما بطريق الاصالة بل بطريق الفرعية والفرع لا يتصرف فيه بالحذف
وان كان في هذه الحالة اقوى في العمل لان الحذف لا يتفرع على القوة في العمل بل انما يتفرع عن
الاصالة في العمل وان كان عمله بطريق الاصالة ضعيفا ولو توضيحه ان الظرف وعديله
لتساهلهم فيهما يكتفى فيهما باي عامل ولو كان ضعيفا واما المفعول والفاعل فلعدم تساهلهم
فيهما لا يعمل فيهما الا شي قوي في العمل ولما كان المصدر مشتملا على الحدث من اشتماله على الدال على
المدلول اكتفوا بما فيه من الحدث في عمله في الظرف وعديله ولما كان ما فيه من الحدث لا يفيده قوة
على العمل في الفاعل والمفعول احتاجوا لالحاقه بشي قوي في العمل وليس الا الفعل لتجامع
الاتحاد في الحدث والمادة فظهر من هذا ان عمل المصدر في الظرف وعديله ليس بطريق
الحمل بل لامر ذاتي فيه وهو الحدث فكان عمله فيهما بطريق الاصالة فلذلك عمل المصدر فيهما محذوفا
لان الحذف لا يجوز الا فيما هو اصل في العمل وان عمل المصدر في الفاعل والمفعول انما هو بطريق
الحمل على الفعل فكان عمله فيهما بطريق الفرعية لا الاصالة فلذلك لم يعمل المصدر فيهما محذوفا
لان الفرع لا يتصرف فيه بالحذف وان كان قويا من حيث العمل فمدار الحذف على الاصالة ومدار
العمل في القوة قوة العمل لا الاصالة فمدارهما مختلف لكن يرد على هذا الجواب ان اسم الفاعل
يعمل محذوفا حتى في المفعول مع كون عمله بطريق الحمل على الفعل وقد يقال لا ايراد لانه لما اشبه
الفعل مشابهة تامة في الدلالة على الحدث وفي الاتحاد في المادة والهيئة والاشتمال على النسبة
وان كانت ناقصة والاشتقاق بخلاف المصدر ولذلك كانت شروط عمل المصدر اكثر من شروط
عمل اسم الفاعل كان كانه اصل فعمل محذوفا ونكتة التعبير عن الحدث بالرايحة الاشارة الى ضعفه
في العمل وضعف المعمول فيه كما يقال هذا الشي يكفيه رايحة هذا الشي وبتفسير العبارة
بهذا الوجه اندفع ما يرد من ان ظاهر الجواب ان العمل بما فيه من رايحة الفعل اقوى من عمله
بالحمل واذا كان كذلك فكيف يكون العمل بالطريق الاول انما هو في الظرف وعديله وبالطريق
الثاني انما هو في الفاعل والمفعول لانه يلزم عمل الضعيف في القوي والقوي في الضعيف
وهو خلاف المعقول وايضا لا وجه للتعبير عن الحدث بالرايحة ونص بعضهم على ان عمل

المصدر في الفاعل يكفيه رايحة الفعل لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فعلى هذا يكون
المحترز عنه بقول المحشي في الظرف وعديله انما هو المفعول فقط واما الفاعل فهو كالظرف
وعديله ويحتمل ان معنى الجواب ان الظرف وعديله لما اكتفوا في العمل فيهما برايحة الفعل فقد
تساهلوا فيهما في ذلك فيتساهل فيهما ايضا بعمل العامل محذوفا لانفتاح باب التساهل
فيهما فيكون هذا الجواب عين الجواب الاخر الذي يذكرونه في مثل هذا المقام وهو التساهل
في الظرف وعديله بخلاف ما لو كان العمل لطريق الحمل لانه لو كان بذلك لكان تشديدا فيهما فليشدد
فيهما ايضا بعدم عمل المحذوف فيهما كذا ظهر والله اعلم بحقيقة الحال **قوله فيتعلق**
ويتمم هذا الايراد والجواب مبني على ظن كلام من ان متعلق بالمبتدا او يكون جواب اخر
من حذف العامل الا من عمل المحذوف كما اشتهر لما لم اذا علق بكاين فالمراد سوا جعلنا
الخبر هو المحذوف او هو مع المذكور لان اسم الفاعل يعمل محذوفا واما اذا كان الخبر نفس الجار
والمجرور فلا يرد ايضا لان المصدر الواقع مبتدا له جهتان جهة مصدرية وبها يرفع الفاعل
وينصب المفعول وجهة مبتدائية وبها يعمل في الخبر وناسب وعدم عمله محذوفا من جهة
الاولى لا من الجهة الثانية فيعمل محذوفا بها منكورا **قوله** والجار للمضاف هذا
مذهب الجمهور وقيل الاضافة وقيل الحرف المنوي **قوله** بدل اي او عطف بيان **قوله**
اذ لا يتقدم البدل اي او عطف البيان **قوله** على النعت اي نعت المبدل منه او المبين والاظهر
متقدم على النعت على كل حال **قوله** مبنيا ان في البناني اذ نص شيخ الاسلام على انه يصح كونه
نعتا على القول بانه علم نظرا للاصل **قوله** علم اي بالغلبة **قوله** او صفة مراده بها ما قابل الاسم
لا النعت الاصطلاحي لئلا يلزم بناء الشيء على نفسه **واعلم** انه يجوز قطع كل من النعت
والبدل او عطف البيان فلا تتعين التبعية ولا مانع من كون الرحيم توكيدا للرحمن بناء على
ترادفهما ونكتته ترغيب العباد في التخلق بالرحمة وتقوية رجائهم رحمته لكن تركه المحشي لكونه
بعيدا **قوله** في غير البدل وهو النعت وعطف البيان والتوكيد **قوله** ما جر المتبوع وهو
هنا المضاف او الاضافة او الحرف المنوي **وقوله** او بنفس التبعية قيل من حيث المعنى وقيل
من حيث الاعراب فتحصل قولان فعلى العامل هنا اقوال خمسة **قوله** مماثل للعامل في المتبوع
قد علمت ان العامل في المتبوع فيه اقوال ثلاثة **قوله** على الاصح مقابله ان العامل هو العامل
في المتبوع قيل اصالة وقيل نيابة عن المقدر فالاقوال خمسة اليم قال السيوطي ولو قيل
العامل في جميع التوابع هو المتبوع لكان له شواهد ولذلك اظهر والاعراب اي
اي ولاجل عدم استثقال الضمة على الواو الساكن ما قبلها اظهر والاعراب الخ واعترض بان
هذا التعليل وهو عدم استثقال الضمة على الواو الساكن ما قبلها اخص من المدعى وهو
اظهار الاعراب الشامل للضمة والفتحة والكسرة على الواو والياء الساكن ما قبلهما وانما يكون
مناسبا للمدعى لو قال واعترض بان الحركة لا تستثقل على حرف العلة اذا سكن ما قبله
٣ ويمكن الجواب بان المعنى ولذلك اظهر والاعراب جميعه على الواو اي ولذلك اظهر و

متمم

وجه تساهلهم وتوسعهم فيهما
كما في الرضي ان كل شيء من المحدثات لا بد
ان يكون في زمان او مكان فصار
الظرف مع كل شيء كقريبه ولم يكن
اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل
غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل
الاجنبي واجري الجار والمجرور
مجراه في ذلك المناسبة بينهما
اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور
والمجرور يحتاج الى الفعل او
ما في معناه كاحتياج الظرف
واعلم ان ابن مالك جوز اعمال
المصدر محذوفا واطنب في
الاستدلال عليه وذكر جملة من
الشواهد عليه كما نقله عنه
المحقق في حاشية الاشموني
في باب المفعول معه وعلى هذا
فلا ايراد

متمم الاعراب وهو الضمة لانها لو كانت ثقيلة على الواو لم يظهر الاعراب جميعه على الواو ولم يتم
لان الجميع لا يتم الا بالضمة ولما كانت الياء مثل الواو ادرجها في المعلل في الحقيقة انها هي
الضمة **واعلم** ان الضمة والفتحة والكسرة من القاب كل من الاعراب والبناء انما الذي
من القاب البناء هو الضم والفتح والكسر خلافا لمن يغلط في ذلك **وقوله** واجيب عن ذلك
بان حكمة نقل الضمة الخ هذا الجواب غير ظاهر لان الجواب عن الاعتراض الوارد على الشيء يبقي ذلك
الشيء ويزيل ما ورد عليه وهذا الجواب افاد عدم صحة التعليل بالاستثقال الا انه صححه
ودفع ما ورد عليه بل هذا الجواب تعريف اخر فيكون اعلال المضارع على هذا ليس اصلا
مستقلا بنفسه بخلافه على التعريف الاول فكان الاولى ان يجيب بان هناك فرقا بين
يقول وبين دلو وظبي بان كلا منهما اسم وهو خفيف ويقول فعل وهو ثقيل ولا يلزم
من عدم استثقال الحركة على الواو والياء عند سكون ما قبلهما في الاسم لخفته عدم استثقالها
في الفعل لثقله وايضا الحركة التي على الواو في يقول حركة بنية وهي ثقيلة لعدم تغيرها والحركة
على الواو والياء في دلو وظبي حركة اعراب وهي خفيفة لتغيرها بتغير العامل والتغير
موجب للخفة فقد علمت انه قياس مع الفارق ويمكن الجواب عن المحشي بان التعريف
الاول اشتمل على حكم وتعليل فالحكم هو نقلت الى ما قبلها والتعليل هو قوله لثقلها
الضمة على الواو فكانه قال نقلت الضمة الى ما قبلها لاستثقالها على الواو ومحصل
اعتراضه ان الضمة لا تستثقل على الواو فبطل التعليل واذا بطل التعليل بطل المعلل
وهو النقل ومحصل جوابه انه لا يلزم من بطلان التعليل بطلان المعلل لوجود علة
اخرى وهي المشاكلة فصح المدعى وهو نقل الضمة الى ما قبلها فالمعترض من قوله واعترض
ابطال المدعى بواسطة ابطال علته والجواب ملاحظ هذا الوجه فان قلت هي في
الماضي اثر ان كان هذا السائل فهم ان المجيب اراد التشاكل في يقول وقال بحسب استعمالها
لا يصح هذا السؤال لان المناسبة المراد تحصيلها بين الفعلين انما هي الاستعمالية
وان فهم السائل ان المجيب اراد التشاكل بين الفعلين بالنظر لحال يقول الاستعمالي
وحال قال الاصلي كان كلام السائل صحيحا لكن لا يصح الجواب بقوله اجيب الخ لانه لا يزيل
السؤال ولا يصحح الجواب مع ان حق الجواب تصحيح الاصل وازالة ما ورد عليه وايضا
يقتضي ان تحرك يقول ليس تدريجيا ويمكن اختيار الشق الاول وتصحيح السؤال
بان معناه هلا حركتم يقول وجعلتموه مشاكلا للماضي بالنظر للاصل لان مراعاة الاصل
اقوى فهو الاحق بالتشاكل ومحصل جوابه ان اصل الماضي وهو التحرك لا يعتبر ولا يعول
عليه لانه اعتبر لاجل التدريب والتعليم فكان ليس احق بالتشاكل بل الاحق بالتشاكل هو
حال الاستعمالي وحيث ما كان التحرك في الماضي تدريجيا كان في المضارع كذلك فحينئذ يدفع
ايهام انه ليس في المضارع تدريجيا ويمكن جواب اخر غير ما اجاب به المحشي عن هذا السؤال
بان تسكين المضارع اقوى في التشاكل لانه يكون مشاكلا للماضي بحسب الاستعمال فيهما

وبحسب الاصل فيهما بخلاف علي ما قاله اسايذ فقد بر ليلا نزل قدمك   وتعبير المص
بالمضارع اثر الآنب بدل المصانم ثم بعد ذلك ينافي هذا الاشعار ظاهر قوله فيما ياتي علمته
للصغار فانه يشعر بحصول التاليف بالفعل وانقضائه الان يقال ارد به علم وانما عبر بالجملة
يشعر لاحتمال ان تكون الخطبة متاخرة عن التاليف ثم عن الماضي بالمضارع لحكاية الحال الماضية
وهي ان تفرض ما وقع في الماضي كانه واقع الان استحضارا للصورة العجيبة ويويد هذا
الاحتمال ظاهر قوله علمته للصغار   والمراد به هنا الانسان اي انما عبر بالمراد لان للعبد
اطلاقات ربما يتبادر منها غير هذا ثم ان كان هذا المراد معنى حقيقيا كان قوله لانه
مملوك لباريه بيانا لوجه اتصاف كل انسان بالعبد وان كان معنى مجازيا اي ان اطلاقه على
الحر مجاز بجامع ان كلا من الحر والرقيق مملوك ولو للخالق كان قوله لانه مملوك لباريه بيانا
لعلاقة المجاز قوله وهو صفة في الاصل اي معناه ان العبد في الاصل لا يستعمل الا
بالموصوف مذكورا او مقدرا نحو جاء رجل عبد او جاء العبد مع ملاحظة الموصوف
المحذوف والمعنى جاء الرجل العبد ثم استعمل استعمال الاسماء الجامدة بان قطع النظر عن
موصوفه فيقال جاء العبد من غير ملاحظة موصوف كما يقال جاء زيد   قوله والمراد بالعبد
هنا المتعبد اي هذا مراد زايد على المراد السابق فالمقصود من المراد السابق ان المراد مطلق
ذات حيوان ناطق ولو حرا والمقصود من هذا المراد بيان ان المراد من العبد من حيث
انما هو الخضوع والتذلل لا غاية الخضوع والتذلل فافاد بالمراد الاول الذات وافاد بالمراد
الثاني الصفة زايدة على الذات وقوله التي هي التذلل اي هذا ينافي ظاهر ما سبق من قوله
لانه مملوك لباريه لانه يفيد ان العبودية هي المملوكية ويمكن الجواب بان للعبودية اطلاقين
الاول المملوكية والثاني التذلل ويحتمل ان احدهما معنى حقيقي والاخر معنى مجازي لازم
للمعنى الحقيقي فليراجع نحو القاموس لتعرف حقيقته اي اه   قوله لا من العبادة اي
لان غاية التذلل انما تكون للانبياء والمرسلين والملايكة المقربين لا لغيرهم كالشيخ ولو سلم
ان تكون في غيرهم ينبغي ان لا يحمل العبد في عبارة الشيخ على هذا المعنى الا بدليل يفيد ان الشيخ
متصف بهذا المعنى ولو فرض انه دل الدليل على ذلك لا ينبغي للشيخ مدح نفسه فهذا كما هو
طريقة غير المحدثين قال تعالى لا تزكوا انفسكم   اوكثير الفقر اي وما نعة خلو
تجوز الجمع وارادة الثاني وحده مرجوحة لان الشيخ وغيره دايم الفقر لا كثيره الموهم انه قد
لا يحتاج اليه ولا يكون فقيرا في بعض الحالات كما افاده العلامة العدوي رحمه الله ونفعنا
بسره آمين   ان قلت لم عبر بالفقير دون المفتقر مع انه ابلغ واصرح في التواضع قلت انما
لم يعبر به لانه من الافتعال الذي قد ياتي للتكسب اي المتكسب للفقر الذي ليس الفقر
نا بتاله بخلاف الفقير سيما ان جعل صفة مشبهة وايضا تاسيا بقوله تعالى وانتم الفقراء
فانه جمع فقير لا مفتقر كذا قيل واما قول بعضهم تاسيا بقوله تعالى ~~لقد سمع الله قول الذين~~
الله فقير فهي نفسي منزهي   اي سيده وتاخيره الاحسن هو التفسير بالسيد ليقابل

العبد كما ان الغني مقابل الفقير ففي كلامه من المحسنات البديعية جناس الطباق وهو الجمع
بين متقابلين او اكثر   فان نعت المعرفة اي وجه هذه القاعدة ان المقصود من نعت
المعرفة التوضيح فاذا تقدم النعت كان الخروج عن هذا المقصود الى التقييد المستفاد من الحالية
لو اعرب حالا بخلاف الغرض ولما كان المقصود من عطف البيان التوضيح والبدل قريب منه وان
كان المقصود منه الانتقال الى الحكم لم يكن هناك خروج عن المقصود الاصلي لو اعرب ~~المنعوت~~
او عطف بيان   وقوله ونعت النكرة اي وجه هذه القاعدة انه لما كان المقصود من نعت النكرة التخصيص
والتخصيص ملازم للتقييد او هو عينه كان منصوبا على الحال اذا تقدم لان الحال للتقييد
فلم يكن هناك خروج عن المقصود الاصلي او يقال ان القاعدة الاولى مبنية على الراجح من عدم
جواز كون الحال معرفة والقاعدة الثانية مبنية على مراعاة الاطراد لانه لو اعرب نعت النكرة بحسب
العوامل لزم وقوعه في بعض التراكيب مبتدا بلا مسوغ فاعرب حالا لوجود مسوغ الحالية
دايما وهو تقدمه على صاحبه اذ اعرب حالا من المنعوت بحسب الاصل بخلاف ما لو اعرب
بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببالي الان في توجيه كلامهم ثم انه لا بد لتقديم النعت على منعوته
من نكتة وهي هنا المبادرة الى وصفه بالاوصاف المذكورة وفي قول الشاعر لمية موحشا طلل
المبادرة الى بيان ما حصل لمنزل محبوبته بعد رحيلها وهو الايحاش وكن على بصيرة في ذلك
تجد النكتة ظاهرة ثم قال بعض الفضلاء والظاهر ان كلا من القاعدتين السابقتين غير متعين
لان الظاهر ~~جواز البدلية وعطف البيان في نعت النكرة ايضا~~ والحال في نعت المعرفة على القول
بمجي الحال معرفة وان الامر دائر بحسب ما يقصده المتكلم فان قصد التقييد كان المقام للحالية
او الانتقال الى الحكم والتوضيح كان المقام للبدلية والبيان ثم رايت في حاشية الاشموني عن
الدماميني ان قولهم نعت النكرة المتقدم يعرب حالا اغلبي لا لازم اه فتامله ولعل ما سبق لنا من
التوجيه يدفعه والله اعلم   بدلا او عطف بيان من خالد يرد عليه انه سيجعل الازهري
صفة لخالد فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت والقاعدة العكس وايضا يرد على
جعله بدلا البدل من البدل وفيه خلاف ~~والظاهر او عطف بيان~~ فالاولى جعله صفة لخالد
قوله على انه تابع لعبد الله على انه بدل اي يرد عليه انه سيجعل الازهري صفة لعبد الله فيلزم
عليه تقدم البدل اي فتامل   والمفاعلة ليست على بابها لانك ان تقول على بابها وان كلا
يعامل الاخر وان اختلف المعاملة فالمص يعامل مولاه بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا
قيل لكن يبعد هذا امران الاول قوله بلطفه اذ هو لا يكون الا من جانب الله والمتعلق يكون
متاتيا فيهما نحو ضارب زيد عمرا بالحجارة فان الحجارة حصل الضرب بها من زيد وعمرو والان بعا
المراد باللطف ما يشمل الطاعة من جانب العبد وهناك حذف الواو مع ما عطفت او دعوى
ان هذا لا يلزم الثاني ان اللايق بحال العبد ان لا يلاحظ ان لا عمل له في جانب الله تعالى عز وجل
قوله وهذه الجملة المراد منها الثنا اي ويصح على بعد جعلها حالية على تقدير قد الغرض منها
التحدث بالنعمة حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التاليف فيكون المراد بها الاخبار

لا الانشا قوله واللطف التوفيق هذا عند جمهور اهل السنة ويطلق بمعنى الدقة والصغر تقول
لطف الشي اذا دق وصغر فالفعل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا احسن اليه
فيتعدي بالبا فقوله الخفي على الثاني صفة لازمة واللطف بمعنى الملطوف به وعلى الاول والاخير
صفة مخصصة لان الاحسان والخلق وان كان لا يطلع عليهما احد على ما لغير ابن العربي فيوصفان
بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم وبالخفا باعتبار نفسهما والاولى ان يراد اما احسانه من العلوم
والادراكات او نفس العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان المشروع فيه نوع من العلوم هذا على
جعل الخفي بمعنى المستتر وقال التبيتي وانما اتى بهذا الوصف ايذانا بان لطفه تعالى بخلقه مستور
عنهم بانهم من حيث لا يحتسبون هو وقال بعضهم فصلت الدعا بذلك اللطف المستتر صيانة
له للنفاسة ان كان الخفي بمعنى المستتر او المظهر للمتشرف به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيجب
عليه نظير المظهر نعم يتسدد عليه ان كان بمعنى الظاهر والخفي اما اسم فاعل اي خاف او اسم مفعول
اي مخفي من باب رمي وقال من الخفي لينا البين كونه لطفا ~~...~~ اذا علمت انه
يصح جعله بمعنى المستتر والصحيح جعله بمعنى الظاهر من اطلاق الشي على ضده اطلاقا حقيقيا
على ما قاله بعضهم فاقتصار المدابغي وعبد المعطي على تفسيره بالظاهر وتبعهما المحشي قصور تدبر
المراد بالاجرا الدوام المناسب الادامة بدليل قوله اللهم ادم عليه اللهم ادم عليه مرات
اذ اشار بذلك الى ان العبارة مقلوبة ونكتة القلب المبالغة في قوة النعم حتى تصلح للاجرا المولف عليها
وان في العبارة مضافا مقدرا فالموصوف في الحقيقة ليس هو البر بل المضاف المقدر ليصح توصيف
بالجمع اذ البر مفرد لفظا لا يوصف بالجمع او الاشارة الى ان المراد من البر مراتبه الكثيرة ليصح الوصف
بالجمع فلا تقدير على هذا ومثل هذا غير عزيز في الكلام وقال شيخنا قوله اللهم ادم عليه مرات
اذ فيه عكس الكلام اذ الضمير فيه مفعول الفعل والعوايد مجرور بعلى وقد عكس في الحل ذلك
كما تراه ولو ترك ذلك على ان عبارة الشارح مقلوبة لساغ العكس في الحل لكن لا حاجة اليه اذ يصح
ان يقال اللهم اجره اي ادمه اي اللهم اجعله دايما على عوايد البر اي مصاحبا لها من غير
انقطاع لها وبعد هذا كله فيظهر ان الجري الوقوع والحصول من قولهم جري الامر حصل
كما في قوله فرح الدمع جفوني وجري من عيوني وكفى ما قد جري اي حصل والاجرا الجعل
جاريا وحاصلا على ويصح الكلام لكن يحتاج لتقدير الاستمرار اذ العوايد ما عاد بالفعل ولا
معنى لطلب الوقوع عليها لحصولها ولعل هذا هو مرادا لعلامة المدابغي فيندفع اعتراض
المحشي عليه بقوله ولا حاجة الخ نعم قد يقال كما قال بعض الفضلاء ان المراد انها عوايد باعتبار عود
نوعها قبل ذلك او المراد ما من شانها ان تعود فلا حاجة الى تقدير الاستمرار هو زيادة
ويحتمل ان يكون المراد بالعوايد جمع عايدة بمعنى الخ فعايدة على هذا اسم بمعنى الصلة والمعروف
بخلافه على الاول فانه صفة لاسم وقوله فالاضافة بيانية او على معنى من هذا ان اريد بالبر المبرور
به اما ان ابقي على معناه المصدري فتكون على معنى اللام بالحا المهملة بينه وبين الخفي
الجناس اللاحق وهو اتفاق الكلمتين لفظا الا في حرفين متباعدي المخرج كما في قوله

صبغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفا وادمعي كاللالي فقد اختلف الليالي و
اللالي بالياء والهمزة وهما بعيدا المخرج اي ليس مخرجهما واحدا بخلاف ما اذا قرب المخرج فانه الجناس
يقال له الجناس المضارع كما في قوله وجلس يهون عنه وينأون عنه فان الهاء والهمزة من مخرج
واحد وهو اقصى الحلق قوله لا صفة الخ ولا عطف بيان ايضا لاشتراط التوافق فيه تعريفا وتنكيرا
كالنعت فان اضافة اسم الفاعل لمعموله معناه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
كما هنا وان لم يعتمد تكون اضافته غير مفيدة للتعريف لان الاصل ضارب زيد ضارب زيدا فزيدا
مفعول ضارب بحسب الاصل لكن بشرط الاعتماد فلما اضيف لم تفد الاضافة الا حذف التنوين
ولم يحتج للاعتماد لزوال المفعولية الصريحة فقول المحشي لمعموله اي بالقوة اذ لا يكون معمولا
بالفعل الا عند الاعتماد واذا كانت اضافته غير مفيدة للتعريف فلم يصح جعله نعتا للمعرفة
بل ولا عطف بيان لما علمت فيكون بدلا لانه يجوز ابدال النكرة من المعرفة هذا كلامه ولك
تصحيح الوصفية وعطف البيان بانه يصح ان يراد به مطلق زمن او الزمن الماضي او يراد
منه الاستمرار اذ لا نظر للمضي والا لا نظر للحال والاستقبال كانت اضافته معنوية كما يستفاد
من الصبان على الاشموني عند قول الناظم وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل
فراجعه لانه اي لفظ رافع ليس فيه ال معناه ان اسم الفاعل اذا كان غير معتمد على نفي
او استفهام او حرف ندا او موصوف او مخبر عنه لا يصح ان يعمل النصب في المفعول الا اذا
كان مقرونا بال ورافع لم يعتمد على نفي ولا استفهام ولا حرف ندا ولا مخبر عنه كما هو ظاهر ولا
موصوف لما علمت انه بدل وكونه بدلا لا يكفي في الاعتماد كما هو ظاهر كلامهم ومحصل ذلك
عمل اسم الفاعل انه اذا كان مقرونا بال عمل النصب في المفعول مطلقا سوا كان معتمدا على واحد مما
سبق اولا وسوا كان بمعنى الماضي اولا كما قال في الخلاصة وان يكن صلة ال ففي المضي
وغيره اعماله قد ارتضي واما اذا كان مجردا من ال فلا يعمل الا بشرطين كونه بمعنى الحال او الاستقبال
او الاستمرار وينظر تحايها وكونه معتمدا على واحد مما سبق كما قال في الخلاصة
كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولي استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا صفة او مسندا
فقد علمت من هذه الاقوال وما قبلها ان كون اضافة اسم الفاعل لفظية متوقف على شرط واحد
وهو كونه بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار وينظر في المضي وان عمله في المفعول متوقف
على شرطين ما تقدم والاعتماد اذا علمت ذلك تعلم ان كلام المحشي معترض من وجوه الاول ان قوله بدل ربما
يوهم تعين البدلية مع انه يصح كونه خبر مبتدا محذوف اي هو رافع فان اجبت عن هذا
بان مقصوده تعين البدلية بالنسبة للوصفية اخذا من قوله لا صفة قلنا يرد عليه انه يوهم
صحة كونه عطف بيان اذ الغرض نفي كونه صفة فقط لا تعيين البدلية مع ان عطف البيان
لا يصح كالنعت الثاني ان قوله لا صفة يفيد انه لا وجه لصحة الوصفية اصلا مع انه تقدم لك
تصحيحها الثالث ان قوله ولا يصح نصبه الخ يفيد انه لا وجه لصحة النصب اصلا مع انه
يمكن ان رافع خبر مبتدا محذوف اي هو رافع ويراد من رافع الحال او الاستقبال او الاستمرار

احد عصام

ونظر لجانب فح يوجد الشرطان معا الاعتماد على المخبر عنه وان كان محذوفا اذ الظم انه لا يشترط
ذكره قياسا على الموصوف الذي تعرض له ابن مالك بقوله وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي ذكر وصف
وكونه بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار المنظور فيه بجانب وح لا يصح جزمه بالتغليط
على ان هناك طريقة لا تشترط الاعتماد في العمل نعم ان كان هذا القايل يعرب خيرا خبر مبتدا محذوف
ولم يجر على هذه الطريقة صح تغليطه فح را الرابح ان قوله ليس فيه الا ربما يوهم ان اسم الفاعل
لا يعمل النصب الا اذا اقترن بال وليس كذلك بل قد علمت ما فيه من التفصيل اذا علمت هذا
علمت ان قول بعض المحشين لك ان تقول انه للاستمرار الصادق بالحال والاستقبال
فح يعمل فيصح نصب مقام مع تنوين رافع لكن يتعين ان يكون رافع خبرا بدلا لكونه نكرة
لا يجدي شيئا لعدم وجود شرط الاعتماد وان زعم هذا القايل انه تحقيق حيث قال في اخر
هامشه هذا تحقيق المقام [redacted]
وجه وجيه والله اعلم بالصواب اي ايصال الخير سواء كان دينيا او دنيويا والعبيد اعم من
كونهم طالبين للنفع او لا بخلاف المستفيد في السجعة بعد فانه خاص بطالب الفايدة
الاحد عشر المعلومة ونظمها ابن مالك في قوله عباد عبيد جمع عبد واعبد اعابد معبوداء معبدة عبد
كذاك عبدان وعبدان اثبتا كذاك العبدى وامدد ان شيت ان تمد فراجعها في محلها
قال فيها او فيه استعارة مكنية وتخييلية حيث شبههم بالطيور تشبيها مضمرا في النفس
فهذه استعارة مكنية واثبات الخفض تخييل والجناح ترشيح ويحتمل الاستعارة التمثيلية
حيث شبه الصورة المنتزعة بالصورة المنتزعة بجامع صورة منتزعة فتامل واعلم
ان الخافضين صفة للمنتصبين والغرض من الصفة المدح لا التقييد المنتصبين لكونهم
يخفضون لعدم صدق المقام ح بمن لم يطلب منه احد نفعا وان كان هو ينفع وان لم يساله
احد وكذا يقال في الجازمين او يقال الصفة للتقييد بالنظر لدفع ان التام بسبب كثرة السايلين
وافادتهم وكذا يقال في الجازمين فالذين خلاف هم من خصوص ان تسهيل طرق العلم من
الله مقام اهم دون مقام من جزم بخصوصه زيادة على الجزم بانه كل شي من الله وكذا جعله
الخافضين صفة للعبيد هو ما يؤدي اليه جعل السين والتاء في المستفيد زايدتين بخلافه
على الاول فانهما للطلب كذا قيل من المصلحة بيان لما اي الفايدة اصطلاحا هي المصلحة
التي ترتبت على الفعل وقوله من حيث هو كذلك الضمير يعود على ما والحيثية للاطلاق وبينه
بقوله سواء يعني ان الفايدة اعم مطلقا من الغرض المسمى بالعلة الغائية وهو ما لاجله
الاقدام على الفعل فكل غرض فايدة وليس كل فايدة غرضا مثلا اذا حفر لاجل دفين فوجده
كان فايدة وغرضا فان لم يجده بل وجد الماء كان فايدة فقط هو مدبغي بعد نقل ما نقل المحشي
عن الشنواني او الظاهر ان الحيثية للتقييد وقوله سواء تعميم زايد والمعنى ان
الفايدة هي المصلحة الملحوظة من جهة كونها مصلحة لا من جهة كون الفعل لاجلها ام لا فالفايدة
مباينة للغرض بحسب الحقيقة اذ الحيثية معتبرة في المفهوم تجتمع معه بحسب المحل متعلق

بالنحو

بالنحو اي لتاويله بالمشتق وهو الطريق المشتق من الطروق والمعنى على ما سلكه المحشي الجازمين
بان تسهيل اي تسهيل طريق العلوم كلها من الله اه وهذا مبني على ان اضافة تسهيل
للنحو من اضافة المصدر لمفعوله والنحو بمعنى الطريق ولك مسلك اخر وهو انه من اضافة
المصدر للفاعل والنحو باق على معناه الاصطلاحي واللام بمعنى اللام للتقوية او زايدة في المفعول
والمعنى الجازمين بان كون النحو يسهل بقية العلوم من الله لا من غيره فاقتصار المحشي
على المسلك الاول لا ضرورة اليه مع مخالفته للظاهر الشايع وعلى كل فالترديد بمعنى التردد
قال شيخنا الاظهر عندي ان المراد به معناه الحقيقي الذي هو ايقاع الغير في التردد اي ولا
ترديد منهم لغيرهم ويراد بالشك فيه مطلق التردد منهم ليشمل الكلام نفي التوهم والظن من
اطلاق الخاص على العام او يبقى على حقيقته ونفي ما ذكر مستفاد من الجازمين وذكر الشك وان
استفيد ايضا ليعطف عليه ولا ترديد ولم يقل الغير المرددين من غير احتياج لذلك للسجع تامل
وح فالعطف مغاير لان القايم بهم فيه ان الترديد بالمعنى المصدري قايم بهم ايضا وقوله
وليس المراد اه قد علمت انه المراد ففي العبارة حذف اه هذا الحذف لا يتوقف عليه التركيب
غاية الامر ان المعنى عليه نعم يصح ان يكون صفة نظرا للاصل اه يلزم عليه انه حيث نظر الى
اصله خرج عن التعريف الى التنكير فتفوت مطابقة النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا او اعتبار
الحالين اعني ما قبل العلمية وما بعدها معا فيوخذ من الاول الوصفية ومن الثاني التعريف
لا يبتغي التعويل عليه من هذا اعتبار من اطلاق المحل على الحال فيه ان الكلام سياتي انه
اللفظ اي الصوت وهو قايم بالهواء فالاولى ان يقول من اطلاق اسم الشي على الشي كما قالوا
بذلك في قوله واجعل لي لسان صدق اي ذكرا حسنا ويحتمل ان يراد به الجارحة المخصوصة
اه يحتمل ايضا ان يكون المعنى المعرب باللسان اي الجارحة الفصيح كلامها فيكون الكلام على
تقدير مضاف والعموم مستفاد من المقام اي التنصيص عليه لان ما من صيغ العموم
لكنها تحتمل العهد والجنس اي مرتفعات اي او مرفوعات وما مثله في الناس اه ما
نافية اما حجازية فمثله اسمها او تميمية فهو مبتدا وعلى كل فالخبر في الناس والتقدير وما مثله
كاينا او كاين في الناس وقوله الا مملكا استثناء من حي الاتي الواقع بدلا من مثله وقوله
ابو امه مبتدا ومضاف الى مضاف للضمير وقوله ابوه خبره ومضاف اليه وقوله يقاربه جملة
صفة لحي والضمير المستتر والبارز للممدوح وجملة ابو امه في محل نصب صفة لقوله مملكا
ففي هذا البيت الفصل بين المبدل منه والبدل وتقديم المستثنى على المستثنى منه والفصل
بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف فكان ذلك موجبا للتعقيد المخل بالفصاحة
والمقصود من هذا البيت مدح ابراهيم بن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك وفيه مدح
هشام ايضا والمعنى وما مثل الممدوح اي ابراهيم في الناس حي يقاربه ويشابهه في الفضايل
الا مملكا اي رجلا اعطي الملك وهو هشام ابو امه ابو الممدوح اي ان الممدوح خال المملك
الممدوح واول بعضهم بلا تقديم ولا تاخير فارجع الى التلخيص وحواشيه ففيه زيادات

واعلم ان كلا من الغرابة والتنافر والتعقيد مخل بالفصاحة فذكرها بعد قوله الفصيح
من ذكر اللازم بعد الملزوم او الداخل في حقيقة الشي بعد ذكر ذلك الشي على ما هو معلوم في
محله وكان الاولى له ان ينبه على اتصاف اشرف الخلق بالبلاغة كما افاد ذلك في الصحابة لان
البلاغة فوق الفصاحة لاشتراط الفصاحة فيها وزيادة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مثلا
اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب مشركا في بطلان عبادته وقال له مثلا عبادتك لا تنفع
كان هذا الكلام فصيحا لكن حال المشرك الانكار على بطلان عبادته وعدم نفعها فالذي يناسبه
ان يقال ان عبادتك لا تنفع او ان عبادتك لهي ضارة ونحو ذلك فلا يلزم من الفصاحة
البلاغة دون العكس وكان الاولى له ان يذكر التجريد ايضا في جانبه صلى الله عليه وسلم وتوصف
بها الكلمة فيقال كلمة فصيحة اي سالمة من تنافر الحروف ومن الغرابة ومخالفة القياس وكلام
فصيح اي سالم من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة كلماته وكاتب فصيح
وشاعر فصيح اي ذو ملكة الى اخر ما تقدم في الشرح فمن هذا تعلم ان التعريف الذي ذكره انما هو
لفصاحة المتكلم فقوله بعد وتوصف بها اي بالفصاحة من حيث هي والا اشكل
ويوصف بها اي فيقال كلام بليغ اي مطابق لمقتضى الحال ومتكلم بليغ شاعرا او كاتبا اي
ذو ملكة الى اخر ما في الشرح فمن هذا تعلم ان المعنى الذي ذكره خاص ببلاغة المتكلم فقوله بعد وتوصف
بها اي بالبلاغة من حيث هي والا اشكل ولا يقال كلمة بليغة اي مطابقة لمقتضى الحال وقال
بعضهم يقال ذلك لان الكلمة المعرفة تطابق مقامها والنكرة تطابق مقامها اي الذين
تجردوا عن النقايص المناسب للفصاحة والبلاغة ان يراد به ما هو مذكور في البديع وهو ان ينتزع
من امر ذي صفة اخر مثله فيها كما في قولهم فيها دار الخلد اي في جهنم فانتزع من دار الخلد التي هي
جهنم دارا مثلها وجعلها فيها للمبالغة وكما في قول الشاعر تغدو بي الصارخ الوغى بمستلئم
اي تجري بي هذه الفرس الى تخايف من اجل حالة كوني مع شخص لابس لامة الحرب يريد نفسه
لكن انتزع منه شجاعا للاشارة الى كماله في الشجاعة ولا يخفى اشتمال هذه الخطبة في مواضع
عديدة على براعة الاستهلال وهي ذكر الرفع والنصب والخفض والجزم وكذا ذكر التشهيد فانه اسم
كتاب في النحو لابن مالك وكذا ذكر النحو والاعراب والضمير فان ذكر هذه الاشياء يشعر بكون غرض
التاليف في النحو لان براعة الاستهلال هي ان يذكر المتكلم مثلا اول غرضه ما يشعر بمقصوده واما ذكر
الفصاحة والغرابة والتنافر والتعقيد والبلاغة والتجريد فليس من براعة الاستهلال هنا
انما هو براعة استهلال لمن يريد التصنيف في المعاني لا في النحو الا ان يقال انها تعلق ما بالنحو
كما يعلم بالوقوف على ابوابها ثم انه قدم الرفع لتعلقه بالله ويكون عمدة بخلاف النصب وما
بعده وقدم النصب على غيره لجريانه في كل من الاسم والفعل بخلاف ما بعده فانه خاص اما بالاسم
او الفعل وقدم الخفض على الجزم لان الخفض مختص بالاسم الذي هو الاشرف بخلاف الجزم فهو
بالفعل الذي هو مفضول واصل الكلام مهما يكن من شي الخ يفيد ان بعد من معمولات
الشرط وهو خلاف ما اختاره اخرا والاسمية لازمة لها عبارة الشرقاوي على التحرير والاسمية

لازمة للمبتدا وهي اولى مما صنع المحشي فتغييره عبارة الشرقاوي ~~التي نقلها~~ ليس بالحسن
فكان الاولى ان يقول لازمة له ويكون الضمير راجعا للمبتدا والفا لازمة له اي للشرط
والمراد انها لازمة للشرط غالبا اي في غالب احوالها مواضع المحصور وهي السبعة المذكورة في قوله
اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وقد وبالتنفيس وغير الغالب محصور ايضا وهو الماضي بغير
قد وما والمضارع المثبت الخالي من التنفيس والمنفي بلا او لم فحين تضمنت الخ تفريع على ما
قبله غير ظاهر لان المفرع يقتضي ان اما نايبة عن مهما ويكن والمفرع عليه وهو قوله واما نايبة
عن مهما يقتضي انها لم تنب عن يكن بل عن مهما فقط ويمكن الجواب بان ما تقدم فيه حذف و
التقدير واما نايبة عن مهما ويكن بدليل المفرع فهو قرينة على الحذف وكون اما نايبة عن مهما
ويكن هو الماخوذ من كلامهم والذي يحثه بعض المحققين انها لم تنب الا عن مهما فقط وفي
كلام ابن الحاجب ما يصرح بذلك ونص عبارته والتزموا حذف الفعل بعدها يعني اما والتزموا
ان يقع بينها وبين جوابها ما هو عوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جزء من الجملة
الواقعة بعد الفا قدم عليها لغرض العوضية ثم المراد بالتضمن الاقامة والمراد بالمعنى ما يعني
ويقصد لا ما قابل اللفظ فاضافته لما بعده بيانية وبهذا سقط ما يقال لم يعهد تضمين
حرف معنى اسم وفعل لانه مبني على ان المراد بالتضمين الاشراب لزمها ما لزمهما لعل
على ان لزوم الفا لاما كلي اي دايم موجود في جميع المواضع ولا يقال يلزم مزية الفرع على الاصل
لانا نقول لما كانت ضعيفة بالنيابة جبرت باللزوم دايما لا يقال في كون لزوم الفا لاما كليا نظر
لانها قد تحذف اذا دخلت على قول حذف بقي معموله نحو فاما الذين اسودت وجوههم
الفرع اي فيقال لهم اكفرتم وفي غير ذلك لانا نقول بمعنى كون لزوم الفا لاما كليا ان الجمل
بعد اما لا ترتبط الا بالفا سوا كانت مذكورة او محذوفة ومعنى غلبة اللزوم في الشرط عدم
ان الفا ترتبط الجمل بالشرط في الغالب المشار اليه بقوله اسمية طلبية الخ فالفا لا بد منها في الغالب
ولهذا اذا وجد موضع من السبعة لم تذكر فيه الفا حكم بانها رابطة لكنها محذوفة نحو
من يفعل الحسنات الله يشكرها او بانه شاذ وقد لا ترتبط كما في غير هذا الغالب المحصور ايضا
وليس معنى كون لزوم الفا لاما كليا انها لا تحذف اصلا حتى يتجه هذا السوال هذا تحقيق
المقام فاحتفظ عليه فانه نفيس قل ان تقف عليه بهذا الوجه اقامة للازم الخ مفعول
لاجله عامله قوله لزمها والمراد بلزمها التزموها لاه وانما كان هذا مرادا لانه الذي يظهر فيه
التعليل وايضا ليتحد المفعول له والعامل في الفاعل ثم ان قوله اقامة الخ يقتضي ان
القايم مقام مهما ويكن هو الاسمية والفا والكلام السابق يقتضي ان القايم مقامهما هو
اما فكان الاولى ان يقول بدل قوله اقامة الخ استبدالا على هذا التضمن بوجود اللازم و
لا يحتاج لما ذكره بعد من قوله في الجملة على الاحتمال الاول في كلامه ويمكن الجواب بانه لا مانع
من اقامة اما واللازم معا فقوله اقامة اي زيادة على الاقامة السابقة لكن لما تعذر
قيام الاسمية باما لكونها حرفا الصقوها اي لان ما لا يدرك كله لا يترك كله

واعترض ذلك بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين واجيب بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق تقديرا على القول بانه من معمولات الجزاء اما على القول بانه من معمولات الشرط فالفاء في موضع الشرط حقيقة اذ موضع ما قبل الجزاء او يصدق عليها اي الفاء انها قبل الجزاء بخلافها على الاول فانه تقدم بعض الجزاء وهو بعد فلم تقع الفاء قبل الجزاء بل بعد جزء منه وهذا ليس موضع الشرط حقيقة نقله السيد الذهبي عن شيخه الدمهوجي نفعنا الله بهما لكن لا يخفى ان هذا منظور فيه لموضع الشرط المتسع اما ان نظر لموضع الجزء في موضع هو موضع بعد على كلا القولين واجمل بينهما اي المبتدا والخبر اثاره اي المبتدا ابقالها اي لعلامات الشرط ولتفصيل المجمل الواقع في ذهنه ~~ربما يتوهم ان المجمل المعلوم وليس~~ كذلك بل هو شيء مناسب لما بعد اما كان يقال الا زمان كثيرة اما قبل فلا اقول هذا شرح الخ واما بعد فاقول هذا شرح الخ وفيه تكلف اي تكلف تقدير المجمل وبعض المفصل للانتقال اي يوتى بها عند الانتقال وليس المعنى انها موضوعة له اذ هي اما للزمان او المكان والمكان باعتبار الرقم فيه انه بعيد عن القصد بمراحل اذ ليس القصد مهما يوجد شيء في المكان الذي بعد مكان البسملة من الورق المكتوب فيه ~~قاله~~ امير على الازهرية والتقدير مهما يكن من شيء فاقول بعد البسملة الخ اشار بتقدير القول الى الجواب عن الاشكال بان كون هذا شرح الخ لا يترتب على الشرط وليس مستقبلا بالنسبة له لكن يلزم على تقدير القول انه لا بد من اعادة الاخبار بمفعولاته ثانيا عند وجود المعلق عليه واما الاخبار الواقع في حيز التعليق لا يكفي كما يظهر في قولك ان اعطيتني درهما اقول انك عالم فانه لا بد من الاخبار بقولك انك عالم مرة اخرى عند اعطاء الدرهم وهنا لم يعد على ما هو الظاهر ويمكن دفعه بما في حاشية الامير على المغني بان اما وان كانت للتعليق الا ان التعليق فيها ليس على قوانين التعاليق من وقوع الجزاء في حالة دون حالة بل المقصود منها ان الجزاء واقع لا محالة وذلك ام محقق اي اتم في التحقق والا فالتحقق حاصل في كليهما تأمل اي قصير اخذه من اللطف بمعنى الصغر ويحتمل ان اللطيف بمعنى الذي لا يحجب ما وراءه من المحسوسات استعمل في الاشارة الى بيان المعاني ووضوحها متعلق بشرح يلزم على هذا نعت المصدر بقوله لطيف قبل استيفاء عمله فانه عامل في المجرور الا ان يقال اغتفروا في الظروف ما لم يغتفروه في غيرها ويصح ان يراد بالشرح المعنى العلمي واللام بمعنى على اي كائن على الفاظ الاجرومية من كينونة المفسر بالكسر على المفسر بالفتح وعلى كل يلزم من شرح الخ اي لان شرح الالفاظ يكون ببيان المعاني واحوال التراكيب من الابتدائية والخبرية ونحو ذلك ولعل المراد انه شرح لمجموعها والا فبعض الالفاظ منها لم يتعرض له والاجرومية نسبة الخ وعليه فتكون الاجرومية بمد الهمزة وضم الجيم وتشد بالراء المضمومة ابن داود وهذا ليس اباه حقيقة وانما هو جده كما في م د وقال الى صنهاجة بفتح الصاد وكسرها وكان عالما صالحا حكي انه الف هذه المقدمة تجاه البيت الشريف هو قول اي وفي بيان الفروع ايضا اي كالامثلة التي يذكرها

فواجب

وظاهر كلامه ان لم يوجد من علامات الشرط الا الفاء وفيه ان التنبيه بوجود لا اما نعيده الا ان غير عاملة وكذا الجزاء موجود وهو دي عند الشرح وقد قال

اما التعليق لم يوجد بعدم وجود المعلق عليه اي عدم ذكره وكذا الجزاء غير موجود له الجزاء في الحقيقة هو اقول المحذوف ومعنى عدم وجوده عدم ذكره له عدم ملك فطنته فتامل صح

حيث شبه الدال والمدلول الخ هذا لا يناسب ما سبق من تقدير المضاف حيث قال اي في بيان ذلك والمناسب له ان يقال شبه الشيء مع تميزه بالظرف مع المظروف بجامع عدم الخروج في كل الا ان يقال كلامه هنا على حذف مضاف اي او متعلق المدلول تامل وفيها احتمالات في الحكم فراجعها حاصل احتمالاتها على انها تشبيهية الاستعارة بالكناية كما قال او الاستعارة التبعية ان شبه الحال التي بين الدال والمدلول بالحال التي بين الظرف والمظروف وهو الظرفية الحسية ثم استعيرت الثانية للاولى ثم استعيرت في واكتفى عصام بالتشبيه فلا يحتاج الى استعارة المتعلق والاستعارة التمثيلية ان شبهت الصورة المنتزعة بالصورة المنتزعة ولا يضر افراد المستعار الذي هو في اذ قد ذكر السعد انه قد يكون المستعار في التمثيلية مفردا الا على مركب وهو كذلك هنا او تشبيه بليغ اي كانه فيه ثم انه ذكر قبل هذه الاوجه التي اجراها في التشبيه اوجها اخر راجعها ~~وحاصل التشبيه الذي بني عليه ما ذكر ان البيان لما كان يمكن بغير هذه الالفاظ كان كانه خارج محيط بها كالظرف~~ لانه لم يخرج عنها فيه نظر لان المبتدي هو الذي لم يصل الى حالة يستقل فيها بتصور المسائل فان بلغ تلك الحالة فهو المتوسط وان استحضر غالب احكام العلم الذي تعاطاه وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهي ويمكن الجواب بان المحشي اشار الى ان المراد بالمبتدي من لم يتقن ما اراده والمنتهي من اتقن ما اراده والمتوسط متقن للبعض وغير متقن للبعض فبالنظر للاول منتهي وبالنظر للثاني مبتدي هذا مراده وفي قال ان الحاق المتوسط بالمبتدي اقرب خصوصا ان جعل عدم احتياج المنتهي اليه من هضم النفس والتواضع للاية وهي ولا تقولن الخ والاسناد لفعل الغير كالاسناد لفعل النفس افاده شرح وو شيخه م د ان قلت لم اتى بالمشيئة في الانتفاع دون نفي الاحتياج قلت لعل ذلك لان الماتي فيه بالمشيئة شانه ان يرغب فيه والانتفاع كذلك بخلاف عدم احتياج المنتهي فلا يرغب فيه بل يرغب في الاحتياج نظرا الى حصول الثواب له بالانتفاع بتاليفه وايضا المشيئة لا تاتي الا المشكوك فيه الغير المتيقن كما في انتفاع المبتدي به بخلاف عدم احتياج المنتهي فانه قريب من اليقين قال بعض الافاضل اي الفن المعهود هنا وهو النحو هذا مبني على انه للعهد الذكري لتقدم مدخولها في قوله علم العربية وان لم يعنون عنه بعنوان الفن اذ لا يلزم ذلك ع فالحقيقة بدون الشريعة باطلة مثال ذلك انك اذا قلت لشخص صل الظهر فقال ان كان كتبني الله سعيدا دخلت الجنة وان لم اصل وان كان الله قدر لي ان اصلي صليت فقد نظر لباطن الامر وقوله والشريعة بدون الحقيقة عاطلة مثال ذلك اذا قال الشخص لا اصلي الا لاجل ان ادخل الجنة ولا ادخل الجنة الا بالصلاة مثلا فهذه شريعة عاطلة عندهم ومعنى كونها عاطلة ان وجودها كعدمها عندهم لان دخول الجنة بفضل الله لا بالعمل وان كانت مجزية في اداء الواجب هو يجري على الخطيب وقد مثلت الطريقة والشريعة والحقيقة بالجوز فالشريعة كالقشر الظاهر والطريقة كاللب الخفي والحقيقة كالدهن الذي

قوله اي وليتخ اهل الطريقة الطريقة هي ان تعمد الله بالعلم والعمل والتابعة هي ان تحكم النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك النبي والعمل بالطريقة الموصلة الى السلوك واما التسليك هو ارشاد المريدين للعمل بالطريقة الموصلة على وجه مخصوص

بباطن اللب ولا يتوصل الى اللب لا بخرق القشر ولا الى الدهن الا بدق اللب ماكان عن
كشف صريح اي بان يعرف ما يجب لله تعالى وما يستحيل وما يجوز عن كشف وعيان اي مشاهدة
بقلبه لا عن دليل فقط لان الكشف عن الدليل يشاركه فيه غيره ومقصود الشارح مدحه
قول الشارح بربه الباء اما اصلية على ان العامل مضمن معنى الاعتراف والكلام على حذف مضاف
اي بجلال ربه مثلا او الباء زائدة اذ المعرفة متعدي بنفسها اي المرتفع ان قلت لم
وصف الرب هنا بالعلي وفيما سبق بالغني حيث قال الى مولاه الغني قلت لان ذكر الغني
في جانب مولاه يقتضيه ذكر الفقر وصفا ذاتيا له وكذلك هنا المقتضي لذكر العلي هو انه لما
وصف الشيخ رضي الله عنه بانه يعرف ربه اوهم الامر في بادي الراي المعرفة التامة التي تؤدي
الى ما لا يليق فدفع ذلك بوصف العلي اي المرتفع عن كل ما لا يليق به الذي من جملته ما يوهمه
ذكر المعرفة من الاحاطة قال بعض الافاضل وليس مراد الشارح فيه انه مراد والمعنى واعاد اي
ارجع على وجه التجدد مرة بعد اخرى اذ من المعلوم اعادة استمرار الشيخ على الدعاء ضرورة
انه ينام ويصلي مثلا وهو في هذا منصرف عن الدعاء فلا حاجة الى ما قاله باوقات
حدوثها مثلها بقية الممكنات المتقابلات ولو قال ببعض ما يجوز عليه كما هو المشهور لكان
اولى بذي الصفات اي بهذه الصفات فذي اسم اشارة لما كان الكلام مقصودا
بالذات الخ ولك ان تقول قدمه لكثرة الاختلاف فيه بخلافهما وربما يرد على النكتة التي
ذكرها المحشي انه كان ينبغي تقديم الاعراب على الكلام والكلمة لانه المقصود بالنسبة اليهما
ولكن ان تقول ~~لا يرد لان الاعراب لما كان متاخرا وجودا عن كل من الكلام~~ او تقول ان الكلام
والكلمة من قبيل المقدمة كما اشار المحشي والمقدمة شانها ان تقدم والنكات لا تتزاحم
ولم يبوب له لانه لم يعرب الكلام مبتدا وما بعده خبر فيكون مرتبطا بما بعده وبه
ان تقول لا مانع من قطع قول الكلام عما بعده فيجعل مبتدا والخبر محذوف او العكس الخ
الكلام هذا اي باب شرح الكلام هذا او هذا باب شرح الكلام وقوله هو اللفظ مبتدا وخبر
فما وقع ما ياتي في تبويبه وانما اختصه هنا دون ما ياتي للمبادرة الى الاشارة الى بناء هذا المؤلف
على الاختصار لكن في الترجمة اكتفى اي الكلام وما يتالف منه بدليل قوله واقسام فتكون
هذه الترجمة كترجمة الخلاصة بقوله الكلام وما يتالف منه فافهم هذا النفيس ولا تقلد قال
بعض الافاضل ويحتمل ان تكون لتعريف العهد الذي عليه السعد ان ال في المعرف
للحقيقة ويمكن ان يقال لا مانع من كونها للعهد والحقيقة معا فيما اذا كانت الحقيقة
مما اختلف فيها الاصطلاحات فيكون المعهود هو الحقيقة وان كان كلام المحشي
لا يفيده ~~بل ربما يعين مراعاة الحقيقة ليصح التفسير بخبر ايه صورة عن المعرف~~ قال بعض
الافاضل على امر وهو كون الشيء معناه هذا الشيء وقوله متى اطلق اي الامر لكن
يعني الشيء الاول وكذا الضمير في تعرف وقوله اي الامر يعني الشيء الثاني هذا هو الظاهر
تامل ثم ان هذا التفسير للاصطلاح بحسب الاصل اذ المراد في كلام الشارح ما اصطلح

اي الالفاظ المتفق على استعمالها لمعان غير لغوية عندهم هو شرعه حال من الكلام اي او
صفة له ويصح انه حال من ضمير منصوب محذوف مع عامله اي يعنيه في اصطلاح الخ
ويصح جعله متعلقا بالنسبة بين المبتدا والخبر من غير اعتبار لفظ اي ثبت اللفظ الخ
للكلام في اصطلاح الخ افاده شيخنا ووضحه تقديره تفسير هو بمعنى مفسر به لبيان الخ
فحذف ذلك المضاف الخ اي لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان وهذا
التقدير ينتفع به في مثل قولهم الاعراب في اللغة كذا الاسم في الاصطلاح كذا اذ ليس ثم
ما يتعلق به الجار والمجرور وبهذا التقدير صح التركيب ونبه بالتقييد باصطلاح النحويين
على اختلاف الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معناه لغة كما اشار المحشي في القولة قبل
هذه فان قيل لا حاجة الى الاحتراز اذ كل ذي فن انما يتكلم باصطلاح فنه قلت
كثيرا ما يتعرض اهل الفنون للمعاني اللغوية فكان الاطلاق مظنة التوهم فحسن الاحتراز
لرفعه ففي التقييد به فائدتان الايضاح ودفع التوهم والتنبيه على اختلاف الاصطلاح
فيه فالعجب من الاعتراض بعدم الحاجة افاده شيخنا بزيادة اي مسماه اللفظ اذ هذا
لتوضيح فقط لا لتقدير مضاف في الكلام لانه لا حاجة للتقدير اذ الحكم انما يرد على المسمى
كما في زيد قائم على انه لو كان اشارة لتقدير مضاف لورد عليه ان ظاهر صنيعه لا يفيد ان
هو ضمير منفصل وهو خلاف ما ياتي له من انه ضمير فصل والاتيان بضمير الفصل
~~[illegible]~~ حرف على تحقيقهم ويلزم فيه موافقة ما قبله افرادا وغيره ويوتى
به دفعا للتوهم النعتية ~~[illegible]~~ ولعل ذكر النعتية للغالب والا فقد يوتى به
مع براءة ما بعده من صلاحية النعتية فيكون دافعا لتوهم البدلية او البيانية ويشترط
في دخوله ان يكون الجزءان معرفتين او الثاني افعل من والعكس اي كما في ان الله هو
الرزاق اي لا رزاق الا الله وبعد ذلك ففي صحة العكس هنا نظر ولو ادعي تمام التعريف
لان اللفظ المركب انه يطلق عليه جملة ايضا وان انفردت هي في المركب من كلمتين الغير المفيد
وقد يطلق عليه ايضا كلم اذا تركب من ثلاث كلمات وان انفرد الكلم ايضا في الغير المفيد نعم
لو كان القصر اضافيا بالنسبة للكلمة لصح وبعد ذلك ففي الذهن تخيل ان مسلك القصر
بتمامها الاتي فيما قصد به بيان الحقيقة كما هنا بل في الاخبار الحقيقي وهذا اخبار صوري
كما افاده بعض المحققين قال بعض الافاضل فلهم فيه تعرفان اي فللنحاة فيه تعرفان
احدهما النقل الى اسم المفعول ثانيهما تخصيصه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل
على بعض الحروف والحركات لشمول المحشي تبع في هذه العبارة الشارح رحمه الله في شرحه على الازهرية
وكتب عليها الامير اعلم ان هذا المقام فيه تقارير كثيرة منها ما ذكره الشارح وهو غير
التحقيق والتحقيق الذي يظهر لي حسنه ان اللفظ في اللغة مصدر لفظ من باب ضرب
اذا رمى قال في الاساس وحقيقته الرمي من الفم واما لفظت الرحى الدقيق ولفظ البحر العنبر
فمجاز لغوي ثم هو يطلق في اللغة بمعنى الملفوظ اطلاقا شائعا كالخلق بمعنى المخلوق

وضرب الامير اي مضروبه فهذا الاطلاق ليس تصرفا للنحويين كما ذكره نعم النحويون تصرفوا
فيه بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الفم اعم من الصوت وغيره فخصوه بالصوت
هو بعض تغيير فلا يرد انه تجوز مجاز على انه لو سلم البقاء على المجازية فلا ضرر لوجود القرينة
المعينة اما المانعة فلا يتحقق الا بها فليست مرادة من قول السلم ولا التجوز الا بقرينة بجاز زا
كما في مواده ثم انه اشتهر اطلاق المصدر على اسم المفعول مجاز مرسل علاقته التعلق والذي
حققه العلامة الامير انه ان اريد بالمصدر المعنى المضاف للفاعل اي فعله وتاثيره كان مجاز
مرسلا علاقته السببية لان ايجاد الضرب سبب لوجود الذات متصفة بالمضروبية فهو سبب
لتحقق المضروب من حيث انه مضروب وان اريد المعنى المضاف للمفعول اي تاثره وكونه
مضروبا الذي هو مصدر المبني للمفعول كان مجازا مرسلا علاقته الجزئية لانه جزء
معنى اسم المفعول وهو ذات اتصفت بكونها مضروبة ولك ان تقول العلاقة الحالية لان هذا
المعنى حال بالذات اي قايم بها او المجاورة التوهمية كما يتوهم بمجاورة الدال المدلول فيطلق
عليه وبالعكس تامل واشكر فضل الله واما قولهم علاقته التعلق بالاطلاق فلا يكفي
ولم يبدل اللفظ بالقول الخ يحصل هذا الاشكال وجوابه كما يوخذ من العطار على الازهرية
هو ان اخذ القول في تعريف الكلام اولى لان القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل
المهمل والمستعمل فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا واخذ الجنس القريب
في التعريف اولى واجيب بان القول يطلق كثيرا على الراي والاعتقاد حتى صار كالحقيقة
العرفية فيلتحق بالمشترك والمشترك لا يدخل التعريف فما ذكر معارض بهذا المانع نعم
لولا ذلك المانع كان اخذه في التعريف اولى من اخذ اللفظ فيه قال العطار بعد ذلك
هذا ملخص ما اطلوه هنا وقد يناقش بان القول وان اطلق على غير اللفظ لكن هنا
ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم تقم
تعين المقصود واما اذا قامت قرينة فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع
الجنس القريب فانه نقص في التعريف على كل حال فما ذكر في موضع المعارضة لا يصلح المعارضة
هـ والذي يظهر لي في فهم الاشكال الذي اشار له المحشي انه هلا بدل اللفظ بالقول لان اللفظ
يشمل المهمل وهو غير مقصود بخلاف القول فلا يشمله بل هو خاص بالمقصود وهو المستعمل
وان كان هنا ما يفيد تخصيص اللفظ بالمستعمل لكن ما لا يحتاج لذلك اولى فكان القول
اولى بالذكر والذي يظهر لي في فهم الجواب الذي اشار اليه ان القول يشمل غير
المقصود ايضا وهو الراي والاعتقاد وان كان هناك قرينة تخصصه بغير الراي والاعتقاد
فلم يكن اولى من اللفظ كما ادعاه المستشكل وهذا الاعتبار عليه فتدبر وعرف اهل
السنة الخ واما الفلاسفة فقد عرفته بانه الكيفية المعلولة للقلع او القرع على قاعدتهم
من القول بالتعليل ومحل تلك الكيفية الهوا يوصلها الى صماخ الاذن فيسمع الصوت
فقول المحشي بانه كيفية تحدث اي في الهوا وقد يقال مقتضى قيام الكيفية بالهوا انه يقال

للهوا

للهوا لافظ لان من قام به وصف يشتق له منه اسم وقد يقال انما لم يشتق منه لان اللفظ
في اللغة من اوصاف الشخص لا من اوصاف الهوا وان كان في التحقيق من اوصاف الهوا
واهل اللغة انما يلتفتون للظاهر ثم ان كون الهوا هو الموصل للصوت فيه وقفة لان الشخص
قد يكون في محل من حديد لا منفذ للهوا ويسمع صوت من هو خارج عن هذا المحل فكيف
يوصل هذا الهوا للصماخ مع الفاصل القوي والقول بان الهوا لطيف لا يمنعه مثل هذا
لا يقول عليه محرر والتعريف الذي ذكره معترض من وجه وهو انا نجد الصوت يحصل بلا
قرع ولا قلع كما اذا هز قرطاس ورق مفرد وكصوت الالف اللينة كما ان قول المصري الصوت
لغة هو ما ينضغط اي ينحبس بين قالع ومقلوع او قارع ومقروع بشرط المماسة معترض
معترض من وجهين الاول ما سمعته الثاني ان الهوا جسم لطيف والصوت عرض ليس بجسم
فمن ثم الالفاظ اعراض تنقضي بمجرد النطق كذا يوخذ من الامير على الازهرية وقد يقال
كما في بعض حواشيها ان هذا تعريف لغوي فلا ينافي قول الحكما الصوت عرض واما هز
القرطاس وصوت الالف ففيه القرع تقديرا بجعل الهوا والنفس كالقارع
لتموج الهوا بتموج الهوا هوانه يدفع الهوا المتكيف بالصوت ما بعده وهكذا الى ان
يصل الى الصماخ اي مخرج من مخارج الحروف هذا بيان للواقع لا دخل له في التعريف
فلا يقال يلزم الدور لاخذ الحرف في تعريف نفسه وقال الشنواني الحروف جمع حرف وهي
الفاظ فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل ودفعه ان نقول المراد بالحروف ابن ثاني
وهي بديهية من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ ~~[illegible]~~
انتهى نسبة الى الهجا يقال هجيت الحروف وهجوتها وتهجيتها عددتها باسمايها
ومن المجاز هجوت فلانا اذا عددت معايبه الالف هو اسم مشترك بين مدة نحو جا
وهمزة بدليل الالف ساكنة ومتحركة والف الوصل تسقط درجا فالمتحركة لها اسمان الف
وهمزة والثاني مستحدث لتمييز المتحرك من الساكن ولذلك لم تذكر الهمزة في التهجي
بل اقتصر على الالف وذكرت في موضعين منه تنبيها على معنييها افاده شيخنا هو على
حذف مضاف ~~كما قاله بعض الافاضل~~ لا حاجة الى الحذف اذ الحكم وارد على المسمى كما في زيد قائم
اي شرعا اي الحديث ورد بذلك كما قاله بعض الافاضل وقال بعضهم في النزول على
ادم هم د نعت المركب ولم يجعله نعتا الصبان بان النعت لا ينعت مع وجود
المنعوت الاصح وما ذكره المحشي من التعليل لا يفيد عدم جعله صفة ثانية
ولم يقيد المتن بذلك القيد الخ فيه نظر اذ مقتضى قوله واصطلاحا المفيد الخ ان الاسناد
ليس قيدا زايدا على معنى المفيد في الاصطلاح فيكون قول الشارح بالاسناد قايدة بحسب
بيان المعنى المفيد لا قيد زايد عليه والاظهر من تعريف المحشي ان يقال المفيد هو الدال
بالفعل على نسبة ايجابية او سلبية والظاهر انه يراد بالاسناد في كلام الشارح ضم كلمة ولو حكما
الى اخرى كذلك وقول بعضهم ان الاسناد هو النسبة لا يصح هنا لان الفائدة التي

اولهما خبر مبتدأ ما ... العكسي صح

فالنسبة هي عين النسبة فيلزم كون الشيء سببا او الة في افادة غيره لان الباقي بالاسناد
اما للسببية او للالة   لعله انك لا اخاص ما اشار اليه ان يقال انه كان هذا القيد
غير مراد للمص فتعريفه فاسد وان كان مرادا له فلا بد من قرينة عليه قلت نختار الاول ولا
فساد بنا على جواز التعريف بالاعم او الثاني والتكل في القرينة على وضوح المعنى المراد وانه
معلوم عندهم وايض فالمفيد للفائدة التامة لايكون الا مع الاسناد
قيل   فالحيثية للتقييد الظ انها للتصوير عند السامع سكوت المتكلم حسنا
وليست للتقييد ثم الظ ان المراد بالحسن الصحة من حيث
اجزا التركيب لا الحسن في باب البلاغة اذ هو قد يتوقف على الفضلات وقد عد السكوت
عنها حسنا هنا   اي انتظارا تاما لعل مراده به الانتظار من حيث الجملة وهو
المعتبر في تسمية المركب كلاما فلا ينافي انتظاره الفضلات بل ربما يكون انتظارها هو
الغرض الاصلي عند
التقدير الصادق   متعلق بالمفيد اي والبا للسببية
لكن يلزم ح على الاحتمال الاول في باء بالاسناد تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد
بخلاف المفردات اي غير المشتقات لان وضعها نوعي كما يعلم من رسالة الوضع
والا فتعريفه اعم اي الا نقيد لقولنا من حيث اعتبار الالفاظ بان قلنا المراد
الوضع مطلقا اعتبر فيه الالفاظ اولا فلا يصح لان تعريف الوضع بهذا المعنى وضع
شيء بازاء شيء الى اخرها في المختصر لا ما قال الش لانه اخص من المعرف ح كما لا يخفى وتعريف
الشيء بما هو اخص منه كقولك الحيوان جسم ناطق باطل لكونه غير جامع هذا مراد
المحشي فافهم   ولقايل ان يقول لا نسلم ابتناء اخ بني هذا الكلام على ان الالتفات
معناه الابتنا ونحن نمنع ذلك بل معناه الميل فقول الش له التفات اي ميل لا ابتناء
اي حسن فان دلالة الكلام وضعية يناسب ان يفسر الوضع بالوضع العرفي وان امكن
ان يفسر ح بالقصد ومن قال عقلية يناسبه التفسير بالقصد بل كالمتعينة اذ لا يمكنه
التفسير بالوضع العرفي وح فلا يصح قوله ولقايل اخ على انا لو سلمنا ان المراد بالالتفات
الابتنا لا يرد ايض قوله ولقايل اخ لان معنى كلام الش ح ان التفسير الاول يبني على القول
بان دلالة الكلام وضعية وتفسير الوضع بالمعنى الثاني مبني على القول الثاني وهو
ان دلالة الكلام عقلية وبنا الاول على الاول ظاهر واما بنا الثاني على الثاني فذلك لانه
حيث فسر الوضع بالقصد لزم انه سكت عن ذكر الوضع العرفي في التعريف فلو كان قايلا
بوضعية الكلام لتعرض لذكر الوضع العرفي في التعريف والمراد ابتناؤه
على ذلك ظاهر والا فيمكن ان الذي فسر بالتفسير الثاني يقول ان الدلالة وضعية
وان لم يتعرض لذلك في التعريف لكن المحشي رحمه الله تبع في هذا الاشكال الذي قد علمت
دفعه بهذين الجوابين العلامة المدابغي التابع فيه للعلامة الشنواني افاده الجواب

الاول

الاول شيخنا السقا والثاني العلامة الشبيني   هل هنا بمعنى الهمزة اي او ام منقطعة
وقوله بان هل لا يؤتى لها بمعادل وقال العلامة الشبيني هل هنا بمعنى الهمزة لان هل
لو قوبلت لم تقابل الا باو كما في قوله هل تحس منهم من احد او تسمع لهم ركزا
اما على انه موضوع بالوضع الشخصي فهي عقلية جزما فيه انه لا قايل بان الكلام موضوع
بالوضع الشخصي ولو فرض وكان هناك قايل بذلك كانت الدلالة وضعية لا عقلية
نعم ان فهمت ان معنى
كلامه ان الكلام موضوع بالوضع الشخصي اي بالنظر للمفردات التي تركب منها لا بالنظر
لذاته
وهذا القول هو القول الذي اختاره الش وان اوهم كلام المحشي
انه قول ثالث لكون اجزائه موضوعة بالوضع الشخصي بناء على ما جرى عليه سابقا
من ان المفردات الحقيقيات وضعها شخصي لكن تقدم لك تقييده بما عدا
قال الشبيني بقي ان يقال اذا اريد بالوضع القصد شمل التعريف
التراكيب الاعجمية المفيدة معنى لم يكن عند السامع على ما فهم فلعل المراد باللفظ في قوله
اللفظ خصوص العربي لا يقال على ان الدلالة عقلية اي ليس للوضع فيها مدخل يشمل
التعريف المركب الدال على حياة المتكلم مع مقتضاه ان يقال له كلام لانا نقول لا يرد ذلك مع
قول الش المفيد بالاسناد حيث اعتبر في الافادة الاسناد والدلالة على الحياة لا دخل للاسناد فيها
مسمى زيد للذات المشخصة قد سار المحشي الش في هذا لكن لا يخفى ان معرفة مسمى
زيد وهو الذات المشخصة لا يتوقف عليها فهم النسبة اذ لو قيل عندي قايم يحصل
الفهم الضروري الذي ادعاه الش فالذي يحتاج اليه هو معرفة مسمى قايم
قوله الش وهذا الحد فيه رد على النحاة القايلين بان امثال هذه التعاريف رسوم وقوله عند
يفيد انه ليس لجميع النحاة وقوله اولا في اصطلاح النحويين هو اللفظ يفيد انه لجميعهم
فقد تضارب كلامه وتنافى زيد فمع بامور منها ان في السابق حذفا والاصل الكلام عند
النحاة جميعا هو مفاد اللفظ المركب اخ او يقال باي عبارة فلا ينافي اختصاص بعضهم بهذا
اللفظ وقوله الزائي اخ لم يتعرض للتنوين في زيد وفي قايم وللضمير في قايم اعتبارا بالملفوظ
المكتوب وقوله الى اخرها المغيا بالى داخل على خلاف القاعدة لوجود القرينة وهي بيان جميعها
وقوله فيخرج بقوله اللفظ قد يقال هو جنس في التعريف لا يخرج به بل يخرج منه بغيره ولكن
اشتهر انه اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح به الاخراج ما دخل في الاخ

وقوله النصب جمع نصبة كغرف وغرفة وهي العلامات الموضوعة للدلالة على المقصود كالمحراب
الدال على القبلة وقوله والعقد جمع عقدة وهي كيفيات بينهم في العقود لبيان قدر الثمن مثلا
فعندهم قبض ما عدا السبابة والابهام من الاصابع الثلاثة ثم ضم الابهام بجانب السبابة
مرسلا لها موضوع للدلالة على ثلاثة وخمسين بحسبان الاصابع المقبوضة بثلاثة كل واحد
بواحد وكل انملة من انامل الابهام والسبابة بعشرة فالجملة ما ذكر وقوله وقيل لا حاجة الخ حكاه
بقيل لان القاعدة انه لا يستغنى بالمتاخر عن المتقدم بل العكس على انه لا يكتفى في التعاريف
بدلالة الالتزام وقوله كلام النائم ونحوه تسميته كلاما لعله باعتبار اللغة فلا ينافي ما هو بصدده
من اخراجه من الكلام وقوله ما لا يقصد الاولى التعبير بلم لانها للنفي في المضي الذي كلامنا فيه
وقوله احتاج الخ لا يخفى انه لا يظهر ترتب احتياج المص لذكر الاجزاء على كون المركب متوقفا على
اجزائه في الواقع الا ان يقال ان هناك ضميمة محذوفة والتقدير ولما كان كل مركب لا بد له من
اجزاء وقد ذكر المص التركيب في الحد احتاج الخ ليحصل للنفس راحة من تطلعها لما تشوقت
اليه عند ذكر التركيب وقوله الى ذكر اجزاء الكلام فيه اشارة الى ما اختاره المحققون من ان النسبة
ليست جزءا من الكلام بل هي شرط لتحقق كونه كلاما وقوله كما فعل الزجاجي اشار الى ان المص
تابع في صنيعه لا مخترع وقوله لا رابع لها لعله اخذه من المقام والا فلا تعرض هنا من طرق
الحصر المشهورة الان لكون الاضافة للمعرفة تفيد بما ذكره المتن اي فلا ينافي افادة
مفاده الجميع كما اشرنا اليه في تقريراته فلعله قصد به دفع الاشكال لا لاخراج صلة الموصول
الخ الاولى لاخراج نحو صلة الموصول الخ وكذا النحو الجملة الحالية والنعتية وقوله لا يفيد
في حال اعتباره مفهوما لغيره اي لا يستقل بالافادة في صورة اعتباره مفهوما لغيره وذلك
ذلك ان قولك الذي قام ابوه ضارب قد قصد به افادة ثبوت الضرب للذي قام ابوه
فجملة قام ابوه في هذه الصورة لا تستقل بافادة ما قصده المتكلم اذ لو اقتصر على الذي قام
ابوه لم يستفد المعنى الذي اراده المتكلم بل لا بد من قولك ضارب ومثل جاء الذي قام ابوه
فلا بد من ذكر جاء حتى يستفاد ما قصده المتكلم وكذلك جملة الشرط في حال اعتبارها مفهومة
للجزاء بسبب وجود ان الشرطية لا تفيد وحدها ولا تستقل بما قصده المتكلم فلا بد
من ذكر الجزاء وكذلك جملة الخبر اذا اعتبرتها مفهومة المبتدا فلا تفيد وحدها ولا تستقل بما
ما قصده المتكلم بل لا بد من المبتدا وكذا يقال في النعتية والحالية واما اذا لم تعتبر هذه
الجمل مفهومة لغيرها بان قصد المتكلم الاخبار بها وحدها فلا شك انها مفيدة لما قصده
المتكلم فاخراجها بالنظر لها في حال ضمها وبعضهم فهم ان معنى قول المحشي لا يفيد في حال
اعتباره مفهوما الى غيره انه لا يفيد مع المضموم اليه فقال هذا الجواب لا يظهر الا في جملة
الشرط فانها لا تفيد مع ان واجاب بان ما عدا جملة الشرط خارج بالمركب لان المراد به المركب
الذي لم يتنزل منزلة المفرد فلا ترد الجملة الحالية ولا النعتية ولا الخبرية لان لها محلا فهي بمنزلة
المفرد وكذا جملة الصلة فانها وان لم يكن لها محل لكن قد علمت انها مع موصولها في قوة

وفي بعض نسخ الحاشية وهو انه في حالة اعتباره مفهوما لغيره وهامش النسخة عند الشامل صح صح

ان يقال مثل زيد لكن اجزاء مسموعة مصوغة كالبناء والسماء صح

المفرد

المفرد والعلم المحتم اشار بقوله خالية لذلك اي الخالية عن الاسناد اي لم يعتبر المتكلم
اسنادها لشيء اخر لا لفظا ولا تقديرا كما هو فرض كلامهم وقوله بخلاف الاعداد المركبة مثل هذا
واحد اثنان اي بان صرح بلفظ هذا او نواه فان الكلام لا يتوقف على التصريح بالجزئين ولعل
هذا ينتفع ما قاله الشبيني من قوله بعد ما ذكره المحشي هكذا قال الخونسي ووافقهم المحقق في
حسن الاشموني ولست معهم لتبقي كونها كلاما اذا لم ينحو هذا بل هي كلام لان مراد العاد بقوله واحد
هذا واحد وقوله اثنان هذا اثنان مع ما حصل اثنان وهكذا غير انه حذف للاختصار والعلم
وكون اللفظ محذوفا لا يضر في تسمية المركب منه ومن الملفوظ كلاما كما صرح به هؤلاء السادة
فاعرف ذلك هو وقد عرفته لا طائل تحته فالاولى حذفه قال شيخنا بل تحته طائل وهو ولعل
وجهه اعتبار الافراد الذهنية باحد الحرفين في التمثيل والخارجية بالاخر تدبر او المراد وافادة
المفيد بالعقد كافادة الخ اعترض الشبيني هذا التقدير بان الكلام في الاخراج عن الكلام
نفسه ولا يخرج عن الكلام افادة بل مفيد اي منه فرعلى لان اللسان الة في الكلام
لا محل لان محله الهواء كما تقدم فتقول جرى القطع من السكين اي نشا منها ولا تقول
جرى القطع عليها فكذلك ما هنا تامل اي محاكاة بعض الطيور اي حكاية بعض
الطيور وانما نطق به الطائر على عادته خرج بهذا ما يقع من بعض الطيور المعلمة
من الالفاظ التي يفيدون بها مخبرا لهم ما وقع في غيبتهم مثلا فان الظاهر ان تلك
الالفاظ تسمى كلاما لان نطق بعض الطيور بتلك الالفاظ ليس جريا على العادة بل لاجل
افادة ما وقع في غيبة ملاكهم قال الشبيني ولم اره منصوصا لكن هو معلوم من كلام
المحشي كما علمت اي محاكاة الانسان بعض الطيور اي كما اذا نطق بعض الطيور بالفاظ
بصوت مخصوص فنطقت انت بذلك محاكاة وتشبيها بما وقع من ذلك الطائر فان
ذلك اي ما نطقت به ليس كلاما لانك لم تقصد للافادة بل المحاكاة والتشبيه
بجملة الصلة تقدم للمحشي انها خارجة بالمفيد كجملة الشرط فلو قال ككلام فردا وجملة معلقة
لكان ظاهرا اه تحنا اي لا فرارا اي لا غنى حال من فاعل احتاج لم يرتض العلامة
الشبيني بل قال اما ان يكون حالا من الضمير المحذوف من ذكره والاصل ذكره او حالا من
الاجزاء والاصل معبرا هو عنها ولم يبرز لامن اللبس او حالا من فعل محذوف والاصل فذكرها
معبرا هذا على قراءة معبرا باسم الفاعل فيكون بكسر الباء واما على قراءته بصيغة اسم المفعول
فيكون بفتح الباء فهو حال من الاجزاء وقوله الا معبرا الا دخل في الاحتياج وانما هو
لبيان ما وقع من المص حال من الاقسام اي او من فاعل معبرا او صفة مصدر محذوف
اي تعبيرا مجازا وحال من فاعل احتاج بناء على ما للمحشي عطف على معبرا وعلى احتاج
او على العامل المحذوف المتقدم اي جملها اي الصادق بالكل وبالبعض ويراد باللفظ
الكلمة دفع بهذا ما اورده ق ل من انه يلزم ح ان يكون القسمة غير حاصرة لشمول
اللفظ للمهمل كديز وجسق فرجوع الضمير للفظ غير مستقيم هو وافاد ق ل ايضا ان رجوع

الضمير للكلام بمعنى الكلمة غير مستقيم قال شيخنا ولعل وجهه ان النحاة ليس في اصطلاحهم كلام
بمعنى كلمة ... على ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل اي من حيث دلالته على الطلب لا من
حيث انه لفظ ... والمختار عند المحققين اهـ قال العلامة الشيبيني ليس هذا هو
المختار عندهم بل المختار هو الاول الذي افاده الشارح كما في الاشموني وحواشيه واشتهر ايضا
فكلام الشارح لا غبار عليه ... استعمل في معنى الفعل مجازا ام اراده بمعنى الفعل طلب
الحدث في زمن الحال في نحو صه ... وليس المبهم غير اسم الاشارة والموصول ومعنى
كون اسم الاشارة مبهما احتياجه لاشارة حسية ومثله الموصول لاحتياجه الى الصلة
اي وضع هذا تفسير بالمآل ... وفي ذلك وصف للشيء اهـ محصل ما يقال في هذا المقام
ان جاء لمعنى معناه بحسب الاصل تحرك الواضع تحركا مخصوصا ~~[illegible]~~
~~فاحد المعنى لاجل ان يضع اللفظ~~ ولا يخفى ان الواضع لم يحصل منه التحرك المخصوص
الذي هو معنى المجيء فلا بد من مجاز لغوي في جاء بان يراد بجاء وضع فمعنى جاء لمعنى اي وضعه
الواضع لمعنى ~~فللمعنى متعلق بحسب الاصل بجاء لكن على التضمين واما بعد التجوز في~~
جاء فهو متعلق بها من غير اعتبار التضمين ثم بعد ذلك نسب المص المجيء بالمعنى المجازي
للحرف مع ان حقه ان ينسب للواضع فهو مجاز عقلي من نسبة ما للفاعل للمفعول بعد
المجاز اللغوي تامل ... قلبت الفا اي وحذفت لالتقاء الساكنين ... لانه علم على الكلمة
التي ... اهـ ... ان المراد بالحرف في قول المص وحرف جاء لمعنى الكلمة الدالة
على معنى بالغير ... الخ يكون قوله جاء لمعنى لا حاجة اليه ولا يصح ما قاله الشارح من انه
احترز به عن حروف التهجي اذ هي لم تدخل في الحرف حينئذ فالمناسب لصنيع الشارح ان يراد بالحرف
في عبارة المص لفظ ليس اسما ولا فعلا فيشمل حروف التهجي اذ يصدق عليها انها لفظ ليس
اسما ولا فعلا مع ان الكلام لا يتركب منها مباشرة اذ الكلام لا يتركب مباشرة الا من الكلمة
وهذه ليست كلمة فاخرجها عن ذلك بقوله جاء لمعنى وحينئذ المعنى هو المعنى الذي يتوقف
على الغير فتم كلام الشارح ويمكن الجواب عن المص بان الضمير في قوله لانه علم اهـ عائد على
الحرف باعتبار الحال ... ومحل كونها مشتركة المناسب
ان يقول ومحل دخولها على الاسم الخ ... سواء كانت اجزاء كلمة اي بالفعل ... ويجاب
عن الشارح بان هذا الجواب عن الاعتراض الثاني المذكور بقوله وايضا اهـ ولم يجب عن الاعتراض
الاول وقد يجاب عنه بان معنى قول الشارح اذا كانت اجزاء كلمة اذا صلحت ان تكون اجزاء كلمة
اعم من ان تكون اجزاء بالفعل كمثال الشارح او لا كب ت ث ... فالتقييد بقوله اذا كانت اهـ
اي ان منطوق القيد وهي حروف التهجي التي هي اجزاء الكلمة حروف تهجي حقيقية ومفهوم
القيد وهي حروف التهجي التي هي اسماء حروف تهجي مجازية وحصل ان حروف التهجي اعم
من الحقيقية والمجازية لكن الكلام على التوزيع فمنطوق القيد من قبيل الحقيقية
ومفهومه من قبيل المجازية ~~لكن حروف التهجي المجازية اعم من ان تكون مسميات اجزاء~~

بالفعل

بالفعل ام لا اخذا مما تقدم لك من الجواب عن الاول ولك مسلك اخر غير ما سلكه الشارح
والحواشي وهو ان القيد اعني قوله اذا كانت اهـ احترز به عن بعض حروف التهجي اذا كانت مفردة
منقطعة كواو العطف فانها حرف من حروف التهجي اذ لا فرق بينها وبين واو وهبني الله نعمة
عظيمة الا جزئيتها للكلمة في الثانية وعدم جزئيتها في الاولى وكذا لام الابتداء فانها حرف تهجي
الا انها ليست جزء كلمة فهي داخلة في قوله جاء لمعنى فاحفظ هذا المسلك فانه شريف انعم الله
به فلله الحمد وهو شيء من عندي ~~ولك مسلك اخر~~ وهو ان الذي يظهر ان واو العطف ونحوها
كلام الابتداء لا يطلق عليها حروف تهجي حقيقة اذ حروف التهجي الحقيقية هي الحروف الخالية عن
المعاني فليست الا الحروف المباني كما يعلم من قول المحشي واي اصلا اهـ ومن قوله اول القولة وان
حروف التهجي المذكورة لا معنى لها مطلقا ... وهذه هي التي اطلق عليها الشارح حروف تهجي
اي مجازا ... فلا يصح الاحتراز عنها اي بقوله جاء لمعنى لانها لم تدخل في الحرف وانما الاحتراز
عنها بقول الشارح اذا كانت اجزاء الكلمة ... اي كمسميات اهـ تقدم لك ان كل حكم ورد على الدال
ظاهرا فهو وارد على المدلول باطنا فلا حاجة للتاويل ... شيخنا ... لان النكرة المعادة
~~[illegible]~~ اهـ يفيد ان الاسم السابق في التقسيم نكرة مع انه تقدم له ما يفيد انه علم حيث قال فيما سبق
وجملة قوله جاء لمعنى في محل نصب حال من حرف لانه علم اهـ فيفيد ان اسم وفعل علمان ايضا اذ لا فرق فتامل
وبذلك ظهر ... اهـ محصله انه اتى بال هنا لتقدم الذكر ولم يات بال فيما
سبق لعدم تقدم الذكر ... التعريف بمطلق الاخبار اي التمييز عن اخويه وليس المراد
بالتعريف ما يشرح الماهية كما هو ظ ... ولم تقترن بزمن وضعا ... نحو عليك امس الغد وبكرة
وقبل وبعد فانها وضعت مع انها ... ويجاب بان المراد بقوله ولم تقترن بزمن وضعا انها لم تدل
على الزمن بهيئتها فقط وضعا بخلاف امس ونحوه فانه دال على الزمن بهيئته ومادته
وضعا او يقال ان الدال على الزمن في امس ونحوه المادة فقط ولا دلالة للهيئة على شيء بل
هي شرط لدلالة المادة على الزمن اذ لو غيرت الحركات او السكنات او الترتيب لم تدل المادة على
الزمن بخلاف ضرب ويضرب واضرب فان الدلالة على الزمن بالهيئة لكن بشرط مادة دالة
على الحدث والا فقد توجد هذه الهيئة ولا تدل على الزمن وانما كان الزمن مدلولا
للهيئة دون المادة لان اختلاف الزمن انما نشا من اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة فهذا
الاختلاف دليل على ان الهيئة هي الدالة على الزمن لا المادة والا لما اختلف الزمن باختلاف
الهيئة والدال على الحدث هو المادة لكن بشرط الهيئة والا فقد توجد المادة ولا تدل على الحدث
كما اذا قلت رضب او ربض بدل ضرب وهذا اظهر من قول من قال ان الدال على الحدث المادة
مع بعض الهيئة وعلى هذا اعني قولنا او يقال الخ لا يحتاج لقولنا فقط ... لانه بمنزلة
الجنس لعل هذا مبني على ان تعاريف الامور الاصطلاحية رسوم والحق انها حدود حقيقية
وما ذكر في التعاريف ذاتيات المعرف وليس هناك شيء غير ما اعتبره اهل الاصطلاح وعليه
فالكلمة جنس لا بمنزلة الجنس ... في نفسها اي بنفسها وقد فسره بقوله بلا واسطة اي والخ
اي م

نحو العامل والمتعلق كما في حروف الجر   واسم الفعل فانه دال اما على اللفظ او على نفس
المصدر والزمان انما جاء بالعرض كما قدمه المحشي بقوله ثم استعمل في معنى الفعل مجازا او انه
اي لفظ اي المراد من الخفض لفظه وليس اشارة لتقدير مضاف والا كان المراد من
الخفض معناه فلا يصح قوله بعد وليست ال للعهد   لانه لم يرد مفهومه اي معناه بل المراد
لفظه والخفض السابق مراد منه مفهومه وشرط العهد الذكري اتحاد المراد من اللفظين كما هو
ظ   ويجاب بانه اقتصر على الكسرة لانها الاصل ان كان معناه ان التعريف لمطلق الخفض
الشامل للياء والفتحة وانه اقتصر في التعريف على خصوص الكسرة لانها الاصل ورد عليه ان
التعاريف لا ينظر فيها لمثل ذلك بل يشترط فيها ان تكون جامعة مانعة وان كان معناه ان
هذا التعريف للخفض الاصلي لا لمطلق الخفض كان جوابا صحيحا لكنه خلاف المتبادر من لفظ
المحشي   وعن الثاني بانه تعريف لفظي ان حصله ان الدور انما ياتي الا ان كان تعريفا حقيقيا
بان يكون المقصود منه بيان اجزاء الماهية بذكر الجنس والفصل فيجب ان يكون جميع اجزاء
التعريف معلومة ومن جملتها الخفض فيجي الدور ونحن نقول هو تعريف لفظي اي المقصود
منه بيان اللفظ والتمييز ولم يذكر فيه اجزاء ماهيته بل يذكر فيه لفظا اشهر في المعرف هو خفض
والتعريف هو الكسرة التي صفتها في الواقع انها حدثت بالجر او بالمضاف وقوله التي تحدث
عند دخول عامل الخفض زايد على التعريف فكانه قال وهي التي تحدث فلم يذكر في التعريف جنس
وفصل حتى يكون تعريفا حقيقيا بل هو اتيان بلفظ اشهر فالتي تحدث بالتعريف من تمام
الكسرة وانما سمي بالكسرة لكن يجهل تسميتها بالخفض فاتى بذلك للتعبير بالتعريف
ومتى كان خارجا عن التعريف لا يجي الدور اصلا قال السايس اعلم ان ما المطلوب بها
الاسم على قسمين الاول ان يطلب بها بيان ان الاسم وضع وما الجواب البيان الى التصديق
دون التصور لان مقصد السايل هو التصديق بان اللفظ موضوع في مقابلة اي معنى
لا كان يعرف ذلك المعنى الذي هو موضوع بازايه مجملا او مفصلا وجوابه ايراد لفظ
اشهر وهذا القسم بالمباحث اللغوية انسب لانها لبيان مدلولات الالفاظ اجمالا لان
اهل اللغة يكتفون بالمعرفة الاجمالية لقول الجوهري في الصحاح الكعب نوع من الغدد
والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والثاني ان يطلب بها تفصيل ما علم من الاسم
اجمالا بان يكون السايل عالما بمدلول الاسم اجمالا ويطلب تفصيله وجواب هذا بالحد الاسمي
وما لهذا الجواب للتصور لانه قصد السايل تصور مفهوم الاسم تفصيلا وهذا القسم
بالمباحث الحكمية انسب لانها لبيان تفاصيل الحقايق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية
مثال الاول قول السايل ما الغضنفر حال كونه يعرف معنى الاسد من حيث هو بانه نوع من الحيوان
او حيوان مفترس ولا يعرف من حيث انه مدلول لفظ الغضنفر فقصد السايل ان يعلم ان هذا
اللفظ موضوع لاي معنى فيجاب بايراد لفظ اشهر وهو اسد ومثال الثاني قول السايل
ما العنقاء واي انه يعرف مدلوله اجمالا بانه نوع من الطيور ومقصوده ان يعرف تفصيلا

فيجاب بالحد الاسمي بانه يقال لطير صفته كذا وكذا فالاول التعريف لفظي والثاني تعريف اسمي
ان لم يعلم وجوده اي ما سال عنه او علم لكنه لم يلاحظ وحقيقي ان علم وجوده ولوحظ كقولك ما
الانسان طالبا ماهيته الحقيقية من حيث انها حقيقية بعد العلم بمدلوله الوضعي على
الخصوص ومن حيث انها مفهوم لفظ انسان اسمي وان كان في نفسه ماهية حقيقية
ومما ينبه عليه ان الجواب في التعريف اللفظي انما يكون بالمفرد المرادف ان وجد والا فيؤتى
بالفاظ كثيرة تدل على المفهوم والفرق بينه وبين التفصيل الواقع في التعريف الاسمي ان
التفصيل في اللفظي ليس مقصودا لذاته بل المقصود مجرد تعيين المعنى الذي وضع اللفظ بازائه
وفي الاسمي التفصيل مقصود لذاته وهو راجع للتحقيق وما عليه عند قوله في مبحث الاسم
قبل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء او ماهية المسمى كقولنا ما الحركة واعترض
بعضهم على المحشي بانه حيث كان الخفض المعرف مرادا منه اللفظ اخذا من القول السابق
والخفض في التعريف مرادا منه المعنى كما هو ظ اذ المراد به الكسرة والكسرة اخذت في التعريف
لا في المعرف حتى يتوقف عليه لم يكن هناك دور ويظهر لي ان الدور باق ولا ينفك بارادة
اللفظ في الاول والمعنى في الثاني اذ مآل الاول الى المعنى   كما يرشد اليه تقدير المضاف المتقدم
فيه ان ما تقدم ليس من باب تقدير المضاف والا لم يصح قوله فيما سبق وليست ال للعهد بل المراد
من الخفض لفظه وقوله والاخبار بقوله عبارة عنه تسمح   والتعاريف ليست للالفاظ
اي وكلام الشيخ يفيد انه تعريف للفظ فقوله عبارة عن جنس في التعريف يشمل كل لفظ معبر به
وقوله عن الكسرة اي فصل اخرج بقية الالفاظ المعبر بها ما عدا لفظ الخفض وفيه انه
ليس المقصود تعريف اللفظ من حيث كونه لفظا بل مقصود الشيخ بيان اللفظ من حيث معناه
فالموضوع هو المقصود من التعريف ولذلك كتب بعضها على قوله ثم ان تعريف الخفض الى قوله
فكان الاولى ليس هذه الزيادة التي زادها على المدابغي معنى ظ عند التامل والمحشي المدابغي فرع قوله
الاولى على ما قبل هذه الزيادة في التعريف اللفظي بيان المعنى لا الاحضار المدلول
من اللفظ   التي لمنع الخلو اي فيه ان
الاسم يخلو عنهما كالمحلى بال نحو الرجل جاءني   وجواب
بعضهم عن المحشي بان منع الخلو باعتبار الصلاحية لا يظهر في نحو ذلك
      مجازا اي بحسب الاصل والا فهو الان حقيقة والذي في حواشي الشمني
انه في الاصل ادخال النون او التصويت ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم على هذه النون
تامل   وقد يقال الجهة منفكة فيه ان معنى انفكاك الجهة وجود توقف كل على الاخر لكن
من جهتين وفيما ذكره توقف التنوين وعدم توقف الاسم فلم يظهر التعبير بانفكاك الجهة
وباضافة اخر الى الاسم خرج اخر اي واما قوله اخر فخرج بها نون نحو منكسر كما انه خرج بقوله
وتفارقه في الخط نون التوكيد الخفيفة التي في اسم الفاعل والنون في العتابن في قوله اقلي
اللوم عاذل والعتابن   اي في غالب احواله لا حاجة اليه لان المراد انها لا تكتب بنفسها

في الخط وان كتب بدلها   والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا بدو نصبا بالنظر النفسه كما تقدم
اشار بتعداد الامثلة الخ كان الاولى للمحشي ان يذكر بعد قوله ومسلمات وحينئذ او
يقول الخ ليظهر قوله اشارة الخ لان رجل وزيد من واد واحد فهما مثال واحد   وقيل ان تنوين
رجل تنوين تنكير جمع بعضهم بين القولين بان من جعل تنوين المنكر للتمكين نظر لكونه
منصرفا ومن جعل للتنكير نظر لكونه موضوعا لشي لا بعينه   اي علم شخصي الخ
ان كون اسم الفعل علما شخصيا على هذا القول جار في المنون وغيره لانه على كلا الحالين اسم
للفظ المخصوص فكيف جعل المنون نكرة على القول بانه اسم للفظ الفعل وتخلص العلامة
الصبان من ذلك اسم للفظ المراد به اي فرد من افراده ثم قال مثلا غير منون اسم للفظ زد
المراد به طلب الزيادة من حدث معين وايه منونا اسم للفظ المراد به طلب الزيادة من اي حدث
كان وان معنى كون الثاني نكرة انه في حكم النكرة وشبيه لها وانما لم يعتبروا التعريف والتنكير
في الفعل بالطريق الذي اعتبروا به التعريف والتنكير في اسم الفعل لانه لا ضرورة تدعو الى مثل
ذلك في الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من الاسماء اجروه مجراها ومثل ذلك يقال في اسم الصوت
فغاق بلا تنوين حكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين حكاية صوت الغراب
من غير ملاحظة خصوص   قال في الحاشية الخ مقابل لقوله علم شخصي اذ هو على هذا
علم جنسي كما قاله قدير   وغرضه الخ ما نقلناه عن حب اولى في تحصيل هذا الغرض
لدفع توهم انه علة للزايد   لذلك اي للمقابلة   من اضافة الاعم الخ اي ان اعتبر
تقييد اذ بما تضاف اليه وان لم يعتبر كان من اضافة احد المترادفين الى الاخر لكن هذا ظاهر
ان اريد باليوم مطلق الوقت كما هو احد معانيه مع اطلاق اذ عن تقييدها بالزمن الماضي
او كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان
كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضي فالاضافة
للبيان مطلقا لعموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع
الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ اقصر من هذا القدر فمن اضافة الجزء الى
الكل واما الخ فاضافته كاضافة يومئذ اذا اريد باليوم مطلق الوقت فافهم هو صبان
الثاني عوض عن كلمة الخ التحقيق ان تنوين كل وبعض تنوين تمكين كما شمله تعريف السابق
قال بعضهم ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك وللتمكين
لان مدخولها معرب منصرف   في حالتي الرفع والجر اما في حالة النصب فلا تنوين اصلا لظهور
الفتحة على اليا مع عدم التنوين   الاقصى لا حاجة اليه بعد منتهى   وبذلك صرح
المبرد اي يكونه عوضا عن حركة الخ واي اصل ان مذهب الجمهور وس انه عوض عن
حرف وهل كلام الجمهور وس مبني على ان الاعلال مقدم على منع الصرف او بالعكس قولان
واما مذهب المبرد والزجاج فهو انه عوض عن حركة ولا ينبني الا على ان الصرف مقدم على
الاعلال   مزيد ثقل اي زيادة ثقل على الثقل الحاصل من صيغة منتهى الجموع فانها ثقيلة

بدليل انها تمنع الصرف   لكونه يا مكسورا ما قبلها الخ تعليل للزيادة وحاصل هذا
التعليل ان صيغة منتهى الجموع ثقيلة وزاد ثقلها هنا بكون اخرها يا واليا ثقيلة وكون ما
قبل الاخر كسرة والكسرة ثقيلة في ذاتها وان كانت مناسبة لليا الثقيلة والحال انهم قد حذفوا
من هذه الصيغة اليا اذا كان فيها ال او كانت مضافة في حال الرفع او الجر واما في حال النصب
فلا تحذف اليا وتظهر الاعراب الخ عليها مثال حذف اليا مع ال الحذف في قوله ومن اياته
الجوار في البحر كالاعلام ومثال حذفها مع الاضافة حذفها في قولك جاني جوارك بلا يا
والاعراب الخ مقدر على اليا المحذوفة لكن الظ ان حذف اليا الخ جائز لا واجب اذ يجوز
لك اثباتها   فاذا لم تكن في هذه الصيغة ال ولا الاضافة وجب حذف اليا وتعويض
التنوين عن اليا بخلافه مع ال او الاضافة فانه لا يمكن تعويض التنوين فقوله وقد اعل اي بحذف
اليا وقوله مع ال اي او الاضافة بدليل قوله فاذا خلا من ال او الاضافة وقوله بتقدير اعرابه
استثقالا اليا للملابسة او بمعنى مع   وقوله تعارف
اليه التغيير اي وجوبا كما ان قوله وقد اعل اي جوازا هذا ما ظهر لي في فهم هذا التعليل
الاولى ودخول ال الخ هذا ظ ان قلنا ان ال ثنائية وضعا مفيدة بجملتها للتعريف وتكون
همزتها همزة قطع لكن لما كثر استعمالها حذفت او قلنا ان المفيد للتعريف الهمزة ايضا
لكن الهمزة همزة وصل تحذف في الدرج لكن معتد بها في الوضع بحيث تعد بها الكلمة ثنائية
واما ان قلنا ان المفيد للتعريف هو اللام فقط والهمزة للوصل غير معتد بها في الوضع
فالتعبير بما ذكره المص ظ اذ الهمزة واللام ليسا كلمة واحدة حتى ترد تلك القاعدة
وظاهره ان كل اسم تدخل عليه الالف واللام الخ وجه الظهور ان معنى قول المص
لان الاسم يعرف بالخفض والتنوين ودخول الالف واللام ان كل اسم يعرف بذلك فان المتبادر
ان اللام في الاسم للاستغراق او للعهد على ما قال المحشي فيما سبق وكون القضية كلية على
الاول ظ واما على الثاني فلان المعهود الاسم السابق من حيث وجوده في جميع الافراد
واذا كان كل اسم يعرف بدخول الالف واللام افاد ان كل اسم تدخل عليه الالف واللام مع انه
ليس كذلك وحاصل الجواب الاول انا لا نسلم ان المراد كل اسم على الاطلاق حتى يكون الاستغراق
حقيقيا بل المراد ان كل اسم صالح للالف واللام تعرف اسميته بتلك الصلاحية فالاستغراق
عرفي اي لافراد نوع مخصوص وهو الاسم الصالح وحاصل الجواب الثاني انا سلمنا كون
الاستغراق حقيقيا وان المراد كل اسم سواء كان صالحا ام لا لكن نقول دخول الالف واللام
علامة على الاسمية والعلامة قد يوجد المعلم بدونها فوجود بعض الاسما بلا تلك العلامة
لا يضر في كونها علامة على اسمية كل الاسما كما ان هذا الخلق علامة على وجود الله سبحانه وتعالى مع
ان هذا الخلق منفك عن الله لوجود الله في الازل بلا عالم لكن في هذا الجواب الثاني شي
مقول فيه نام صاحبه لا حاجة لتقدير القول لان نام صاحبه خبر وانما يقدر القول
في الانشا نحو والله ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير   لان عادتهم تقديمه

مايقل الكلام عليه اي وتاخير مايطول الكلام عليه لكن لايخفى ان هذا انما ينتج عدم تقديم
الحروف واما عدم تقديم ال فلا فلعل النكتة في تاخيرها مناسبتها للحروف وقد وجد
مقتضي تاخير الحروف فكانها قد وجد لها مقتضي ه شبيني ويكون المراد بالطبيعي الخ
على انه يمكن هنا الترتيب الطبيعي بان يكون الناظر للعلامات من حيث محالها ولا شك ان
الخفض والتنوين من حيث محلهما متوقف على حروف الخفض والالف واللام من حيث محلهما
لان وجود اخر الكلمة متوقف على وجود اولها هو ان يكون الخ فيه ان هذا
ليس معنى الترتيب الطبيعي الذي هو التقدم بالطبع بل هو تفسير للتقدم بالعلة وكلما
جد لا انه تفسير للاصح تمثيلهم بقولهم كتوقف الابن الخ وحاصله ان التقدم بالطبع هو
ان يتوقف وجود المتاخر على وجود المتقدم لكن من غير تاثير من المتقدم في المتاخر نحو
تقدم الواحد على الاثنين فان اثر المتقدم في المتاخر فالتقدم تقدم علة كما في تقدم حركة
الاصبع على حركة الخاتم واما تقدم الاب على الابن فهو تقدم بالزمن هكذا نص اهل المنطق
وما في المحشي تبعا للمدابغي فهو تخليط ه شبيني نعم هو صادق بذلك اي لان الواو لمطلق
الجمع الصادق بالمعية وغيرها وقال العلامة الشبيني الاشعار متحقق من حيث اختيارها
على او التي هي المناسبة في مقام التفصيل والاشعار بالدلالة الخفية هذا يغني عنه قوله
في الجملة اي لانه صادق بعدم اجتماع هذا البعض الذي ثبت له الاجتماع في حال وصادق
بعدم الاجتماع اصلا كالبعض الاخر وقال العلامة الشبيني انه اتى بقوله في الجملة ليصدق
الكلام بحالة نصب المنون كرايت زيدا ورفعه كجا زيد فانه وجد التنوين من غير خفض و
اجتماع التنوين مع الخفض انما يكون في حالة جر المنون وليصدق بحالة نصب المحلى باللام
ورفعه فانه وجد دخول الالف واللام من غير خفض وانما يجتمعان في حالة الجر واتى بقوله
وقد لا يجامع لمقابلة قوله وقد يجامع والضمير في لا يجامع على بعض اخر فان المراد هنا
بعض لا يجامع ابدا كاللام مع التنوين والمراد بالبعض السابق بعض يجتمع تارة ولا
يجتمع كما هو قضية قوله في الجملة فليس هذا مقابلا لقوله في الجملة هذا مراده وعليه فلا
اعتراض ما احسن قول بعضهم ~~ما احسن قول بعضهم~~
لي عندكم دين ولكن هذا من طالب وفؤادي المرهون فكانني الف ولام في الهوا
وكان موعدكم وصلكم التنوين وفي كون ذلك استطرادا وقفة الخ لا وقفة والتعليل
الذي ذكره هو عين دعوى المناسبة التي يتوقف عليها مفهوم الاستطراد فهذا التعليل
لا يفيد وقفة ه شبيني فسقط ما يقال انه اخبر بالمفرد الخ ثم ان العلامة م د استشعر
اشكالا على هذا التركيب ودفعه ومحصل الاشكال ان هي مرجعها حروف الجر وهو جمع مضاف
لمعرفة ودلالته كدلالة العام اي محكوم فيها على كل فرد فيصير المعنى كل حرف من حروف الجر
جميع ما ياتي اعني من وما عطف عليه وليس كذلك ومثل هذا قول الفقهاء فروض الوضوء
ستة واركان الصلاة ثلاثة عشر ومحصل الدفع ان هذه القاعدة اغلبية وقد يراد

وارد عليه ان
قوله وقد لا يجامع

اعتراض على م د

المحشي

المجموع

المجموع على غير الغالب كما في هذه التراكيب ونحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وقال
العلامة الشبيني رحمه الله هذا اخذ من الكلام بحسب الظاهر وعند التامل لا يرد اشكال بالكلية
فان القاعدة مفروضة فيما اذا كان هناك حكم حقيقي كقولك حروف الجر تميز الاسم الصالح
اذ لا شك في ان المعنى ان كل حرف من حروف الجر يميز واما قولهم فروض الوضوء ستة واركان
الصلاة ثلاثة عشر وحروف الجر من والى الخ فلا حكم فيه حقيقي لان الخبر عين المبتدا الا ترى ان شيئا
فالكلام في الحقيقة على حذف اي التفسيرية كانه قيل فروض الوضوء اي الستة المجملة النية
وغسل الوجه واركان الصلاة اي الثلاثة عشر كذا وكذا وحروف الخفض اي التي هي من والى
~~الخ~~ ولذلك لو قلت فروض الوضوء تتوقف عليها صحة الصلاة لصح وكان حكما على كل
فرد لان التوقف خارج عن ذات الفروض فاحفظه فانه نفيس جدا يجب ان تعض عليه فلله
مزيد الحمد على جميع نعمه ه ع زمانا اي ~~[illegible]~~ اي وقد يكون غيرهما كان من سليمان
وقد يقال هو مكان اعتباري وتقابل من بالى كما هو ظاهر ومما يفيد معناها الباء في نحو اعوذ
بالله من الشيطان فان المعنى التجئ الى الله من الشيطان من اطلاق الجزء وارادة
الكل اي اسم الجزء اي مجاز الكنه مبني على مجاز اخر لانه قلنا ان غاية الشيء الجزء الملاصق له
الخارج عنه ثم اطلق على اخر الشيء المجاورة اي انتهاء الغاية وتاتي الى بمعنى مع كما
في قوله عز وجل الى الكعبين اي معهما فان غسلهما واجب ويحتمل ان الى في الاية للانتهاء
وانما دخل ما بعدها في حكم ما قبلها للقرينة التي هي فعل النبي عليه افضل الصلاة واتم
السلام وان كانت القاعدة ان ما بعد الى خارج عن الحكم لا داخل بخلاف حتى فبالعكس
لان محل ذلك ما لم يوجد قرينة وقال بعضهم ان المراد بالرجل ما يشمل الى الركبة والى داخلة
في حيز الترك المقدر والاصل واتركوا من الركبة الى الكعبين فالمغيا بالى داخل في الغسل
فصح المعنى وفي فيه بحث وجيه يدركه الفقيه النبيه ه شبيني ووجه البحث ان الامر بالترك
اما للوجوب او للندب فيفيد ان غسل ما فوق الكعبين الى الركبة منهي عنه نهي تحريم
او نهي كراهة خفيفة مع ان المقرر في الفقه طلب غسل ذلك لانه سنة لانه ورد انتم الغر
المحجلون يوم القيامة من اثار الوضوء فكيف يصح الامر بالترك ويمكن دفع البحث
بانه يحمل الامر بالترك على ما اذا تحقق الضرر لذلك او توهمه فتامل ~~بعد شيء عن~~
~~المجاورة~~ بواسطة ايجاد مصدر اي بواسطة ويكون حقيقة في الاجسام الخ اي
ان المجاوزة الاصطلاحية المعتبرة بالتفسير السابق تكون حقيقة في الاجسام اي بان كان
كل من الشيئين من قبيل الاجسام وقوله رميت عن القوس اي فان السهم والقوس
من قبيل الاجسام وقوله مجازا في المعاني اي مجازا ان كان كل من الشيئين ليس من قبيل
الاجسام بل من قبيل المعاني او كان احدهما من قبيل المعاني وظاهر كلامه ان عن موضوعة
للمجاوزة الاصطلاحية المنقسمة الى القسمين فاستعمال عن في القسم الثاني على سبيل
الحقيقة لا على سبيل المجاز انما المجاز في اطلاق لفظ مجاوزة على القسم الثاني بان يقال

وقد يقال له لا نسلم انه ليس فيها حكم
حكم حقيقي بل فيه حكم حقيقي
وهو اثبات هذا العدد
للمخصوص للذي هو الاركان
او ح ود المخصص وليس على
حذف اي التفسيرية
فيجعل الكل مع التركيب اعادة ذكر
المراد من الكل كما هنا
وهي عين التركيب تامل

بالتاثير

قد ... المجاوزة الاصطلاحية ... للعدول في المحسوس

شبه مباعدة المعنى عن الجسم او مباعدة الجسم عن المعنى او مباعدة المعنى عن المعنى
بواسطة ايجاد مصدر الفعل بمباعدة الجسم عن الجسم بواسطة ايجاد مصدر الفعل بجامع
مطلق المباعدة في كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو مجاوزة للمشبه لكن ظاهره ان
المجاوزة الشاملة للقسمين لابد فيهما من الانفصال وكذا يقال في على فهي موضوعة
للظرفية الشاملة للحقيقية والمجازية فهي حقيقة في القسمين انما المجاز في اطلاق لفظ
ظرفية على القسم الثاني كاخذت العلم عن زيد وكقولك في عالم سلب الله
عن فلان لان المعنى اي المجازي وهذا لا يصح اي لعدم انفصال العلم عن
زيد الذي يفيده لفظ البعد وانما المعنى اي على سبيل المجاز في عن لعدم وجود الامر
الكلي المنقسم الى القسمين الموضوعة له عن فيقال شبه مطلق حصول شي في مكان لا
على وجه الانفصال عن مكان اخر بمطلق حصول شي في مكان على وجه الانفصال عن مكان
اخر فسرى التشبيه من الكليين الى الجزئيات فتستعار عن من جزئي من المشبه به لجزئي
من المشبه والمعنى في رضي الله عنهم الخ محصله على طبق ما سبق ان المجاوزة
هنا مجازية لكونها في المعاني وعن ايض مجاز لعدم وجود الانفصال الذي هو شرط في الامر الكلي
المنقسم الى القسمين لعدم انفصال الرضى عنهم والشي الاول هو الرضى لكن بمعنى الاثر
والشي الثاني هو الموصوفون المرضي عنهم والواسطة هي ايجاد الرضي اعني الثاني لكن
لما لم يوجد الانفصال الذي هو شرط في مطلق المجاوزة الاصطلاحية التي وضع لها
عن احتيج الى المجاز في عن بان يقال شبه مطلق حصول شي في مكان على وجه العموم والانفصال
بحصول شي في مكان على وجه التجاوز والانفصال واستعير عن من جزئي من جزئيات
المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه ويحتمل ان مراده ان عن موضوعة للقسم الاول و
القسم الحقيقي من قسمي المجاوزة ويقال نظيره في الظرفية ويؤيد هذا الاحتمال قول الصبان
فان قلت الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون حقيقية بالنسبة الى الجنات
مجازية بالنسبة الى العيون فيلزم استعمال الكلمة في حقيقة ومجاز فما وجهه عند مانعه قلت
اجيب بانه من عموم المجاز بان تستعمل في مطلق الملابسة فانه صريح في ان في انما تكون
حقيقة في الظرفية الحقيقية وعلى الاحتمال الاول لا يرد سؤال الصبان وعلى هذا الاحتمال
الاخير يكون في عن في اخذت العلم عن زيد ورضي الله عنهم مجازان المجاز الاول من حيث
كون احد الشيئين معنى من المعاني وهذا ما افاده المحشي في القولة الاولى المجاز الثاني
من حيث عدم الانفصال وهذا ما افاده المحشي في القولة الثانية ثم انه يرد على المحشي على
الاحتمال الاول امور الاول ان العلامة سم وتبعه الصبان لم يشترط في المجاوزة الحقيقية
ان تكون في الاجسام بل قد تكون في المعاني الامر الثاني على تسليم انها خاصة بالاجسام
لا نسلم ان عن في اخذت العلم عن زيد مجاز لعدم الانفصال بل عن حقيقة وانما المجاز
في اطلاق لفظ مجاوزة على ما لا انفصال فيه كان اطلاق لفظ مجاوزة مجازا على ما كان

في غير الاجسام فلا وجه لتخصيص المجاوزة المجازية بما كانت في المعاني فقط مع حصول
الانفصال كما هو ظاهر كلامه بل المجازية ما كانت في المعاني او ما كانت فيما لا انفصال فيه
وانما تكون عن مجازا فيما اذا خرجت عن المجاوزة بجميع صورها واستعملت في معنى
اخر كالسببية والاستعلاء مثلا الامر الثالث انا لا نسلم ان المجاوزة في رضي الله عنهم مجازية
ولا نسلم ان عن مجاز اما الاول فلما علمت من ان المجاوزة الحقيقية لا تختص بالاجسام
واما الثاني فلان احد الشيئين ليس هو الرضى حتى يجي عدم الانفصال فيما فيحتاج
للمجاز في عن بل احد الشيئين غير مصرح به وهو المواخذة والاصل باعد الله عنهم
المواخذة بواسطة الرضا وممن نص على ان هذا المثال من قبيل الحقيقة العلامة سم و تبعه
الصبان ويرد على المحشي على الاحتمال الثاني الامر الاول والامر الثالث فقط والذي ارتضيه
هو الاحتمال الاول وان خالف ما يفيده الصبان وان ما في الصبان اشتباه وهو
مخالف لنقل [illegible] الاشموني كما يعلم بالتامل في الكلام والله الموفق وعبارة العلامة الشيخ
قوله المجاوزة هي بعد شي عن شي لغة واصطلاحا بعد شي مصرح به او غير مصرح به عن
مصحوبها بواسطة حدث العامل فيها فالاول نحو رميت السهم عن القوس فالسهم بعد
عن مصحوبها وهو القوس بواسطة الرمي والثاني نحو رضي الله عن الائمة والمعنى
جاوزت المواخذة الائمة بسبب الرضى وهذه المجاوزة حقيقة فيهما ومن المجازية
نحو اخذت العلم عن زيد فان العلم لم يجاوز زيدا ولكن لما تعلمت منه كانه فارقه هذا
قال المحقق في حاشية الاشموني واقول اما المانع من تقدير في الكلام كرضي الله عن الائمة
والاصل هنا جاوز عدم التعليم زيدا بسبب اخذي العلم عنه ولعل الامر لكون ذلك
غير مقصود فيه ما فيه فالظاهر حمله الحقيقي على خصوص نحو رميت عن القوس هـ
او مجازا نحو عليه دين جعل بعضهم منه الاستعلاء المعنوي نحو فضلنا بعض النبيين
على بعض وجعل المعنوي من الحقيقي وخص المجازي بما كان الاستعلاء فيه على قريب
مجرورها نحو او اجد على النار هدى اي اجد هاديا على قرب النار فان الهادي قريب
منها لا عليها اي على قلة والتكثير على الكثرة وقيل بعكس هذا ايض وقيل
لم توضع لواحد منهما اذ ان كان المعنى انها لم توضع لشي منهما بل وضعت لمعنى اخر غيرهما
كان الامر ظاهرا وان كان المعنى انها لم توضع لشي منهما ولا لغيرهما من المعاني كانت حرف
جر زائد لا شبيها بالزائد وتصديرها شرط المراد بتصديرها ان لا يتقدم عليها
شي من اجزاء الجملة بعدها وهذا لا ينافي تقدم شي من غير جملتها نحو اني رب رجل كريم
لقيت كما في شراح المغني وتاخير اي العامل في مجرورها ان كان هناك عامل لفظي
وفيه انه ان كان المراد تاخير العامل عن رب بمعنى ان لا يتقدم عليها لم يكن لهذا الشرط فائدة
للاستغناء عنه بالتصدير وان كان المراد تاخير العامل ان لا يتقدم على المجرور بها بحيث
يفصل بينها وبين المجرور بها كرب لقيت رجل كريم كان هذا الشرط غير خاص بها اذ بقية

حروف الجر كذلك وتنكير مجرورها اي بان يكون اسما ظاهرا نكرة فخرج بالاسم الظ الضمير وخرج بكونه نكرة المعارف لكن هذا الشرط للغالب والا فقد تجر الضمير قليلا كما سياتي في المتن وعبارة المغني وتنكير مجرورها ان كان اسما ظاهرا وعليه فالشرطية لزومية لا اغلبية نعم يغتفر في التابع الذي يوول الى التنكير ان يكون معرفة نحو رب رجل واخيه اذ الاصل واخ له كما في رب رجل وزيد ولا يلزم وصف مجرورها وما وقع في المغني من اشتراط ذلك مبني على ضعيف ان يكون عاملها فعلا ماضيا اي عامل مجرورها لكن هذا باعتبار الغالب والا فقد لا يقع بعدها فعل اصلا كمثال المحش الاتي وهو رب رجل عندي وبعضهم لم يعد شرطا نظرا لانفكاكه ولذلك قال الاشموني وغيره والاغلب ان يقع بعدها فعل ماض هذا والاصل ان رب اذا لم تكن مكفوفة بما كان الغالب اي يقع بعدها فعل ماض لا على وجه مباشرتها وقد لا يقع بعدها نحو يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة واذا كانت مكفوفة بما كان الغالب ايض ان يقع بعدها الفعل الماضي كقوله ربما اوفيت في علم اي نزلت على جبل وتدخل على المضارع لتنزيله منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار والجامل القطيع من الابل والمؤبل المتخذ للقنية والعناجيج جمع عنجوج جياد الخيل والمهار صغار الخيل وحذفت رب فجرت بعد بل اي الى اخر البيت وتمامه والفا وبعد الوا وشاع ذا العمل ومثال حذفها بعد بل قوله بل بلد ملا الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه والفجاج بكسر الفا جمع فج وهو الطريق الواسع والقتم بفتحتين وبفتح فسكون والقتام كسحاب الغبار وقوله وجهرمه حذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة الى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس ومثال بعد الفا فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وخص الحبلى والمرضع لانهما ازهد النسا في الرجال والطروق الاتيان ليلا ومثال بعد الواو وليل كموج البحر ارخى سدوله والتشبيه في الكثافة والظلمة والسدول الستور وهي المعاقبة للهمزة هذا تفسير للتعدية الخاصة والاولى حمل التعدية في كلام على الاولى واي والقرينة على هذا ان المقصود بيان المعنى المختص لها لكن يعكر عليه المثال اي لانه محتمل للخاصة وغيرها وفيه ان المثال لا يضر فيه الاحتمال وكانه فهم ان المثال قرينة على تخصيص التعدية في كلام الشارح بالخاصة فاعترض بان المثال لا يصلح قرينة لاحتماله وقد علمت ان القرينة شي اخر فلا يضر الاحتمال وان تكون للتعدية اي الخاصة اي اذا تاملت بعين معتبر لم تجده من قبيل التعدية الخاصة مثل ذهبت بزيد اذ الوادي لم يكن فاعلا بان يقال مر الوادي فتصيره مفعولا بواسطة البا وتقول مررت بالوادي اي جعلت الوادي مارا فقول المحش اي صيرت الوادي ممرورا به لا يناسب التعدية الخاصة نعم ان ثبت انه يقال مر الوادي صح مثال الشارح وكان المعنى جعلت الوادي مارا ويجاب عن الشارح بانه تمثيل للباء الجارة بقطع النظر عن معنى التعدية المتقدمة التصق به وان كان المراد بالداء العلة المحسوسة نحو سلعة مثلا كان كل من الملصق والملصق به حسيا وان كان المراد بالداء امرا معنويا

قايما بالبدن

أو يقال مراده انها اذا كان عاملها فعلا يشترط ان يكون ماضيا

قايما بالبدن كان الملصق معنويا فيفيد ان الالصاق المعنوي من الحقيقي فيويد ما سبق من جعل الاستعلا المعنوي من الحقيقي لا من المجازي خلافا لما صنعه هو فيما سبق دني الواصطلاح الحاق ناقص الخ اغرب بعضهم وادعى اتيان الكاف للمبادرة كقولهم سلم كما تدخل اي بمجرد دخولك وصل كما يدخل الوقت اي بمجرد دخوله واجيب عنه بان الكاف زايدة وما زمانية والاصل سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الوقت وضابطها ان تقع بين ذاتين الخ في ق الا انها الداخلة على من يملك ولم يقيد بكون ما قبلها ذاتا وبه يتجه صحة كون لام لله في الحمد لله للملك لكن ما في المحش هو ما في الاشموني وغيره ويكون من ذكر الخاص بعد العام بتنزيل على الاحتمال الثاني فقط وهو العطف على الالف واللام لان حروف القسم داخلة في قوله وحروف الخفض المعطوف ايض على الالف واللام في قسم السوال اي الطلب وقد جمع بعضهم هو الشيخ المدابغي خلافا لما يوهمه كلامه كذا قيل اي تبدل التاء عن قلت هذا ظاهر كلام المحش والشارح يفيد ان الها واللام بدل من التا ولعل السبب في ذلك اختصاصهما بلفظ الجلالة كالتاء وكلام شرح في شرح يفيد انهما بدل عن الواو التي هي اصل للتاء فكل من الها واللام والتاء بدل عن الواو مختص كل منها بلفظ الجلالة ثم ما كان كل منها فرعا عن الواو ضعف فقصر على لفظ واحد وجبر ضعفها بكون اللفظ الواحد لفظ الجلالة ونقل فتحها مع جميع المظهرات ليس المراد ان اللام المعوضة عن حرف القسم نقل فتحها مع كل اسم ظاهر لما تقدم من ان اللام المعوضة عن حرف القسم لا تدخل الا على لفظ الجلالة بل هذا النقل انما هو في اللام الجارة من حيث هي فكان المناسب كتابة هذا فيما سبق والحاصل ان اللام الجارة مكسورة حتى مع الضمير كما هو لغة خزاعة والا الضمير فتفتح معه كلفيرهم وربما فتحت قبل المضمرة نحو لنعلم ونقل فتحها مع جميع المظهرات وحق الكلمات التي على حرف واحد الفتح لثقل الكسرة والضمة على الكلمة الخفيفة غاية الخفة بكونها على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتدا وكسرت باء الجر ولام الجر لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما فجرها غير اصلي بل لقيامها مقام الحرف وابقيت اللام الجارة للضمير على اصلها وهو الفتح لعدم الالتباس اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غيره لالتبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما كان الظ مبنيا او موقوفا عليه افاده شرح فراجعه فان فيه نفايس وهذه اللام المعوضة عن حرف القسم لا تستعمل الا في الامر العظيم الذي يتعجب منه فهي مفيدة للتعجب فلا يقال لله قد قام زيد افاده المحشيون قوله ايم الله اقسم به الظ ان هذه الباء ليست باء القسم لان معنى كونها للقسم ان استفادة القسم منها نحو بالله وبك لافعلن بخلاف مثال الشارح هو حسية ثم استعملت غالبا في معنى الفعل اي مجازا كما صرح به المحش فيما سبق وقوله كالكاف تشبه الحرف فليس تشبيها ما وعلى ان الحرف لعل وقوع وعدم التصرف

اي بحيث لا يجي منها مضارع ولا امر ولا يلحقها علامة تثنية ولا جمع وقوله لانه لم يثبت في
عسى الخ نقل الزوزاني ان السيد ذكر في العباب ان عسى زيد ان يخرج معناه الاصلي قارب
زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء ونقل عنه ايضا انه ذكر فيه انه ليس عند من جعلها فعلا معناها
ثبت انتفاؤه اي انتفاء وصف ما اسندت اليه وعليه الجمهور وان القول بانها للنفي قول
بحرفيتها لان النفي معنى الاسناد لفعل بفعل اي المتعدي المفتوح العين
لان المسموع من هذه المادة انما هو فعل المتعدي المفتوح العين يقال فعلت الشي
الفلاني لكن احد المصدرين قياسي والاخر سماعي لان فعلا بفتح الفاء وسكون العين
يكون مصدرا قياسيا للفعل الثلاثي المتعدي سواء كان مفتوح العين نحو اكل اكلا
وضرب ضربا وقتل قتلا او مكسورها كفهم فهما وامن امنا وشرب شربا ولقم لقما ولثم
لثما كما قال في الخلاصة فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة كرد ردا وفعل بالكسر الفاء
وسكون العين مصدر سماعي سواء كان الماضي مفتوح العين كما في هذه المادة او مكسورها
~~كعلم علما واما فعل المفتوح العين اللازم فقياس مصدره الفعول ما لم يكن مستحقا~~
~~فعالا بكسر الفاء وذلك فيما دل على الامتناع كابي ابا اي ان كان ابي لازما لانه الذي بمعنى امتنع~~
لا ان كان متعديا بمعنى كره لان الكلام في اللازم وان جاء مصدر المتعدي ايضا على فعال
~~ففي القاموس ابى الشي يابا ويابيه اباء واباءة بكسرهما كرهه او فعلانا كجمح~~
~~جماحا وشرد شرادا وابق اباقا او فعلانا بفتح الفاء والعين وذلك فيما دل على التقلب~~
~~نحو جال جولانا وطاف طوفانا وغلت القدر غليانا او فعالا بضم الفاء وذلك فيما دل على~~
داء نحو سعل سعالا او على صوت نحو صرخ صراخا ونبح نباحا وعوى عواء او فعيلا
~~كصهل صهيلا ونهق نهيقا ورحل رحيلا وذمل ذميلا اي سار سيرا لينا كما قال في الخلاصة~~
~~وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد كغدا ما لم يكن مستوجبا~~ او فعلانا فادر او فعالا او فعيلا
~~فاول لذي امتناع كابي والثاني للذي اقتضى تقلبا للدفعال او لصوت وشمل سيرا وصوتا الفعيل~~
~~واما فعل اللازم المكسور العين فقياس مصدره فعل بفتح العين كما قال في الخلاصة~~
~~وفعل اللازم بابه فعل كفرح وكجوى وكشلل~~ وبهذا اندفع ما قيل هنا اي بقبول دخول
قد الحرفية وتختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس
وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء الا بالقسم كقوله اخالد قد والله اوطات عشوة
وما قائل المعروف فينا يعنف وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله احسنت كذا في المغني
واعترض العلامة الشبيني على التقييد بالمثبت بان الظاهر انه يجوز ذلك من قولك قد يقوم
وقد لا يقوم [illegible] فلا اعتراض عليه اي بان قد صادقة بالاسمية والحرفية فقد من حيث
هي لا تميز الفعل عن غيره بل تدخل على الاسم اذا كانت اسمية [illegible] انصراف الاسم وهو قد اي
متى اطلقت قد انصرفت لقد الحرفية وهذا الكلام في غاية المتانة وقال شيخنا قوله فلا
اعتراض عليه اي بان دخول الباء على قد دليل على اسميتها والتي هي علامة الفعل قد الحرفية

في ح

وقد يقال في العلم احترز به المتعدى عن المنفي بغيرها فلا منع بها اوبان لم ح

لكن

لكن قوله انصراف الاسم لو قال انصراف الوصف اي الحرفية لكان اولى فتامل فانه لا يسلم
اي للتحقيق في غالب الاحوال الخ قال الرضي قد تدخل على الماضي والمضارع فلا
بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب
من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب ومنه قول
المقيم قد قامت الصلاة ففيه اذن ثلاث معان التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون
مع التحقيق التقريب فقط نحو قد ركب لمن لم يكن متوقعا ركوبه فيفيد ان التحقيق
لا غالب [illegible] ولتقريب الحال نحو قد قامت الصلاة حاصل ما يقال في هذا المثال انه ان
كان معنى قامت الصلاة تحققت ووجدت كما يقال الكلم تقوم باجزائها اي يتحقق وتوجد
كانت قد لتقريب المستقبل من الحال لان المشهور في تقرير الاشياخ وذكره الدماميني
ان التقريب الذي هو معنى قد يشمل تقريب الماضي من الحال وتقريب المستقبل من الحال
وقال ابن هشام صاحب المغني ان قد للتحقيق على وجه المبالغة لانه لما قرب التحقق
جدا نزل منزلة المحقق مبالغة لا للتقريب لان التقريب الذي وضعت له قد انما هو تقريب
الماضي من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فاذا قلت قد قام
زيد اختص بالقريب هذا المعنى اعني التقريب قد الواجب قرن الجملة الحالية الماضوية
بها هذا كله اذا كان قامت الصلاة بمعنى تحققت ووجدت كما تقدم اما اذا كانت بمعنى
قام الناس لاجلها وتهيئوا لها والاسناد الى الصلاة مجاز عقلي فلا شك ان القيام
والتهيئ لها سابق على قول المقيم قد قامت الصلاة فيصح كون قد لتقريب الماضي
من الحال لان القيام بهذا المعنى تحقق قريبا ~~وهو مبني قول الرضي السابق بانها للتقريب~~
ولو اطلع صاحب المغني على هذا المعنى لاثبت التقريب في هذا المثال واما اذا كانت قامت
الصلاة بمعنى قرب قيامها مجازا لغويا فقد للتحقيق لان قرب قيامها حاصل محقق لان
هذا حاصل ما يوخذ من الامير على المغني مع زيادة ولا يكون الا في غير كلام الله
لو قال ولا يكون في القران لكان اخصر قال العلامة الشبيني اقول الظ لا مانع من
وقوعها في كلام الله تعالى بهذا المعنى اذا كان مدخولها غير ماخوذ من صفة دائمة واجبة
الثبوت لله والا فلا يجوز بل يتعين التحقيق بالنظر للفعل نحو قد يعلم ما انتم عليه
ان ابقي الكلام على ظاهره فان اريد بعلم يجازي عليها انتم عليه صح كونها للتقليل
بالنظر للفعل وعدم المجازاة يكون بالعفو فما قال المحشي غير ظاهر وظاهر كلام المحشي انها
لا تكون للتكثير لكن اثبت كونها للتكثير سيبويه في قول الهذلي قد اترك القرن مصفرا انامله
والزمخشري في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فقال ان قد هنا للتكثير اي ربما كما في المغني
وتستعمل مبنية ويقال قد زيد درهم بسكون الدال وقدني بالنون حرصا على
بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنون لشبهها بقد الحرفية في لفظها فيه ان هذا لا
يوجب البناء الا ترى ان الى بمعنى النعمة مفرد الالاء [illegible] شبيهة بلفظ الى الجارة ومع

ومن ح

أنه ح

ذلك معربة وجواب الشمني بمنع المشابهة لكون التي بمعنى النعم منونة ففيه ان التنوين
انما جا للاعراب ولو بنيت لحذف فهذا جواب بما فيه النزاع وهو من المصادرة التي لا تسمع
وقول وبكثير من الحروف في وضعها فيه ان الذي اعتمدوه ان شبه الاسم للحرف في الوضع
اي في عدة الحروف لا يوجب بنا الا اذا كان ثاني الاسم لينا كنا الذي هو ضمير المتكلم وحده
او مع غيره وكون هاتين العلتين بجواز البنا لا لوجوبه ينافيه قول المحشي بعد وتستعمل
معربة لاضافتها المانعة من تحتم البنا وقوله وبوصف للاضافة الخ فان ظاهره ان البناء
واجب لولا الاضافة وكون الموجب مجموع العلتين لا كل واحدة على حدتها فيه ما فيه
وقد تكون اسم فعل الخ وعلى هذا فهي مبنية وجوبا لنيابتها عن الفعل بلا تاثر وتستعمل
معربة ويقال الخ قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدي بغير نون كما يقال
~~حسبي وقوله وقد تكون اسم فعل ومعنى الفعل فيها التكلم نون بالنون وجوبا فتقول قدني~~
~~درهم كما تقول يكفيني درهم كذا في المغني~~ وسين الصيرورة اي السين التي لها دخل
في الصيرورة والا فالدال على الصيرورة السين والتا علم جنس الظ انه علم شخص
نظير ما تقدم في اسم الفعل لعدم تغيير الصورة هذه العلة انما تنتج جواز البنا
لا وجوبه كما تقدم فلعل مراده مبني جوازا والظ على الاعراب تعين الحكاية اذا سكنا
الاولى مطلقا لان الكلام فيما قبل القيد اعني الساكنة نحو قالت اخرج محدد الامثلة
اشارة الى انه لا فرق بين المتحرك لعارض بالكسر او بالضم او بالفتح وهي في الامثلة على
هذا الترتيب لكن على احد وجهين في الاول وجعل غيره من المتحرك بالضم على الوجه الاخر
والاولى التمثيل بقالت امراة العزيز بتقدير دخلت الثلاثة هذا لا يسوغ بعد قوله اي الدالة
على تانيث ~~الفاعل~~ اذا لتا في ربت وثمت ليست كذلك واما تدخل تا التانيث ~~الخ السابق~~
~~في نحو~~ [illegible]
المثبت تقدم لك ما فيه فلا تدخل على الانشاي لم يتقدم ما يتفرع عليه نعم لو اتى او الا بانحو
لظهر ولعله سقط من قلم الناسخ مركبة من شيئين خرج بالدلالة على الطلب اسم الفعل
~~نحو نزال وصه~~ وخرج بقوله تنبوا ~~بالمخاطبة او نون التوكيد~~ نحو اتضربين يا هند ولا تضربن
يا زيد تامل لغة الطرف قال تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف اي طرف وجانب
ذكر المتعلق الا ان المجرور اخذ من كلامه بعد والمشهور انه يشترط في دلالته على معناه ذكر الطرفين
العامل والمجرور وبقولنا ولم يكن الخ اي حاصله ان بعض الاسما يدل على معنى في نفسه فقط
كزيد وبعضها يدل على معنى في نفسه ومعنى في غيره كمن الشرطية والاستفهامية فهي دالة
على الشخص العاقل مع الاستفهام والشرط والاستفهام والشرط اي التعليق غير مستقلين لانه
لا بد من ذكر متعلقهما ولذا كان تاديتهما في الاصل بالحروف كالهمزة وان وحينئذ
يصدق على من انها دالة على معنى في غيرها فتدخل في تعريف الحرف لولا زيادة ولم يكن احد جزئي
الجملة وبعضهم اخرج ذلك بقيد فقط بدل هذا القيد وبعضهم اخرجه بالحصر في تعريف

الحرف حيث قال ما لا يدل على معنى الا في غيره وبهذا تعلم اندفاع ما يرد على ظاهر عبارته من ان
من هذه دالة على معنى في غيرها فقط فلا تدخل في تعريف الاسم السابق بانه كلمة دلت على
معنى في نفسها اذ هذه دلت على معنى في غيرها فيصير تعريف الاسم غير جامع وحاصل الدفع
انها دالة على معنى في نفسها كما انها دالة على معنى في غيرها ودخولها في الاسم باعتبار الاول
ودخولها هنا باعتبار الثاني فاحتجنا لاخراجها بما تقدم ولك ان تقول لا نحتاج الى هذا كله
اذ الكلام في المعنى الوضعي فالمعنى ان الحرف دل على معنى في غيره وضعا وهذه دلت على معنى
في نفسها وضعا وما دلت عليه في غيرها طاري بحسب تضمنها معاني الحروف هذا كله بالنسبة
لغير الموصول افاده شيخنا ويقال في الموصول انه موضوع للجزئيات المعينة المستحضرة بامر
كلي يعمها فالتعيين جزء من الموضوع له والتعيين الذي هو جزء من الموضوع له جزئي غير
مستقل حقه ان يودي بالحرف ولا يفهم وهذا التعيين الا من الصلة فالموصول داخل في
تعريف الاسم باعتبار دلالته على الذات وداخل في تعريف الحرف باعتبار دلالته على التعيين
فنحتاج لما يخرجه من تعريف الحرف وقول بعضهم بحكم كون هذا القيد محتاجا اليه لاخراج
الموصول ونحوه غفلة عن معنى دلالة الحرف بغيره وهي توقف دلالته على المعنى الموضوع له
الحرف على ذكر غيره فمن مثلا معناها الوضعي على ما قيل ابتداء جزئي بين خصوص نحو السير
والبصرة وهذا لا يستفاد الا بذكر البصرة واسم الموصول ونحوه وضع لذات مبهمة ولا شك
في دلالته على هذه الذات المبهمة واما الصلة فهي لتعينها وتوقف التعيين على الصلة لا يمنع
من افادة اسم الموصول معناه الوضعي وكذا يقال في اسم الاستفهام الخ مردود بان الموصول
من المعارف وهي موضوعة للجزئي المعين الا ان التعيين تارة يكون مستفادا من جوهر
اللفظ كما في العلم وتارة يكون مستفادا من قرينة خارجية كال في المعرف بها والصلة في الموصول
والاشارة في اسم الاشارة ~~تحقيق~~ ينظر ان هذا كله جهاد في غير عدو لان معنى دلالة الحرف
على معنى في غيره ان معناه نسبة جزئية لحظ الواضع انها الة لتعرف حال شيئين المنسوب
والمنسوب اليه متوقفة على المنسوب والمنسوب اليه فمن تلك النسبة بهذا الوجه لا يدل عليها
الا الحرف واما ان كانت تلك النسبة الجزئية ملحوظة بذاتها ولم يلاحظ كونها الة لتعرف حال
شيئين عبر عنها بالاسم فتقول هذه النسبة كيت وكيت فالاستفهام ~~الذي~~ والشرط
الذي في من وان كان نسبة بين شيئين فهو مستقل لانه لم يلاحظ من حيث كونه الة
لتعرف حال شيئين بخلاف الاستفهام الذي في الهمزة والشرط الذي في ان فانه ملحوظ من
حيث كونه الة لتعرف حال شيئين فلذلك كان غير مستقل والحاصل ان النسبة الجزئية ان كانت
ملحوظة من حيث كونها الة ومراة لتعرف حال الغير كانت غير مستقلة واديت بالحروف وان كانت
ملحوظة من حيث ذاتها ولم يلاحظ كونها الة لتعرف حال الغير كانت مستقلة واديت بالاسما
فعلمت من هذا ان النسب الجزئية ليست غير مستقلة على الاطلاق وان معنى دلالة الحرف على
معنى في غيره توقفه على الغير بسبب انه لوحظ كونه الة لتعرف حال هذا الغير ~~والحق ان ما ذكره~~

في علم الوضع وانظار الصبان في الرسالة البيانية هذا تحقيق المقام وعليك السلام

اجيب بان لنا ان نختار الاول اي هذا هو الذي ارتضاه انه حيث قال اي ما يعرف به
الاسم من الخفض الخ وما يعرف به الفعل من قد الخ وارتضاه دون الثاني لما يلزم على
الثاني من انه لا يحكم على كلمة بالحرفية حتى يستقصي جميع العلامات وهو متعسر بل متعذر
فيفوت المقصود عليه لا يقال يلزم على ما ارتضاه ان يحكم بالحرفية على ما ليس بحرف لانا
نقول الخطا في الاقل مع معرفة حكم الاكثر اخف من عدم الحكم على الجميع فما طرق قال بعض
تغيير ثمرات اي في الجهتان جهة كونه لفظا معلوما وجهة كونه حرفا ومن الاولى يكون
عدم علامة للحرف فائدة فع ما يقال علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها
علامة للحرف للزوم الدور والمص لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحروف الا في حروف
الخفض بل عين الفاظا يكون معرفة معرفتها ومعرفة ما يقبلها وما لا يقبلها بدون معرفة
كونها حروفا وان كانت كذلك في الواقع كالالف واللام وقد مثلا يعرفان بدون حرفيتهما
ويعرف ان ما لا يقبلهما حرف ومن جملة ذلك هما اذ لا يقبلان نفسهما ولا اخرهما من
العلامات التي معهما وكذلك غيرهما لا يقبلهما ولا غيرهما مما ذكر معهما من العلامات ولا
محذور في قولك قد حرف لانها لا تقبل قد اي هذا اللفظ فافهم افاده شيخنا والمراد
[illegible] الظنية اي لان الامور الاصطلاحية بل والاحكام الشرعية كلها ظنية لاحتمال
انها تخالف ما في علم الله سبحانه وتعالى ~~عطف بالواو ووجه~~ ليفيد اشتراط المعية
اي يحصل ان قولك ما جاءني زيد وعمرو والمتبادر منه ان الواو لمطلق الجمع في النفي اي
الاشتراك فيه فيكون المعنى ان زيدا وعمرا اشتركا في نفي المجيء ويحتمل على بعد ان الواو
للجمع في المجيء والنفي طار على الاثبات فيكون لنفي هذا الجمع والمعنى ان اشتراك زيد
وعمرو في المجيء منفي فيصدق بمجيء زيد وعدم مجيء عمرو مثلا فلما كانت ليست نصا في
الاشتراك في النفي زاد لا فقد علمت من هذا ان المراد بالمعية في كلام المحشي الجمع في الحكم
الذي وضعت له الواو لا المعية المقابلة للترتيب وان كان المشهور ان الواو موضوعة
للجمع المطلق من غير تعرض لمعية او ترتيب الا انها ظاهرة في المعية المقابلة للترتيب
ثم ان في قوله دون او نظرا لان او في النفي او النهي تفيد نفي الامرين او النهي عنهما
قال تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اي لا هذا ولا هذا لان اسم الفعل ~~[illegible]~~
قال العلامة الشنيني قلت لا اسلم هذا ان صح القول بان اسم الفعل نايب عن لفظ
الفعل المراد منه مدلوله اذ الفعل يعمل محذوفا اما على القول بانه دال على مصدره فيصح
منعه ان يعمل محذوفا لان المصدر لا يعمل محذوفا فكذا ما نايب عنه ودل عليه ولكنهم
نظروا الى ضعف اسم الفعل بالنيابة لكن لا يخفى انه ليس كل نايب ضعيفا هو فيما قام
~~نظرا لان اسم الاول كان مدلوله الفعل ثانيه لان الفعل انما عمل من حيث دلالته~~
~~على معناه واسم الفعل اذا كان مدلوله لفظ الفعل لا يصح عمله من حيث دلالته لان معناه~~

مجرد اللفظ

مجرد اللفظ فليس كالفعل فقياسه عليه قياس مع الفارق تامله

اي على حقيقته واقسامه زاد الشنيني ومحله وصفته وغير ذلك فذكر المص المحل بقوله اواخر
الكلم وذكر الصفة بقوله لفظا او تقديرا ومراده بغير ذلك قوله فللاسماء من ذلك الخ وقد يدعى
انه ما شمل المحل لذلك هو والمحشي رحمه الله ادرج المحل والصفة في بيان الحقيقة لانهما
من جملة التعريف وتعرض المص في جميع هذا الكتاب للاعراب ~~فقط~~ دون البناء الا في باب
الندا وان ذكر المبنيات كالضماير لكن لا من حيث انها مبنية بل من حيث انها ضماير ثم
يوخذ من تعريف الاعراب هنا بانه التغيير المذكور مع قوله فيما ياتي والماضي مفتوح
الاخر ابدا والامر مجزوم ابدا ان البناء هو لزوم الاخر حالة واحدة ولعل النكتة ~~في~~
~~عدم البناء الاعراب~~ اصل في الاسماء التي هي اشرف من غيرها او سكون او حذف قال
الروداني كونهما لفظيين انما هو من حيث اشعار اللفظ بهما لان من سهم ينقص حركة
او حرف علم بهما او من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحلهما والاضافة اي النسبة
العامة لما في الحرف من شبه الاعراب بكسر فسكون او بفتحتين اي مشابهة
في كونه كلا حركة او سكونا او حرفا او حذفا حكاية اي كما في من زيدا حكاية
لمن قال رايت زيدا والنقل كما في من اوتي بنقل ضمة الهمزة الى النون والاتباع كما في الحمد لله
بكسر الدال اتباعا لكسر اللام والتخلص من التقاء الساكنين كما في اضرب الرجل فهذه الحركات
ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء مقدر ان منع من ظهورهما هذه الحركات وكان على
المحشي ان يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ولكن درج على التعريف
بالاعم واي كات دلا بد عليه اي وجودا او عدما وكان الاحسن ان يزيد وحروف
اي وجودا وعدما ليدخل الحذف زوم اخر الكلمة كان الاولى اسقاط اخر لان
المبني قد يكون حرفا واحدا كتاء الفاعل والمراد باللزوم عدم التغيير بعامل فلا يرد ان
في اخر حيث لغات الضم والفتح والكسر فخرج الفتح ونحوه اورد عليه ان المراد
اللزوم لفظا او تقديرا والفتح غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج عن
قولنا لزوم فلا حاجة لقوله او اعتلال لاخراج ما ذكر ويمكن الاعتذار عنه بانه ما كان
لازما بحسب الظاهر ودخلا بحسبه في اللزوم اتى بما يخرجه صريحا على صفة اي حال
والجار والمجرور حال من وضع واحترز بقوله على صفة اي عن الوضع لا على تلك الصفة
فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب الثبوت اي مع طول زمن كالمعهد ولم
يعبر بالثبات المشهور استعماله في الدوام لايهامه الدوام الحقيقي فان قلت التعبير
بالثبوت يوهم ان المراد به ما قابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهي
لزوم عدم الفائدة في قوله على صفة ~~اذ على فرض ان يراد بالثبوت ما قابل الانتفاء~~ لانتفائها
الثبوت بمعنى ما قابل الانتفاء من قوله وضع شيء على شيء افاده المحقق في حاشية الاشموني
والقصد تفسير الاعراب الذي ~~[illegible]~~ اي لان المراد من الاعراب

اللفظ لا صفة الشخص بدليل انهم فسروا مقابله وهو البنا بلزوم اخر الكلمة اخر الذي
هو وصف الكلمة قطعا فيكون لا بالزام اخر الكلمة حالة واحدة وعلى هذا يكون الاعراب
والبنا منقولين في الاصطلاح من وصف الفاعل الى وصف الكلمة ويكون المعنى
الاصطلاحي مباينا للمعنى اللغوي على خلاف الغالب ويكون قولهم معرب ومبني مشتق
من الاعراب والبنا باعتبار ما قبل النقل واجيب بان المراد بالتغيير ... واجيب
ايض بان التغيير مصدر المبني للمفعول اي كون الاواخر متغيرة لان المصدر كما يكون
للمبني للفاعل يكون للمبني للمفعول كالضرب بمعنى الكون ضاربا وبمعنى الكون مضروبا
راجع ش اعترض هذا المذهب ... سياتي ان المراد بالاختلاف
الوجود من اطلاق الملزوم وارادة اللازم وان ال في العوامل للجنس وعليه فيندفع
هذا الاعتراض كما في المثنى والجمع ... اي فان اليا فيهما بدل عن
الواو في حال الرفع ~~معناه ان الانتقال من الرفع الى النصب والجر في المثنى والجمع~~
~~تغير الذات حقيقة وقوله~~ ... فيهما حال الرفع قال المحقق في حاشية الاشموني واما
حكما كما في الانتقال من النصب الى الجر في المثنى والمجموع وهو ظ لا تعسف فيه بخلاف
ما سلكه المحش كما في زيد حال نصبه وجره اي فان الانتقال فيه من ... الى النصب او الجر
كما في غير المنصرف اي وجمع المونث السالم في حال الانتقال من نصبه الى جره
ويمكن ان يجاب ان هذا الجواب مبني على تسليم ان المتغير هو الاخر المبني على ان اخر
المثنى والجمع الالف او الواو او اليا والنون فيهما كالتنوين في المفرد نحو زيد فكما
لا يمنع التنوين في زيد كون الاخر هو الدال كذلك لا تمنع النون في المثنى والجمع كون
الاخر هو الواو او اليا والالف او اليا ولكن انه يجب منع كون المتغير هو الاخر بل المتغير
انما هو الحرف اللاحق للاسم الذي هو علامة الاعراب ويكون الاخر هو الدال في نحو زيد
ويكون المراد بالاحوال علامات الاعراب سواء كانت حركات او حروفا راجع القليوبي وتنويره
وكالافعال الخمسة اي يحصل ان من الاخر الحكمي النون في الافعال الخمسة كيفعلون
لانه لقوة اتصال الفاعل وتنزيله منزلة الجز صح عد النون اخرا وتكون من قبيل ما تغير
فيه نفس الاخر لا حال الاخر وفيه ان ما ذكره المحش بقوله لما كان الفاعل الخ لا ينتج الا ان
الفاعل هو الاخر والمتغير غير الاخر فلم يتم المقصود وهو ان المتغير هو الاخر فالظ
كما قال شيخنا ان معنى قوله او حكما ان يحدث في الاخر كزيد فان العلامة فيه تحت الاخر
حكما او يكون هناك شي بعد الاخر كيفعلان فان العلامة وهي النون تحت الاخر حكما
لانها هنا وقعت بعد الزايد على الاخر الذي هو في حكم الاخر من حيث انه كالجز من الكلمة
او يكون اولا بان دخل الكلمة القلب كحادي فالعلامة تحت اليا وهي اخر حكما اذ هي
في التحقيق اول واصله واحد فزحلقت فاوه الى موضع لامه فصار حادو ثم قلبت يا
لتطرفها وانكسار ما قبلها وتقدمت ... على الالف لتعذر الابتدا بالساكن هكذا ينبغي

وما افاده المحشي

~~وما افاده المحشي غير ظاهر~~ راجع للاخر باعتبار الكلمة اي ان المراد من الاخر الكلمة
بتمامها مجازا من اطلاق اسم الجز على الكل ولك ان تقول هو راجع للاخر باعتبار نفسه
الا انه من قبيل وصف الجز بوصف الكل مجازا عقليا قال الشبشيري والظ انه لا مانع من
وصف الاخر نفسه باحد هذه الثلاثة اذ كان الاعراب بالحركات اذ التغير قايم به
اقتصر في البيان اعراب الاسم اي على الاعراب الجاري في الاسم لا الخاص به اذ الظ ان قوله
مرفوعا او منصوبا شامل للرفع والنصب والخفض في كل من الاسم والفعل ومحصل الجواب
ع هذا الوجه انه سكت عن الجزم لاختصاصه بالفعل وهو مفضول عن الاسم فاقتصر على
الجاري في كل منهما وعلى الخاص بالاسم وهذا الحكم اي يقال لم جعل الانتقال من حالة
الوقف الى غيرها اعرابا ولم يجعل الانتقال من الرفع الى النصب مثلا اعرابا اي المعرب
قال البوحيان في شرح عناية الاحسان الاسم المتمكن هو الذي ليس فيه علة تقتضي البنا
نحو زيد وعمرو وتفسيره بالمعرب فيه دور لانه مشتق من الاعراب فلا يعرف الا بعد معرفته اذ
فيه معنى المشتق منه وزيادة ويمكن الجواب بان المراد بالمعرب ذاته بقطع النظر عن وصفه
بالاعراب وباب الاعراب المعرف صفة اللفظ وهو اي اصل بالمصدر والمعتبر في المشتق بالمعنى
المصدري فلانه تعريف لفظي يخاطب به من عرف تغير اواخر الكلم الخ وجهل وضع اعراب
بازايه فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب وتحصيله في ذهن السامع وبان يعني
المعرب ما لم يشبه الحرف وتصور هذا المعنى لا يتوقف على تصور الاعراب افاده الشنواني ...
الجواب الثاني ... ٣ فتامل ... نحو لتبلون ونحو ولا يصدنك اذ الاصل يصدونك
فالنون انما لحقت بعد الاخر وهو الواو والنون ... اخرا تنزيلا فلو نزل
هنا الفعل بالبنا فان باشرت النون ولو تقديرا فانه يبنى ومن الاخير قول لا تهين الفقير
بفتح النون واثبات اليا والاصل لا تهينن ولذلك حركت النون مع لا الناهية فتبع تحرك
النون ثبوت اليا والمحل باق له مع البنا ايضا وجزما وكذا رفعا على ما ذكره يس تبعا للعلامة
العبادي ونقل الشيخ المدابغي عن قول ان الفعل حال الرفع لا محل له مع كل من النونين
افاده الصبان في اعراب الفعل متى وجد اختلاف اثر اي لانه يلزم من وجود العلة
وجود المعلول ويلزم من عدمها عدم المعلول واجيب عن الاول اي ورد على هذا
التعريف ان اريد بقول المص لاختلاف العوامل الاختلاف في العمل كما هو الجواب الاول
خرج التغير الاول من حالة الوقف الى وجه من اوجه الاعراب عن تعريف الاعراب وان اريد
بالاختلاف الوجود ولو من العدم الاول اي من حالة الوقف والمراد بالعوامل الجنس كما هو
الجواب الثاني لم يرد الاشكال وهو ان العوامل اختلفت مع عدم وجود التغيير في ضربت
زيدا وان زيدا ورايت زيدا لانه وجد العامل فيه وتغير في الكل بالنسبة الى الوقف ولا تغير
الانتقال من ضربت زيدا الى ان زيدا ثم الى رايت زيدا فالصواب في تقرير المقام ان يقال
ان المراد بالاختلاف الوجود ولو من العدم ولا شك انه متى وجد العامل تغير المعمول

ولو من الوقف فاندفع الايراد الثاني وهو انا لا نسلم انه متى انعدم الاختلاف انعدم
التغير لانه قد يوجد التغير ولا يوجد الاختلاف كما في المعرب ابتدا المنقول من الوقف الى وجه
من اوجه الاعراب ثم يقال ان المتبادر اذن كل عامل تغير معه تغير اغير التغير الاول لضربت
زيدا وان زيدا ورايت زيدا فيجاب بان اختلاف التغير انما ينشا من اختلاف العوامل
وتعددها اذا اختلفت في العمل مطلقا وعلى كل ففيها تغير ولو من الوقف في العوامل
المتحدة في العمل كالعامل الواحد هو شيخنا فتامل لاحتمال ارتكاب التجوز في التفا
اي بعد قوله ثم واحدا بعد واحد لان جمع ما لا يعقل كما قال وجمع كثرة لما لا يعقل
الافصح الافراد فيه بافعل والضمير في عليها راجع الى الكلم الظاهر ان الضمير
عليها راجع الى اواخر لان الغالب عود الضمير على المضاف ودخول العامل عليها بمعنى
طلبه العمل فيها مفعول مطلق اي لقوله الداخلة اخذا مما بعده والظاهر انه مفعول
مطلق للتعاقب اي تعاقب واحد بعد واحد او على الحال اي من الضمير في الداخلة
العايد الى العوامل وفي الحالية شي اذ لا يقال حال كون العوامل واحدا متاخرا عن واحد
الا ان العوامل مجموع السابق والمتاخر لا خصوص المتاخر عن غيره بان محل
ذلك في غير ما بدئ لا حاجة لهذا لان امتناع جمع فاعل على فواعل اذا كان صفة تا علم
لمذكر عاقل كما قال ابن مالك ونقلوا ان سيبويه نص على اطراد طوالع في نجم طالع ولك
ان تقول انه جمع عاملة وهو مطرد كما قال فواعل لفوعل وفاعلة هو شيخه اي لبيان
الحركات والسكنات اي والحروف والاولى حذف بيان والمقصد من تفسير الاعراب بالحركات
والسكنات والحروف دفع ما اورد على التعريف من لزوم الدور حيث اخذ العامل في تعريف
الاعراب وقد اخذ هنا الاعراب في تعريف العامل ومحصل الدفع ان الاعراب الماخوذ
فيه العامل هو المعنوي والاعراب الماخوذ في العامل هو اللفظي فلا دور ثم انه اعترض
تعريف العامل بما ذكر بانه غير مانع وغير جامع اما الاول فلشموله الاسناد والفاعل
والمتكلم لان قولهم ما به اي شي بسببه ولا شك ان كلا من ذلك سبب وحاصل الجواب ان
المراد بالسبب الذي افادته الباء السبب في عرفهم والمذكور ليس سببا في عرفهم واما الثاني
فلانه لا يشمل نحو لم ولن والابتدا والتجرد فانه لم تقم بها معنى يقتضي الجزم والابتدا
هو عين المعنى الطالب للرفع لا شي اخر يتقوم به المقتضي الا ان يقال هذا التعريف منظور
فيه للغالب ولو فسر العامل بالطالب اصطلاحا لانه مخصوص لسلم من هذا كله
او في حكم الفاعل اي كمرفوع النواسخ قوله ثم ام حذفت لا يظهر في جميع ما تقدم لان
عامل الجر حذفه مع بقاء عمله شاذ الا في مواضع وقوله ام تاخرت لا يظهر في عامل الجر اذ
لا يتاخر عن مجروره وكذا لا يظهر في العامل في الفاعل اذ لا يتقدم الفاعل خلافا للكسائي
كان الاولى ان يقول الخ هذا انما جا من ارجاع اسم الاشارة للامثلة ولو ارجع
لقوله تارة يكون في اللفظ الخ وقوله وتارة يكون على سبيل الفرض والتقدير الخ لصح واندفع

ولو يحب الرتبة لكان الاولى تقدما وعلى هذا الاصح

هذا

هذا الاعتراض وفي بعض نسخ الشرح وهذا هو المراد بقوله او تقديرا وعليه فيكون مرجع اسم الاشارة
قوله وتارة يكون على سبيل الفرض الخ لان الاعراب التقديري ليس بمنحصر في ذلك واذ منه
الاعراب المقدر في المضاف لياء المتكلم او بدلها كالالف في نحو يا ابتا يا غلاما وفي المحكي كمن زيدا حكاية
لزيد المنصوب في نحو رايت زيدا وفي المدغم نحو قال داود وجالوت على قراءة من ادغم الدال في الجيم
الى غير ذلك) الخ وهو مخالف لعبارة ابن هشام وهو مخالف لقوانين ودخل معه السجون فتيان
لان التثنية ترد الاشيا الى اصولها لم يظهر منه احوال الفعل المنقوص الخ
نحو يدعو ويرمي اي واذا لم يظهر منه ذلك الفعل المنقوص لم يظهر منه الحال الذي يقدر
فيه الحركة للاستثقال في الفعل بل الذي ظهر منه بالنسبة للفعل اي الحال الذي يقدر فيه الحركة للتعذر
نحو يخشى والحال الذي يظهر فيه الحركة للمتكلم نحو يضرب فحينئذ لم يصح ان يراد بالاحوال الثلاثة
ما ذكر فالمتعين ان يراد بها الرفع والنصب والجر في الاسم والاولان مع الجزم في الفعل
ولا نسلم ما قاله المدابغي في بحث من انه يلزم على هذا التكرار مع قول المص فلا سيما من ذلك الخ لان
مثل هذا لا يعد تكرارا بل معنى عبارة الشرح انه استنتج مما سبق ان الاخر كل لا اثر احوال كما بينها
المص بقوله فلا سيما الخ كما بين الانواع التي ظهرت مما سبق بقوله واقسامه الخ فقول الشرح وقد بينها
بقوله الخ الضمير المنصوب فيه كجميع ما تقدم من قوله ان الاخر كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة
احوال ومن قوله وان تلك الاحوال تسمى انواع الاعراب لكن على سبيل النشر على غير ترتيب
اللف لان قوله واقسامه راجع لقوله تسمى انواع الاعراب وقوله فلا سيما من ذلك الخ راجع لقوله
ان الاخر كل الخ والمجازمة ليست داخلة في البيان اذ لم يتعرض لها المص فلا تكن اسير التقليد
اي ظهر لك من قوله فيما سبق والتنبيه الخ فيه انه لم يظهر من كلامه فيما سبق الا ان الانتقال
من الوقف الى غيره هو الاعراب كما سبق في قوله بعد ان كان موقوفا الا ان يقال ان اطلاق الاعراب
على الرفع بعد النصب مثلا مفهوم بالاولى على ما قالوه هناك وقد علمت من هذا ان قول الشرح
وان الانتقال من الوقف الى الرفع اي مثلا اذ مثل الرفع غيره كما علم مما سبق واجيب
المراد بالانتقال التغير اي فالمراد بالانتقال ما يترتب عليه وهو التغير المخصوص المسمى بالرفع
وغيره قال العلامة الشنشوري الخ تكرر قوله وان الانتقال الخ مع قوله بعد وان تلك الاحوال
الخ الا ان يقال المقصد من قوله وان تلك الخ التسمية بالانواع وان كان يلزم من تلك الاحوال اعرابا
انها انواع اي كل واحد منها نوع وقول الشرح وان تلك الاحوال الخ ظهور هذا ليس بالعبارة بل
باللزوم كما علمت وان نفس الرفع وما بعده هو الاعراب اي ان الاعراب موضوع لكل من الرفع
والنصب والخفض والجزم من قبيل المشترك اللفظي وقوله وذلك لانها تندرج الخ ومحصله انه
على القول بان الاعراب لفظي هو نفس الرفع وما بعده فهو موضوع لكل واحد منها على سبيل
الاشتراك اللفظي وتحت الرفع مثلا امور مختلفة بالحقيقة لان الضمة حقيقتها غير حقيقة
الواو وحقيقتها غير حقيقة النون في الافعال الخمسة فالرفع مثلا ليس نوعا حقيقيا لان ما
فوقه وهو الاعراب ليس كليا يدخل تحته الرفع مثلا لما علمت من انه من قبيل المشترك اللفظي

فيلزم في الحليم على الاوجه ما يقتضي انه واو وياء حيث عبر العامل يعالج

كونه

اي وبيان كونها مجازا لم تندرج تحتها انواع

لا المعنوي وليس تحت الرفع افراد متفقة الحقيقة بل مختلفة فلذلك كان الرفع مثلا نوعا مجازيا
لزم ان كون الاعراب من قبيل المشترك اللفظي غير لازم بل من قبيل المشترك المعنوي ويدل له ما يأتي
في كلام المحشي من ان هذه الاقسام الاتية خمسة جزئيات للاعراب سواء جرينا على القول بانه لفظي او
معنوي وتحصل ما يقال في المقام كما افاده العلامة الشبيني ان الاعراب على القول بانه معنوي
جنس تحته انواع حقيقية فان الرفع مثلا تغير اقتضته الفاعلية يصدق على التغير المدلول
عليه بالحركة في قام زيد وقعد بكر وهكذا وعلى التغير المدلول عليه بالواو وبالالف او بالنون وكذا
يقال في اخوات الرفع فان جرينا على ان الاعراب لفظي وهو ما جرى عليه المص لبيانه مقتضى العامل على
ما قالوه كان جنسا لما تحته وتحته الرفع الذي جلبته الفاعلية المسمى بالرفع تحته افراد كالحركة في زيد
من قام زيد والواو في ابوك من جاء ابوك والالف في الزيدان من جاء الزيدان والنون في تفعلون
فان كانت حقيقة الضمة هي حقيقة الواو مثلا وتميزها عنها بمشخصات خارجة عن
الحقيقة كتشخص زيد المتميز به عن عمرو بان عبرت عن الضمة انها حركة جلبها الفاعلية وعن الواو
بانها حرف جلبته الفاعلية لكن مشخصات تتميز بها عن الاخر صدق على الرفع واخواته ضابط
النوع الحقيقي وان كانت حقيقة الضمة غير حقيقة الواو مثلا بان عبرت عن الضمة بانها
حركة جلبتها الفاعلية والواو حرف مخصوص جلبه الفاعلية وهكذا لم يصدق على الرفع واخواته
ضابط النوع من حيث كون ما تحتها ليس افرادا متفقة الحقيقة بل مختلفة وان كان نوعيا
جنس وهو الاعراب هذا هو تحقيق المقام ~~وما خطا في بيان قول الاعراب~~ واقول
في قول الشارح ان يجاب بان قول الشرح نوعا مجازا اتى به بعد بيان ما ظهر لبيانه حال ثلاث التسمية
في الواقع لا انه اتى به على انه ما ظهر تدبر لا بخصوص كونه ضمة مثلا للعدل الاولى رفع مثلا
لان هذا هو احد الاحكام انه قال العلامة الشبيني هي وان كانت في الواقع اقساما للاعراب على كلا
القولين لكنه مقصور هنا على المعنوي فلا حاجة الى ادخال غيره ويقال ان كون الاربعة القاب
الاعراب والمراد القاب انواعه واقسامه اي الالقاب موزعة على الاقسام فكل قسم له لقب
لا انها جميعها القاب للاعراب اذ الالقاب المتعددة لشيء واحد مدلولها شيء واحد ومدلول
الرفع غير مدلول النصب هكذا افاده الصبان ~~و~~ وبه تعلم ما في المدابغي هنا ٣ للتعادل
معناه ان الاسم الخفيف اذا انضم اليه الخفض الثقيل كان معادلا وموازنا للفعل الثقيل المنضم
اليه الجزم الخفيف فحصل كل واحد بخير ثقل الاخر فيحصل معادلة بين الاسم والفعل وليس المراد
التعادل بين الاسم وبين ما اعطيه بين الفعل وبين ما اعطيه لان هذا لا يحصل الا اذا اعطي
الاسم الجزم الخفيف والفعل الخفض الثقيل تدبر بدليل اطلاقه ~~بحال تقييده في الافعال~~
بالحج لا دلالة في ذلك بل تقييده الافعال لكون الاصل فيها البناء واطلاقه في ~~الاسماء~~
فيها البناء ~~والحاصل~~ في الاسما لكون الاصل فيها الاعراب فاستغنى عن التقييد كلا على
ذهن من كونه الاصل فيها وايضا السياق يعين والتقييد في الافعال للتنبيه على كونه خلاف
الاصل فيها ~~[illegible]~~ ٣ من اضافة الدال للمدلول اي بناء على ستة لان لفظ

جزئيات صح

الفاعلية والرجلبته المعنوي والرجلبته الاضافة والرجلبته عامل الجزم والاثر الذي جلبته صح

الاقسام نوع وهذه الاقسام اقسام له صح

معرفة كابنه عليه بعد فقوله اي هذا دال المعرفة الخ اي ولفظ معرفة مستدرك والمراد بالمعرفة
الادراك اي وان لم يكن عن دليل وهذا دفع لما يقال ان المعرفة هي الادراك الجازم عن دليل
مع انه لا دليل هنا وقد تبقى المعرفة على حالها والدليل من الموقف كالشواهد الخارجية
وان لفظ المعرفة مستدرك قد يقال لا استدراك ونجعل المعرفة مصدرا بمعنى اسم المفعول
واضافتها لما بعدها من اضافة الصفة للموصوف اي باب علامات الاعراب المعروفة عندهم
واجيب بانه جار على ~~[illegible]~~ الخ وقد يجاب ايضا بان الكلام على حذف مضاف اي معرفة
جزئيات العلامات الواقعة في التركيب بادراك كلياتها ولعل اثر المعرفة على العلم لما
اشتهر من استدعائها سبق الجهل وهو مناسب لحال المبتدي ثم ان كلام المحشي معترض
~~[illegible]~~
والا لما دلت الضمة الخ لانه لا يلزم من حصول الضمة مثلا حصول الاعراب المطلق المتحقق في
نحو الكسرة كما يدل ~~[illegible]~~ الخ اي حيث لم يضف العلامات للمطلق الاعراب
بل لخصوص الرفع ولخصوص الجزم وهكذا ~~[illegible]~~ فالاضافة بيانية الخ اي و
تسميتها علامات على هذا القول من جهة ان الجزئي علامة على حصول الكلي تامل
ولا تقييد كونه فيهما لان علاماته خمسة فيه نظر بل لو قال الشارح بالنسبة للاسم والفعل اي بمجموعهما
على وزان ما سبق عند قوله واقسامه اربعة لصح ايضا ولا يقتضي انها خمسة والا لما صح
قوله سابقا اربعة بل كان عليه ان يقول ستة ~~[illegible]~~ لئلا يلزم ~~[illegible]~~ الخ فيه انه
لا تقسيم هنا فكان المناسب ان يقول لئلا يلزم تعليم الشيء بعلامة غيره وان كان ما هنا
~~[illegible]~~
~~[illegible]~~ يعني ان اصل علامة الضمة وغيرها نوائب عنها فالحج
~~[illegible]~~
وهذا التعليل تبع فيه الشارح الخ فيه ان هذا التعليل لا يقتضي ان الواو مركبة من ضمتين
حتى يقال انه جار على مذهب ضعيف قال شيخنا قال بعضهم الحرف غير مجتمع من الحركات
عند المحققين لان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال
انه مجتمع من حركتين لان الحركة اذا اشبعت نشأ الحرف المجانس لها لانك اذا اشبعت حركة
نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف لحركتين لم تبق الحركة ٥ وكان يرد
على ابن جني افاده ش ن وبه تعلم ان من قال ببساطة الحرف لا ينكر منشاءه منها كما في كلام
ابن جني حيث قال نشأ منها حرف تام الخ وبذلك استقام تعليل الشارح حتى على قول غير ابن جني وعلى
فرض انه ليس ناشئا لا يسوغ ما علل به المحشي تثنيته بالواو من انها فرع في النيابة لكون غير
الواو وكذلك فتدبر عطف عام على خاص قد يقال لا حاجة لذكره لاستلزام الخاص للعام
الا ان يقال الواو في جمع المذكر قد تخرج عن المد بحسب النظر الى خصوص اللين كما في مصطفون
المفتوح الفا فان الواو لا ضم قبلها في ظ اللفظ وان كان قبلها الضمة بحسب الاصل فصح

التعبير للبين لهذه الاشارة   فهو يفيد ان حروف العلة فيها غنة ظاهرة وهو كذلك
مع ان الواقع ليس كذلك لان الغنة هي صوت يخرج من الخيشوم كصوت الرياح في [illegible]
الملتفة والغنة لا تكون الا في التنوين او النون المدغم كل منهما في احد حروف اربعة وهي اليا
والواو والنون والميم فحينئذ لا يصح ان يكون قول الش في الغنة بيانا لوجه الشبه لانه مسلم في
المشبه وهو النون الساكنة فانها تغن اذا ادغمت في احد حروف الاربعة غير مسلم في المشبه به
لان الالف لا تدغم فضلا عن كونها تغن والواو والياء تدغما في غيرها من غير غنة كما هو معلوم
من فنه فاشكل كلام الش خلافا لظاهر المحش من انه مستقيم وقد يجاب عن الش بوجهين الوجه
الاول ان المراد بحروف العلة بعضها وهو الواو والياء وقوله في الغنة متعلق بشبهها على انه
الجامع المتحقق في كل من المشبه والمشبه به كما هو الغالب في مدخول في وقوله عند سكونها
اي عند سكون ما قبل كل من النون وحروف العلة فالاضافة لادنى ملابسة والمراد بما قبل
كل من النون وحروف العلة هو خصوص التنوين والنون المجاور المدغم كل منهما في هذه الاحرف
والمراد بقوله في الغنة اي في ان كلا يغن عنده الحرف الذي ادغم فيه لا ان كلا هو المغن نفسه
والمعنى اشبه النون لضعف مشابهتها للواو والياء في ان كلا يغن اي يظهر عنده غنة اذا
سكن قبله نون او تنوين مدغم فيه او يراد ان كلا من حروف العلة والنون الساكن ما
قبلها من النون او التنوين هو المغن نفسه بناء على ان الغنة في المدغم فيه ولو على سبيل
المجاز الوجه الثاني ان في في قوله في الغنة للسببية وقوله عند سكونها اي النون ووجه
الشبه محذوف والتقدير لضعف شبهها بحروف العلة في ان كلا يمد بسبب ان النون عند
سكونها يحصل لها غنة والغنة فيها مد وهذا الوجه الثاني ظ خلافا للمدابغي وما حاوله
الش نقلا عن [illegible] وتبعه المحش لا يظهر الا بما قررناه به كلام الش في الوجه الاول ثم اعلم ان
مشابهة النون لليا لا يحتاج اليه هنا ويمكن دفعه بان المراد بحروف العلة خصوص الواو
واعلم ايض الا حاجة لقول الش وختم بالنون الخ اذ لا حاجة لالتماس نكتة لتاخيرها
لانها لم يبق لها مرتبة الا التاخير فتامل   وبان المراد [illegible] اي هذا
الجواب لا يصح مع التصريح بقوله واحدة اذ هو يفيد ان الحكم على كل فرد فهو كلي جميعي لا
مجموعي نعم يظهر على نسخة ولكل من هذه الخ بدون واحدة لكنه صرح بواحدة في اول
القولة   ويمكن توجيه كلامه الخ وبحث العلامة السنواني ايض بانه يراد بالمواضع اواخر
الكلمات ولا شك ان اواخر الكلمات مظروفة فيها ظرفية الجزء في الكل وهو كلام نفيس الا انه بعيد
بالنظر للمتن وحده لان قوله في الاسم المفرد الخ بالنظر   وحده بدل من اربعة مواضع فيلزم عليه
انه بدل كل من بعض على حد رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات وهو
نادر او ممنوع وان كان يمكن دفعه بان قوله في الاسم المفرد الخ متعلق بمحذوف صفة لمواضع فتدبر
[illegible] اي [illegible] جمعا في المعنى كقوم ورهط فهما من قبيل
الاسم المفرد   جمع اسير اي فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ان قلت

قوله وهذا شبه ضعيف اي لان النون لم تشبه حروف العلة الا في صفة خاصة اذ [illegible] لا تكون [illegible] في سائر الصفات ح

حيث

حيث كان مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا معنى لجعل الش له مثالا للمذكر قلت مراد الش بالمذكر
ما ليس لفظه يستعمل للاناث فقط م شبيني   فالمراد بالمفرد فيه ما قابل المركب اي زيادة على
ما قابل المثنى والمجموع والاسماء الخمسة ووجه كون المراد ما قابل المركب ان المركب لا يجمع جمع تكسير
نحو قاضون اصله قاضيون استثقلت الضمة على اليا فحذفت [illegible] فالتقى
ساكنان حذفت اليا لالتقاء الساكنين   ومصطفون اصله مصطفيون تحركت الياء وانفتح
ما قبلها قلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين [illegible]
[illegible] كسنون وارضون اي فانهما وان كانا من جموع التكسير لكنهما معربان بالحروف
وكلام المص الان في جمع التكسير المعرب بالحركات فلذلك احتيج لهذا القيد لاخراج جمع
التكسير المعرب بالحروف ثم انه لا حاجة لما اطال به المحش من هذه القيود الثلاثة لاخراج ما ذكر
بل يغني قيد واحد بان يقال تغير تغيرا ليس معه علامة جمع فلا يرد جمع المذكر السالم والمؤنث
ولا مصطفون وقاضون وسنون وارضون   او تقديرا كفلك الخ والداعي لي جعلهم
فلكا جمعا الا انما يستوي فيه الواحد وغيره تجنب مما [illegible] من العرب فلكان بالتثنية فدل
ذلك على ان فلكا مفردا لا ان قلت الفلك سيرتهن فهو جمع افاده الاشموني والسنواني
وفيه نظر اذ لا يلزم من تثنية اللفظ عدم استوا الواحد وغيره فيه الا ترى ان خصما يستوي
فيه الواحد وغيره مع انه يثنى بدليل خصمان وقيل ان فلكا ليس جمعا بل هو اسم جمع
والا فهي ثمانية فيه نظر لان عدم التغير بشيء لا بزيادة ولا بنقص ولا تغيير شكل لا يصح عده
من الصور العقلية لان فرض المسئلة التغير فلا تدخل صورة عدم التغير فيه ولذلك
قال المحقق الاشموني التغير بالزيادة والنقص فقط من غير تغيير شكل ولم يجعل عدم التغير
له لعدم وجوده   فرح الشجرة وهو الواحد من نخلات على اصل واحد   وتخم جمع فليس
اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتا كشجر وبقر   ولم يصح قوله الاتي انه ينصب
بالكسرة اي ولم يصح الاخبار هنا ايض اذ لا يصح ان يقال هو اي الجمع مفرد الخ   اي كان لهما
دخل الخ ليس من جملة الجواب بل الجواب تم قبله   لان ما خرج به وهو ابيات وقضاة لا
يخرج بجعل اليا للسببية اي فان الذي تسبب في جمعيته ونشات الجمعية منه هو الالف
فقط في الثاني والتا فقط في الاول لان مفرد ابيات فيه التا فلم يزد الجمع الا بالالف والف قضاة
هي اليا في المفرد فلم يزد الجمع الا بالتا على انه لك ان تقول اخر قضاة ها لا تا لاصطلاحهم على
ان التا هي التي لا تنقلب في الوقف ها وقضاة تاؤه ليست كذلك   او مفرد الغرفات اي
واذرعات مبني بها على احد الاعاريب المشهورة واعلم ان قول المص السالم الاولى فيه ان
يكون صفة للمؤنث اي الم دال لان الذي يقال فيه سلم انما هو بنا المفرد وقد يوصف الجمع بالسلامة
بمعنى انه سلم من مخالفة مفرده فقول الش وتقييد الجمع بالتانيث والسلامة اي تانيث مفرده
وسلامة مفرده فلا يقال الا يظهر ان المص رفيه الجمع بما ذكر الا لو قال الجمع المؤنث السالم
لكن هذا الجواب من الش الخ لا يخفى ان هذا من الش بالنظر لكلام المص في حد ذاته لانه لا يصدق

قوله حذفت ح

قوله وذهبوا ايضا الى ان اصله الواو [illegible] اصطفيتك على الناس ح

على ما ذكر خلافا للتعريف المذكور ... تقلب الف المفرد ... اي كما تقلب
في التكسير فتقول حبليات وقد يقال تقدم ان جمع التكسير هو الذي تغير تغيرا ليس معه
علامة جمع فوصف جمع المونث بالسلامة ... فلا حاجة
... على ما ينقلا اعرابا اي من الحركات
للحروف نحو لتبلون اي مثال المنفصلة لفظا وتقديرا وترك مثال المباشرة لفظا
المنفصلة تقديرا ومثالها نحو ولا يصدنك بضم الدال واعلم انه قد تقدم ان للفعل محلا
مع نون النسوة والتوكيد ان دخل عليه ناصب او جازم والاحكام مهما عند التجرد على ما تقدم
عن القليوبي مخالفا للغالبي والعبادي في الاصل مصدر اي معناه مطلق ضم شي لشي
ومعناه ضم اسم الخ اي معناه اصطلاحا بالمعنى المصدري ضم الخ فله في الاصطلاح
معنيان احدهما بالمعنى المصدري وهو هذا والاخر بالمعنى الاسمي ضم اسم الى مثليه اي
ضم مدلول اسم الى مدلول مثليه في لفظ واحد زيادة في اخره اي بسبب زيادة في اخر الاسم
صالح للتجريد اي صالح هذا الاسم الذي حصلت الزيادة فيه لتجريده من تلك الزيادة
وعطف مثله عليه اي وصالح لعطف مثله عليه بعد التجريد لان المعطوف هو المفرد لا الجمع
والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان امتنع العدول عن الجمع الى التكثير لقصد التكثير
في قلت كافرا وكافرا وكافرا او لفصل نحو زيد القصير وزيد الطويل وزيد العالم او مقدرا
لقرينة كما اذا قلت زيد وزيد وزيد ماتوا في يوم واحد اي زيد اخي وزيد ابني وزيد عمي مثلا الخ
بقوله صالح للتجريد وعطف مثله عليه عن نحو عشرون فانه ليس صالحا للتجريد عن الزيادة
حتى يصح عطف مثله عليه اذ لا يقال عشر لان العشرون اسم موضوع للعدد المخصوص وفيه ان
هذا خارج بقوله بزيادة في اخره ... تركيبا اسناديا ولا مزجيا خرج المركب الاضافي كعبد
علما فيجوز ... وان لا يجوز معربا بحرفين اي الجمع
... افعل فعلاء والافعلان فعلا
افعل وفعلان بالنكرة لاضافتهما الى ما بعدهما ...
زيادة واما فعلاء وفعلى بفتح الفا فيهما ... للالف الممدودة في الاول والمقصورة
في الثاني والاضافة لادنى ملابسة اي افعل الذي مونثه فعلاء كاحمر وحمراء وفعلان الذي
مونثه فعلى كسكران وسكرى وكتب شيخنا على قوله فعلان فعلاء الصواب فعلى كما ياتي
وان كان هكذا بخط المولف كما كتب على قوله السابق كالمصطفون ضبطه الاصل بضم الفاء وهو
فوجود العلمية شرط للاقدام الخ لا حاجة لهذا كله لان اشتراط العلمية ليس لذاتها
... حتى تنافي الجمع بل لاجل تحصيل الوصفية وذلك لانهم قالوا ان دلالة
الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابه الفعل
بمعنى وصحة واعلالا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تاويلا لتاوله بالمسمى
دون باقي الاسماء فالعلمية لم تشترط الا من حيث كون العلم وصفا تاويليا والوصفية التاويلية

موجودة لم تزل وهي اشرف لبيته في الحقيقة تامل بخلاف ما كان مونثه غير فعلاء اي
وبخلاف ما ليس من هذين البابين اصلا كقايم وما هو منهما ولا مونث له كاكمر بكبير كمرة الذكر
ولحيان لطويل اللحية كالافضل اي فان مونثه فضلى بضم الفاء ووجه قطع النظر الخ
ووجه ايضا بان كلا من واو الجمع وياءه لما كان معرضا للتغيير بالحذف لم يلتفت اليه وقطع
النظر عنه وكذا نون الجمع فانها تزول بالاضافة بخلاف الف صنوان ونونه والذي
في حف على الاشموني الخ قصد بقله الاعتراض على المدابغي من انه لا يصح اطلاقه لشمول الطلاق
له بلا ميم وذي لكن العلامة الصبان والشبيني موافقان للمدابغي من صحة الجمع حيث
في ذي وفم بلا ميم فتامل الاسم جنس المراد به ما وضع لمعنى كلي ولو كان معرفا بال كما
افاده بقوله سواء كان اسم الجنس الخ كما علمت الخ لم يعلم هذا من كلامه سابقا سواء
ارجع الى تثنية او الى الاسماء غير ظ اي فان ان رجع الى تثنية افاد حصر كون الالف علامة
في المثنى والحصر صحيح لمفهوم محقق كل اسم اي معرب بدليل ان الكلام في المعرب فلا
يرد انتما ناب عن اثنين اي سواء كانا مفردين كرجلين او جمعين كاليين او اسمي جمع
كركبين او اسمي جنس كغنمين والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة لان زمن الفعل غير معتبر
في التعاريف فلا يرد ان التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق
الوضع فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج ثم ارجع البصر كرتين مما استعمل في الكثرة لان
نيابته عن اكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على ان منهم من جعله ملحقا بالمثنى لانه ...
... عن حقيقته زيادة اغنت ... اي وان امتنع العدول
عن التثنية الى التكثير نظير ما تقدم في الجمع فلا تغفل فخرج بالقيد الاول الخ صريحه ان جعل
بمعنى قول الشيخ نائب عن اثنين جنسا وهو خلاف المالوف والموافق لما ... جعل اسم جنسا
وناب عن اثنين فصلا اول مخرجا لما دل على اقل من اثنين ولو كانت صورته كصورة المثنى
كالبحرين علم على مكان فليس بمثنى وان اعرب باعرابه ورجلان اي ماش ولما دل على اكثر من اثنين
كرجال وصنوان جمع صنو او ومع الثاني الخ اي وخرج ايضا بالثاني فقط نحو الزيدين
في تثنية زيد وعمرو وبالثالث كلا وكلتا الخ اي فان هذه وان صدق عليها انها اسم
ناب عن اثنين اي اسمين اثنين كواحد وواحد اتفقا في الوزن والحروف الا انها ليس
فيها زيادة على المفرد اذ لم يسمع لها مفرد من لفظها واما نحو الابوان الخ فيه انه
اختلف المعنى ايضا فمن باب المجاز عبارة الصبان فمن باب التغليب وقد يقال لا منافاة
بناء على ان التغليب مجاز فلا يثنى المشترك كعين مرادا بها الباصرة وعين مرادا بها الذهب
مثلا واجازه ابن مالك وادخله في المثنى الخ لم يخف ليس كقولك عندي عينان باصرة
ومنقودة سواء كانت الالف اسما الخ هذا التعميم لا يناسب عبارة المصوحين قال
ضمير تثنية لانه حيث كانت الالف حرفا لم تكن ضميرا فالظاهر جريه على الطريقة الجادة ولم يجر
على لغة اكلوني البراغيث وكذا يقال فيما بعد لكن عذره تبعه للاصل توسيعا في الكلام

وما الطف قوله قل بعد ذكر الالف وقد تخرج الى العلامة فلم يجعل الكلام من باب التعميم وكذا فعل فيما بعد هذا القيد لبيان الواقع الخ هو قيد للاحتراز عن ضمير الفعل في هند تضرب ونحو [illegible] هذا الفعل لا شك في اتصال ضمير المونثة به ولا يعرب بالحرف في الكون الضمير ليس ضمير الخطاب كما قال المحشي رحمه الله تبعا للعلامة المدابغي

اي التحرك لعل مراده بالتحرك الكون حركة كما هو الظاهر من قوله فلا يرد ان وصفها التحرك لا يعلم التحرك لا يكون وصفا لها الا اذا كان معناه الكون حركة [illegible] اي لضعف المشابهة اي جدا

لان مشابهة حذف النون للفتحة انما هو في ان كلا علامة نصب بخلاف ما تقدم فان مشابهة النون للواو في امر خاص وهو الغنة زيادة على الامر العام وهو ان كلا علامة رفع فلذلك عبر هنا بالبعد وفيما تقدم بالضعف وقال العلامة الشبيني قال فيما تقدم لضعف وهنا لبعد ولعل لكونها هناك موجودة ثابتة لكونها علامة رفع وهنا محذوفة لكونها علامة نصب وفي نحو تجاذبه قديد عي قرب المشابهة وان كانت ضعيفة بخلاف الحذف وهذا لا يظهر [illegible] الا لو كان وجه الشبه هنا وهناك واحد غاية الامر حصل الاختلاف بالذكر والحذف وليس كذلك كما علمت

ومثله اي مثل هذا البعض ويعم فيه مثل ما تقدم اي ويعمم فيما ايضا بانه لا فرق بين المذكر والمونث ليظهر حكمة تعداد الامثلة فانه مثل بالزيود والهنود للاشارة الى انه لا فرق بين المونث والمذكر فيما اعرابه ظ وكذلك جمع بين العذارى والاسارى للاشارة الى انه لا فرق بين المذكر والمونث فيما اعرابه مقدر تدبر قد يقال لا فائدة لهم مع قوله ولا نحو الخ قد يقال ان قول المص نحو رايت اباك واخاك اي من كل تركيب فيه ناصب للاب والاخ كضربت اباك واخاك واكرمت اباك واخاك وقوله وما اشبه ذلك اسم الاشارة راجع للمذكور من الاب والاخ والذي اشبههما هو الثلاثة التي ذكرها الش وقوله الخ من نحو رايت حماك الخ اي كل تركيب فيه ناصب للثلاثة او احدها كزرت حماك وقبلت فاك وكنت ذا مال وهذا التوجيه لا يتوجه على المص وان اعتراض ولا يحتاج لتكلف في الجواب الخ من اطلاق اسم السبب على المسبب فان المسبب عن التحريك هو التحرك لا بمعنى الكون حركة كما تقول حركت الحرف فتحرك واما التحرك بمعنى الكون حركة الذي هو المراد هنا [illegible] فيما سبق الان يقال انه من اطلاق اسم السبب على المسبب ثم بعد ذلك يراد بالتحرك الكون حركة فيكون مجازا اخر تامل بناء على انه باق على منعه من الصرف اي ان بقي فيه العلتان كأفضلكم والافضل فان زالت علة فهو معروف كمررت باحدكم لزوال العلمية المسوغ للاضافة وهذا مختار ابن مالك وارتضاه العلامة الصبان الاولى ان يقول لحوق تنوين الصرف لهذا التعليل فلا جاز التنوين الذي في نحو مسلمات تنوين المقابلة على ما ذكره لكن تقدم لك انه يقال تنوين صرف ايضا والمراد اللحوق ولو بالصلاحية ليدخل ما فيه ال او مضاف

من الاسما المصروفة شبيني فجعل نصبه بالكسرة اي وجره بالكسرة ايضا بل هذا هو المناسب لما نحن فيه لان الكلام في الخفض انهم يصرفونه اي قطعا لفقد العلة الثانية وهذه القضية مسلمة وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه اي المحتاج الى شيء فرع عن ذلك الشيء [illegible] فاذا شابهه الخ اذا شرطية جوابها قوله منع منه شيئان نحو احيمال الخ تعقب العلامة يس الجماعة في جعل التصغير في احيمال الخ علة لفظية وكذا في جعلهم لزوم التانيث علة معنوية في نحو حائض وكذا في جعلهم الدلالة على الجمعية امرا راجعا الى المعنى وكونه اقصى [illegible] امرا راجعا الى اللفظ بان النحويين تتبعوا الممنوع من الصرف في كلام العرب فوجدوا علته الراجعة الى المعنى هي العلمية او الوصفية والراجعة الى اللفظ بقية التسعة المنظومة في قوله اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا فلو وجد في الاسم علتان غير ما ذكر لم يمنع الصرف وكذا لو وجد فيه اثنان من جهة اللفظ كتركيب وزيادة الف ونون ولا ينافي اجتماعهما من جهة المعنى لانحصار المعنوية عندهم في العلمية والوصفية وهما متنافيان وكذا لا منع لو وجد فيه علة واحدة من العلل المذكورة ولذلك صرف نحو زيد وان كان فيه العلمية الا انه يستثنى من ذلك الجمعية الخارجة عن صيغ الاحاد والف التانيث فانهما مستقلان بالمنع وان لم يوجد معهما غيرهما من العلل المتقدمة ولا يحتاج الى ارجاع كل واحدة منهما الى علتين كما فعل الجماعة الا ان يقال ان كلامهم توسعة في الدائرة على فرض ان التصغير ونحوه من علل المنع فتامل نحو حائض وطامث الخ كذا قاله حف تبعا لزكريا لكن كون التانيث من العلل الراجعة الى اللفظ والاحسن ان يقال لزوم التانيث بدل التانيث على ما فيه وصرح حف عند قول المصنف كزا مونث بها مطلقا الخ بان التانيث مطلقا من العلل اللفظية ووجه ان المونث تانيثا معنويا فيه تا التانيث مقدرة لا يقال اذا كان التانيث من العلل الراجعة الى اللفظ فهلا منع صرف حائض ونحوه للعلتين الفرعيتين اللفظية والمعنوية لانا نقول لا عبرة بالتانيث مع الوصفية لصحة تجرد الوصف عنها بخلاف العلم افاده الصبان وبكون التانيث المعنوي تاء مقدرة علة لفظية سقط استشكال شيخنا العطار في حواشي الازهرية منع صرف نحو زينب بانه لم يوجد فيه علة لفظية ثم اجاب عنه واطال فراجعه ان شئت هو شيخنا وجعل ذي الاضافة واللام غير المنصرف الخ معناه ان الاضافة واللام اذا احد هما على الاسم الممنوع من الصرف صيره في حكم المنصرف فكيف يقال ان وجد احدهما مع علة اخرى منع الاسم من الصرف فلان كونه جمعا [illegible] الخ لا يخفى ان الجمعية علة لفظية كما قدم في احيمال فان قلت المعتبر هنا الدلالة على الجمعية لا نفس صيغة الجمع قلت هلا اعتبر هناك ايضا وفي قول الخ خروجه عن صيغ الاحاد علة لفظية ولزوم هذا

الجمع بحيث لم ينتقل منه الى جمع اخر علة معنوية وهو موافق لما هنا بالنظر للفظية مخالف له بالنظر للمعنوية وفي حواشي شيخنا العطار على الازهرية بعد كلام ما نصه فالاولى ما قاله بعضهم في علة ذلك ان صيغة الجمع علة ترجع الى اللفظ وعدم نظير لهذه الصيغة في الاحاد او عدم مجاوزة الحد لها والنهاية عندهما علة ترجع للمعنى اه وهو عكس ما في المتن وصوابه وان كان لا ينافي المتن هنا في الاشموني واقره الصبان فاسلكه شيخنا والزوم علامته الخ فيه انه غير مسلم بالنسبة للممدودة لقول المتن والف التانيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا اه صبان على الاشموني اه شيخنا المشتمل على علة الخ صريح عبارته ان الضمير راجع الى خصوص منتهى الجموع والمختوم بالف التانيث وليس كذلك بل هو راجع لما لا ينصرف مطلقا لا بقيد كونه مشتملا على علة تقوم مقام علتين كما يفيده عطف الصلاة تأمل اي اقصى الجموع اي اقصى اوزان الجموع ان قلنا ان الاضافة على معنى من فان قلنا ان المعنى الذي تنتهي اليه الجموع لم يحتج لما ذكره تبيني وضابطه عندهم اي ضابط ما كان على صيغة منتهى الجموع وبقي منها ~~ان لا يكون بالنسبة فيخرج نحو ظفاري~~ الخ فيه انه لا حاجة لهذا الشرط لاخراج نحو ما ذكر لانه خارج بالجمع لان ظفاري مفرد لا جمع وكذا ما ذكر معه وكذلك نحو ثمان وثمان خارجان بالجمع لكن يلزم على تقييد المتن بالجمع ان الضابط لا يشمل سراويل فانه مفرد لا جمع سراويل خلافا لمن زعم ذلك مستندا لقول القائل عليه من اللوم سروالة فان هذا مصنوع فالاحسن ان يحذف ما في الشرح وهو ما كان الخ واقعة على لفظ يشمل الجمع كمثاليه والمفرد كسراويل والاولى للشارح ان يسلك في الضابط ما سلكه الاشموني وحواشيه فيقول وضابطه عندهم كل لفظ اوله مفتوح لا نحو غدافر وثالثه الف ليست عوضا لا نحو يماني وتماني فيصرفان لكون الفهما عوضا عن احدى يائي النسبة المحذوفة فان الاصل يمني وتمني وبعد تلك الالف كسرة اصلية ولو تقديرا فدخل دواب ونحوه وعذاري فانه مكسور الراء في الاصل وقال بعضهم انه ممنوع لالف التانيث لا لصيغة منتهى الجموع وقد يقال لا منافاة وخرج بتقييد الكسرة بالاصالة نحو تداني وتواني وان شابه في اللفظ مساجد لانه في الاصل مضموم النون لانه من مصادر التفاعل وانما كسرت النون لاجل الياء وتلك الكسرة على اواخر فيه ولو تقديرا نحو جوار وغواش او ثلاثة احرف اوسطها ساكن لا نحو كراهية وطواعية وملايكة ولا بد في هذا الساكن وما بعده من اصالتهما لتخرج بالنسب نحو طفاري بفتح الطاء نسبة لظفار كذلك بلد بحلب منها الطيب وحواري نسبة لحوار وان لم ينطق به وان لم يكن منسوبا حقيقة اي لعدم وجود المنسوب اليه اذ لم يسمع حوار والاحوال الف بعدها الف الخ الاولى كما في الاشموني الف قبلها الف وهي تمنع مطلقا الخ الضمير راجع لالف التانيث وخرج بالف التانيث الف الالحاق وهي الداخلة لالحاق اسم باسم في عدد الحروف فلا تمنع الا اذا كانت مع العلمية ولم تكن ممدودة بل كانت كالف ارطى اسم شجر للالحاق بجعفر ~~فلا تمنع الصرف~~ وكذلك خرجت الف التكثير اي تكثير حروف الكلمة كالف قبعثرى اسم للجمل على احد التفاسير فلا تمنع الا مع العلمية

والفرق

والفرق بين الف التانيث والف غيره ان الف التانيث لا تلحقها تا بخلاف غيرها فقد قيل ارطاة وقبعثراة والفرق بين الف الالحاق والتكثير ان ما لحقته الف التكثير ليس من اوزان الاسم الاصلية ما عدد حروفه كعدد حروف مدخولها فان غاية احرف الاسم الاصلية خمسة وقبعثري احرفه ستة فليس ملحقا اه شيخنا والتركيب جعل بحاي التركيب من حيث هو واما التركيب المزجي فهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة تا التانيث مما قبلها ايضا في فتح ما قبلها ~~وجريان حركة الاعراب عليها~~ واعترض اللقاني هذا الحد بانه لا يشمل نحو معدي كرب ولا نحو سيبويه ومنشاوه جعل وجه التنزيل فتح ما ~~قبلها وجريان حركات الاعراب عليها~~ عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبل كل حالة واحدة في احوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيده ما قلنا التعبير بتا التانيث التي قد يكون ما قبلها ساكنا كما في بنت واخت دون ها التانيث وعلى هذا فالمعدي من المزجي تنزيلا التعريف له لما علمت من ان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحلي اه صبان من العرف اي انه لم يكن هناك علة اخرى زايدة على العلمية كغلام زيد علما وعدمه اي ان هناك علة اخرى زايدة على العلمية كالتانيث في بعلبكرة والقايدا يقول الخ في ح ف على الاشموني ما حاصله انه اختلف في المركب الاسنادي المجعول علما فقال ابن الضايع انه لا معرب ولا مبني بل هو محكي وذهب بعضهم وهو المشهور الى انه مبني والحق انه معرب بحركات مقدرة في اخره كالالف في شاب قرناها واليه ذهب السيد وذكر في التسهيل انه ربما اضيف صدر ذي الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو جابر نحره واحترز عن المضمر نحو برقته وخرجت سمي بهما فلا يجوز الا الحكاية واجاز بعضهم اعرابه بالحركات الثلاثة على التا والتنوين فنقول هذا قمت ورايت قمتا ومررت بقمت افاده الدماميني اه صبان في باب العلم بزيادة والنظر ان الجملة قبل جعلها علما لا توصف باعراب ولا بنا لانهما من خواص المفرد وبهذا تعلم ما في المحشي ويمكن ان يقال الحكاية ها هنا اي محصل ان المركب الاسنادي المجعول علما المعتبر فيه صورة الجملة التي ليس لها دخل في باب الصرف وعدمه لم يحكم بالانصراف او بعدمه فانه مبني على فتح الجزئين فيه تساهل لان فتحة الجزء الاول فتحة بنية لا فتحة بنا فانه مبني على الصحيح اي على الكسر وقيل معرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه وقيل مبني على الفتح كخمسة عشر ويجوز فيه الصرف والبنا الذي في الاشموني وحاشية العلامة الصبان عليه ان المركب تركيب مزج ~~ومثله~~ غير مختوم بويه فيه ثلاثة اوجه الاول انه يعرب الجز الثاني اعراب ما لا ينصرف والجزء الاول يبقى على ما كان عليه من فتح او سكون الثاني فتح الجزئين كخمسة عشر فيكون مبنيا على فتح اخر الجز الثاني الثالث انه يضاف صدره الى عجزه فيخفض العجز ويعطي ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره فيمنع من الصرف للعلمية والعجمة نحو ~~هذا رام هرمز ورايت رام هرمز~~ ومررت برام هرمز ويجري الاول بوجوه الاعراب الا ان الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معدي كرب الرابع انه يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان

قبل كل جريان حركات الاعراب لفظ عليهما

الاول بوجوه الاعراب فقول المحشي ويجوز فيه الصرف موافق واحدا من هذه الاوجه ولعل الصواب
منع الصرف فيكون موافقا للوجه الرابع وكتب شيخنا ما نصه قوله ويجوز فيه الصرف والبنا عبارة ق ويجوز
فيه اضافة الجزء الاول الى الثاني فيجر بالكسرة ما لم يوجد ما يمنع صرفه ويجوز البنا الجزين كخمسة عشر ق
وقوله ما لم يوجد اي من جملة ما وجد فيه ذلك هرمز من رام هرمز لانه وجد فيه مع التعريف من حيث انه
جزء العلم المعرفة العجمة فيمنع من الصرف وما لم يوجد فيه ذلك كموت من حضرموت فانه ليس مع
التعريف سبب ثان فيجر بالكسرة وينون والجزء الاول منهما بحسب العوامل وكرب من معدي كرب
كهرمز عند من قدره اسما للكرة وكموت عند من قدره اسما للجزء افاده الصبان مع الاشموني ولم ار
فيهما ما معي من مواد الكتاب ما قال المحشي هنا من جواز الصرف الا ان يكون اراد الاضافة فتدبره
اسم بلدين ينبغي ان يقول اسم بلدتين ليكونا مما نحن فيه واما اذا كانا اسمي بلدين فيكونان مذكرين
كنوح ولوط هو صنيع ~~[illegible]~~ وما يدل على ان كون البلد مذكرا قوله تعالى لا اقسم بهذا البلد شيخنا
وان كان الثاني معنويا الخ فيه ان المعنوي فيما يجرد من العلامة كما في اول القولة وفي الاشموني ان اللفظي
ما فيه التا والمعنوي ما خلا منها فافهم شيخنا   وشرطها ايضا عند ~~[illegible]~~ الخ هذا يفيد
خروج ابراهيم على مذهبيه اشترط تحرك الوسط اذ وسطه ساكن مع عدم صرفه اتفاقا من
المذهبين لوروده في القران لكن تقرير المذهبين ليس كما ذكره انما هو كما في الالفية وشرحها للاشموني
ان الزيادة على ثلاثة احرف تمنع الصرف اتفاقا وهل هي شرط فيخرج الثلاثي مطلقا او الشرط هي
او تحرك وسط الثلاثي فيمنع المتحرك الوسط منه اه شيخنا   امثلتها خبر عن رضوان
وما بعده والضمير في امثلتها راجع كهود وشعيب وما بعدهما قال العلامة الشبيني الظاهر ان
يحيى ليس اعجميا لانه منقول من الفعل المضارع كاحمد وكذا ادم على القول باشتقاقه وكذا ادريس
الكلفتر ثم رايت في البيضاوي وغيره في تفسير سورة ال عمران الاظهر ان يحيى اسم اعجمي ويحتمل
انه منقول عن الفعل كيعمر ويعيش وفي شرح الهمزية لابن حجر صحيح احتمال عربية ادم على القول
باشتقاقه واعلم انهم قرروا ان العجمة راجعة الى اللفظ وانها فرع عن العربية لكن
قد يتوقف في فرعية العجمة اي وعلته كون اللفظ اعجميا مع ان العربية متاخرة الا ان يقال
ان فرعيتها بالنظر لاستعمال العرب اذ الاصل ان يفيد العربي المعنى بالفاظ عربية وفيه ما لا
يخفى اذ لا يظهر الا لو جعل العربي علما لغير ما وضع له في لغة العجم وذلك ليس بلازم واعلم
ان اسما القبايل والامكنة ونحوهما ان لوحظ تاويل معناها بمذكر صرفت او بمونث منعت
فالتذكير باعتبار المكان مثلا والتانيث باعتبار البقعة ومن ذلك قوله تعالى اهبطوا مصرا مع
قوله تعالى ادخلوا مصر نعم ان ورد عن العرب تذكير فقط او تانيث فقط اتبع ومن الثاني دمشق
قد قلت لا مانع من التاويل فان حمل على الاولى فقد يسلم على ~~[illegible]~~
فيما على وزن ~~[illegible]~~ فتامل   اي وزنه مختص وذلك
كصيغة الماضي المفتتح بتا المطاوعة كتعلم او بهمزة وصل كانطلق واستخرج اعلاما لانها
لكن بعد التسمية تكون همزة قطع وكصيغة الماضي المبني للمجهول اعلاما وكصيغة الامر

من غير

من غير فاعل ومن غير الثلاثي كانطلق ودحرج واما ما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر
الراء من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا مما به الفعل اولى بل به الاسم اولى واما ما صيغ
من الثلاثي فهو مما الفعل به اولى   على وزن المجهول اي واما على وزن المعلوم فليس
من المختص ولا مما الفعل به اولى   واما دئل اي اسم لنوع دويبة شبيهة بابن عرس
فان لم يكن الوزن ~~[illegible]~~ اي فيه قصور فكان الاولى ان يقول فان
لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه ان يكون الفعل به اولى اما لكونه غالبا فيه كاثمد بكسر الهمزة
والميم حجر الكحل واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد الاصابع وابلم بضم الهمزة
واللام بينهما موحدة ساكنة سعف المقل حال كون الثلاثة اعلاما فان موازنها في الفعل
اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح
البا والامر من كتب فانه موازن ابلم واما لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل كاحمد
ونجهد وتغلب ويشكر اعلاما فهذه مبدوة بحروف تدل على معنى في الفعل كالتكلم والغيبة
والخطاب ولا تدل على معنى في الاسم كافكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفا بينهما وهو الرعدة
واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام فان نظايرهما تكثر في الاسما والافعال لكن
الهمزة من افكل واكلب تدل على معنى في الفعل نحو اذهب واكتب ولا تدل على معنى في الاسم
فكان المفتتح بالهمزة احدهما من الافعال اصلا للمفتتح بالهمزة احدهما من الاسما ومن
نظاير افكل من الاسما ابيض واسود وافضل ومن الافعال اذهب واعلم واسمع ومن نظاير
اكلب من الاسما ابحر واوجه واعين ومن الافعال انصر وادخل واخرج وقد تجتمع الغلبة
والبدء بالزيادة نحو يرمع بتحتية فرا فميم فعين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض
دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر   واما ما يختص بالاسم
او يكون الاسم به اولى او يكون فيهما على حد سوا فلا يمنع الصرف فمن الوزن فعل بسكون العين
كصخر وضخم ومن الوزن الذي به الاسم اولى فاعل نحو كاهل فانه وان وجد في الفعل كضارب
امر من ضارب الا انه في الاسم اولى لكونه فيه اكثر ومن الوزن المستويان فيه فعل بفتح العين وفعلل
فان الصيغة الاولى توجد في الاسم كشجر وحجر وفي الفعل كضرب والصيغة الثانية توجد في الاسم
كجعفر وفي الفعل كدحرج   ~~[illegible]~~ فالفرق في الحاشية قال شيخنا محصله ان شرطه
عدم قبول الاسم التا التي تجب للاصل والعلية اذ بلحوقها يخرج عن وزن الفعل فاسود لا يقبل
التا التي تجب للاصل اذ مؤنثه سودا وقبول التا في سودة اسم لحية الانثى لسودا ليس يجب للاصل
فهو ممنوع لوزن الفعل والوصفية لعروض لحوق التا بعد الاسمية واحمر كاسود الا انه لم يقل منه
احمرة ويعمل وصفا للمطبوع على العمل قال في مؤنثه يعملة للناقة النجيبة المطبوعة على العمل
قال يا زيد زيد اليعملات غير ممنوع لقبوله التا فاذا سمي به صار لا يقبل التا فاذن يمنع للعلمية
ووزن الفعل ووجد فيه الشرط وهو عدم قبوله التا للعلمية ويشترط لزوم الوزن هيئة واحدة فلو
تغير كامرؤ وابنم فانهما في حال الرفع كاخرج وفي حال النصب كاعلم وفي حال الجر كاضرب في لغة

المختص بالاسم صح

من اتبع حركة ما قبل الآخر له لم يؤثر في منع الصرف فامرؤ وابنم علمين مصروفان واشترط ان لا يخرج بالتغيير الى وزن يخص الاسم فان خرج اليه كرد وفِلِز فان اصلهما ردد وفلل ولكن الاعلال والادغام اخرجهما الى شبه برد ودِيَك لم يؤثر منع الصرف فهما اذن مصروفان فلو دخل التغيير الاعلال ولم يخرجه الى ما ذكر امتنع صرفه كيزيد والتغيير العارض كالاصل عند س وابن مالك خلافا للمبرد والمازني وموافقتهما فلو سميت بضُرِبَ المبني للمفعول ثم سكنت راءه تخفيفا بعد التسمية صرفته على راي س وصاحبه جار مع الوصفية الخ بخلاف الاخيرين فانهما خالفا العلمية التي فيهما والاخيران معا العجمة تامل وشذ ذلك حسان من الحس بفتح الحا وهو القتل يقال حس البرد الجراد قتله من غير الحاق ولا الحاق اي ولا قلب ولا تخفيف ولا افادة معنى زائد مخرج بقولنا ولا قلب ليس مقلوب ياس وخرج بقولنا ولا تخفيف فخذ بسكون الخا مخفف مكسورها وخرج بقولنا ولا افادة معنى زائد رجيل تصغير رجل والمعنى الزائد هو التحقير دليل غير منع الصرف لا ذلك الدليل هو ما اشار اليه فيما سبق من ان الاصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وحيث لم يتعدد اللفظ علم انه معدول عن متعدده وان غلبت الاسمية بعد ذلك اي كما في ادهم الوصف اصالة المستعمل بعد اسما كما في قول الحجاج لاحملنك على الادهم اي القيد بخلاف العكس وذلك كما في اربع في قولك مررت بنسوة اربع فانه من اسما العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل والغا لما طرا من الوصفية رايت الوليد الخ لقد كذب اتى عرفاه الوليد هذا كان فاسقا متهتكا مولعا بالشرب والغنا جبار عنيد تفال يوما في المصحف فخرج واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فمزق المصحف وانشد تهدد كل جبار عنيد فها انا ذاك جبار عنيد اذا ما جئت ربك يوم حشر فقل يا رب مزقني الوليد فلم يلبث الا اياما حتى ذبح وعلق راسه على قصره ثم على سور بلده نسال الله السلامة من شرور النفس ~~تم اصل المعنى المنصرف ان الخفيف~~ ~~تبع ابن ثلاثة اقوال النحو في وجه الخلاف اشكال واذا لم يبق العلتان فما وجه القول بمنع صرف~~ ~~والاكتفا بالعلتين فبل ال او الاضافة يلزم الاكتفا بالعلل الاصلية كالعلمية والعجمة و~~ ~~التانيث وان زالت افادة~~ ولعل المراد بالصرف التنوين و هو غير موجود تقديرا مع ال الخ او ان المتن ترك التقييد بعدم الاضافة او التعول ال لوضوحه ولانه جار على مذهب من يقول عند ال والاضافة منصرف كما هو احد المذاهب التي ساقها المحشي ~~الخ باضافة اولى من تنكير غيره بعثنا ان العلم لا يضاف الا اذا نكر واذا نكر انفرق~~ ~~التمثيل بافضل اولى من التمثيل بقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا لاحتمال انه قدر في زيد~~ ~~قصار نكرة قد دخلت عليه ال~~ ويحتمل ان يكون باقيا على العلمية وال زايدة اي منه لا حاجة لنا ويدرق بين بذل الله ان الحذف من الكلمة في حال الخط الا ان يراد بالخط الخطوط حال من الواو فاده ظاهر المنبه فالصواب ان تبعا علة لقوله حذفت في الخط حذفت ضمة الواو الاولى الخ او يقال لتحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وحذفت

قوله الخ في ذكر حاصله يعني ان الذي يتحصل انما هذه المعاني ~~تتعلق بجمعه~~ واضافة ذكر الى ما بعده من اضافة الدال للمدلول ان كان الذكر بمعنى المذكور اي الفاظ مذكورة وظرفية الفصل فيه من ظرفية العام في الخاص فان كان الذكر باقيا على مصدريته احتيج لتقدير مضاف اي ذكر دال حاصل الخ وعلي هذا فالظرفية من ظرفية المتعلق بفتح اللام في المتعلق بكسرها اي الفاظ

الالف لالتقاء الساكنين الخ وهو اولى كما افاده المحشيون وانما لم يحذف واو الضمير لئلا يلتبس الفاعل الخ قال العلامة الشبيني ولكن ان تقول لحذفت واو الضمير لالتقاء الساكنين ولا يضر في الحذف كونها كلمة لثبوت مثل هذا الحذف في الفعل الصحيح كتنصرن بضم الراء خطابا لجماعة المذكور مؤكدا بالنون وهذا الوجه هو الظاهر ويشهد له كلام النحاة في مواضع حذف الفاعل وعليه درج العلامة السيوطي في تفسير الاية واعتراض محشيه عليه لا وجه له كما الحقناه بالهامش هناك وان بلغني ان بعضا انكر علي فلا حول ولا قوة الا بالله خلافا للشيخ الشنواني الخ ماسلكه ~~الشيخ الشنواني~~ ليلا يرد عليه ان الكلام في المعربات كما تقدم ذلك فالاعتراض عليه ~~العلامة الشنواني~~ في اقتصاره على ناقل الاعراب سببه الغفلة كما تقدم والاستناد الى ان يبني في محل جزم لا يصلح الا ردا على المعترض فما مر شبيني لو اسقط ~~…~~ الخ الجواب عن مثل ذلك بان المراد بالاخر ليس اولا فيصدق بالالف مثلا وما قبلها من حروف الكلمة فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل ويمكن ان يقال ان الكلام حج يصدق بالف يخاف اذ هي مقلوبة في غير الاول فيقتضي خروج من الصحيح الاخر والياء كذلك الا ان تقيد الالف وما بعدها بالمنقلبة فاحفظ عليه شبيني او يقال الظرفية من ظرفية الخاص في العام فتامل ويوضو بفتح اليا وضم الضاد مضارع وضؤ بمعنى حسن وجمل ثم دخل الجازم الخ اي بعد الابدال واما اذا دخل الجازم قبل قلب الهمزة فسكنها ثم قلبت الهمزة ياء ثم لم يحذف ذلك اللين الخ والا فهو قبيل علم الجنس التحقيق ان اسما التراجم والكتب من قبيل علم الشخص على ما حققه العصام وتبعه المتاخرون وكذا اسما العلوم غير مراعى فيها المعنى الاصلي لما نع من ملاحظة ذلك مع العلمية بدل النظر ملاحظة ذلك في قولهم تتمة وفرع شبيني ولا يصح ان يكون من هذا الخ بناء على انها متعلقة بذكر وكذا ان تجعلها للابتدا كما هو الظاهر من مقابلتها بالى ذ تكون متعلقة بحاصل اي المتحصل من الاول الى الاخر ولا شك في صحة ان المتحصل متعلق بمدخول من على معنى انه ابتدا منه تحقق كما في سرت من البصرة فالسير متعلق بمدخول من على معنى انه ابتدي منه شبيني او تجعلها للابتدا متعلقة بمحذوف حال مما تقدم او متعلقة بمقدم اما لان المراد بالمعربات الى ان قال قال في الجبر هذا غير صحيح لان المراد الحقيقة في ضمن الجميع اي الالفاظ المعربة وانقسام الحقيقة باعتبار محالها التي هي الالفاظ الخارجية فالمتعين هو الجواب الثاني شبيني الا ما الحق منهما ~~…~~ الخ تقدم ان المفرد في باب الاعراب ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسما الخمسة وتقدم ان جمع التكسير هو الذي تغير فيه بنا المفرد من غير لحوق علامة جمع فلا حاجة الى الاستثنا ~~الملحق بالمثنى من الاسم المفرد والى ...~~ ولا تقلد شيخي لانه ليس هناك افراد مما دخل تحت كل تخلف عن الحكم الخ فيه نظر لان كلام المعرب يقتضي ان الفعل المضارع يخفض بالكسرة والاسما الثلاثة تجزم بالسكون وليس كذلك مع ان المصنف يتعرض لذلك في الاستثنا فلا بد من حمل الكلام على الكل المجموعي والا حل تخلف بعض الاحكام الذي هو الخفض

والجزم مراد اثر وهو لاينافي ان الثلاثة اشيا الخارجة ملاحظا خروجها من قوله كلها حتى يصح
ما اجمعوا عليه من انه لايحتاج الى حمل الكل على المجموعي الا اذا لم ينظر الى قوله فيما ياتي وخرج عن
ذلك الخ الذي هو في قوة الاستثنا اما اذا نظر اليه فكل على معناها الا ان يع الذي هو الكل الجميع
وحاصل ما يقال في هذا المقام ان فيه شيئين الاول انه يفيد ان كل واحد من هذه الاربعة يرفع
بالضمة وينصب بالفتحة ويخفض بالكسرة ويجزم بالسكون مع ان الفعل لاخفض فيه فضلا
عن كونه بالكسرة والثلاثة الاخيرة لاجزم فيها فضلا عن كونه بالسكون فدفع هذا الثم
بقوله اي فمجموعها يرفع الخ وان كان بعضها يختص بكذا وبعضها بكذا فالمعنى ان الثلاثة
الاول ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة والفعل يرفع بالضمة وينصب بالفتحة
ويجزم بالسكون الثاني انه بعد هذا التوزيع يقال ان الثلاثة الاول لاتنصب كلها بالفتحة
ولاتخفض كلها بالكسرة والرابع لايجزم بالسكون دايما فيدفع هذا بجنب الاصل واما ما لم يوجد فيه ذلك
عن ذلك فما خرج عن الاصل ومن لم يوده فهمه الى هذا اطال المقال واتعب نفسه فيما قال
فلا اعتراض على الدقيق الفكر والنظر الجاري على ما يشهد له الحس والعقد ولا يغرنك
اجماعهم على الاعتراض عليه والله الموفق م شيخنا وشيخي قلت ان كلم ذلك فقاعدة
التلقية الخ ظاهره تاتي المنع بان يقال لانسلم ان المعتمد عند النحاة يختص بما اخره حرف علة
لان هذا يحتمل ان يكون مذهبا لبعض النحاة لا لجميعهم والمص ليس منه تامل فلعل هذا يكون
حقيقة عرفية قال العلامة الشبيني هكذا قالوا هنا قلت لكن لا يرد ما كتبوه على قول المص سابقا
في تثنية الاسما خاصة فلا تغفل واما من العرب من يلزم الالف الخ المناسب ان يقول وان لزم
الالف واعرابه كالمفردات الخ ليكون معطوفا على قوله الزام الالف واعرابه كالمقصور فيستفاد
انه مقابل المشهور كالذي قبله شيخنا واعرابه اعراب ما لاينصرف مع لزوم الالف قال العلامة
الشبيني هكذا قالوا وهو يفيد لزوم الالف ولو نقل من حالة النصب او الجر ملاحظا خصوصها
وقد يتوقف فيه وكذا يقال فيما ياتي من بعض اوجه اعراب جمع المذكر السالم واجمع واعرابه
يعين الخ تخصيص هذا بالمسمى غير ظاهر اذ هو يجري في غير المسمى به من الجموع عند قوم كما
يعلم من متن الالفية وشرح الاشموني م شيخنا وشبه العجمة اي لانه ليس في الاسما العربية المفردة
ما اخره واو ونون زايدتان اي المضموم ما قبلها لفظا وهو ~~...~~ او تقديرا نحو وانهم عندنا
لمن المصطفين الصواب ~~وانهم~~ المصطفون وبدل المرفوع والاعلون ~~...~~

باب الافعال

اي هذا باب بيان حقايق الافعال اي وبيان عددها واسمائها لا الافعاد وقد ذكرها بقوله ثلاثة
ماض الخ وبيان احكامها وقد ذكرها بقوله فالماضي مفتوح الاخر الخ على ما ذهب اليه ثم وسياتي الكلام
عليه وبيان النواصب للمضارع منها والجوازم فاقتصار المص رحمه الله على ما ذكره لا دليل عليه
م شيخنا جمع فعل بفتح الفا اي على القياس وكسرها على ما هو المسموع لانها لا تنحصر
في ثلاثة فيه انه ان اراد الافعال اللغوية لا تنحصر قلنا كذلك افراد الافعال الاصطلاحية
لا تنحصر كما سيعترف بذلك اخر القولة وان اراد انواع اللغوية لا تنحصر فباطل لان انواع

اللغوية تنحصر كذلك باعتبار الزمان الماخوذ فيها جزا فقوله ثلاثة لايدل على التقييد بالاصطلاحية
فالصواب الاستدلال على ذلك بما ياتي في كلامه كالفتح والجزم ودخول احرف الزيادة في اوله شيخنا
قال فيه للعهد الذهني او جعل اللام للاشارة الى الفعل المتقدم في قوله اسم وفعل كانت ال للعهد
الذكري وان اختلفا افرادا وجمعا وانما يحسن ال للاشارة الى قوله والافعال من ذلك مع انه موافق له
جمعية لان الافعال هناك مرادها المعربة بخلاف ما هنا فافهم شيخنا ~~وهو على عاية البعد~~
لان لام الجنس ~~اذا دخلت~~ الخ فيه انه تقدم ان اللام للعهد ظاهره ان الحصر لا ياتي الا اذا كانت
اللام للجنس وهذه طريقة مرجوحة جرى عليها المحشي تبعا للشيخ ع الاجهوري في تلك الابيات
المذكورة ولذلك قيل ان المناسب ان يقول مبتدا بجنس لام عرفا منحصر الخ وبعضهم قرر الحصر
ماخوذ من الاقتصار في مقام البيان تامل او قارن بعض وجوده فهو الامر ~~...~~
~~تعريف للحال الذي يدل عليه المضارع~~ وقال بعضنا في ~~...~~ فيه ان ما كان للمضارع جعل
للامر وبالعكس ع ان المقارنة لبعض الوجود ليست بلازمة في المضارع والذي في م دانه ان تاخر
التلفظ به فالماضي او تقدم فالمستقبل او قارن فالحال هو هو ظ قدم الماضي على المضارع
الخ في الحاشية قدم الماضي على ما بعده لسبق مدلوله على مدلول ما بعده فان الماضي وقع وانفصل
وغيره لم يحصل وقيل ان المضارع سابق من حيث ان الشي مستقبل اولا ثم يصير ماضيا والاول
ناظر لشيئين شي ماض وشي غيره والثاني ناظر لشي واحد تجري عليه الازمنة بان
يكون الحدث والزمان معتبرين الخ محصله ان معنى قوله ما دل الخ لفظ دل دلالة تضمنية
على حدث مقيد باقترانه في الوضع بزمان هو والحدث المقترن به مدلول ~~...~~ فليس اذن
في كلامه ان المدلول المطابقي هو الحدث حتى يعترض عليه بانه لا يقتضي دخول الزمان في مفهوم
الفعل بل الذي فيه ان المدلول ~~التضمني هو~~ الحدث المقيد بانه صاحب الزمان في الوضع وهل
هو مع المصاحب في الوضع معنى تضمني او مطابقي مبني على اعتبار النسبة وعدمها هذا
كلام المدابغي مع زيادة وبه تعلم انه ليست الدلالة على الحدث المقيد بالمصاحبة في الوضع للزمان
مطابقة اعتبرت النسبة ام لا فلا يصح اذن لو ارك المحشي على م ده شيخنا وقال الشبيني ان
ان كان المراد الاقتران في الخارج والوضع فقط كان قوله اولا دل على معناه دلالة تضمنية
وهي الدلالة على الجزء المعنى اذ هو موضوع للحدث والزمان فقط على كلام الجمهور والذي دل
على النسبة جاز الكلام على ما سبق لك من ان النسبة جزء من الكلام اولا وان اريد الاقتران بالزمان
في الدلالة ايضا كانت الدلالة دلالة مطابقية اذ هي الدلالة على تمام المعنى والاعتبار
انما هو باصل الوضع دخل هذا الخ نحو بعت مما هو للانشا ~~والمستقبل~~ المعبر عنه بالماضي عند الخارة
الى القطع بالوقوع كاتى امر الله او عند النفي بلا او ان في جواب القسم او بعد كلم المجازاة غير لو
او بعد ما النايبة عن الظرف نحو ما دامت السموات او بعد همزة التسوية او بعد كلما او حيث او حرف
التحضيض الطلبي او الواقع صلة عام او صفة عام ككل رجل اتاني او في التعاريف لانه في
الاصل للمضي وهذا الاستعمال عارض ودخل نحو كاد وعسى ونعم وليس مما انسلخ عن الزمان
لانها تدل بالوضع على الزمان وخرج اسم الفعل كهيهات لان معناه غير مقترن بزمان لانه
لفظ الفعل والمراد بزمان ولو توهما فدخل في التعريف خلق الله الزمان واراد في الازل كذا لتوهم

الفعل الزمان افاده م د ~~واستظهر العلامة الشبيني~~ لكن اسم الفعل خارج بايقاع ما على فعل

~~ان اطلاق الفعلية الماضوية عليها مجاز علاقته المشاكلة ولا يلزم في المجازات ... للفظ~~

استعمال في معنى حقيقي كما هو مبين في محله فلا يضرنا ان مثل هذا لم تستعمل الا كذا فتامل

وافهم هو لان الواضع ... معناه وقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال

حذف منه الكاف اي كالحقيقة لكثرة الاستعمال او كالمجاز او معناه في الحدث المتحقق بالفعل

والحدث الغير المتحقق بالفعل فاذا كان الفعل حاصلا كان حقيقة لا لان الزمان حاضر بل

لتحقق الفعل وان لزم حضور الزمن وان لم يكن متحققا كان مجازا لعدم حصول الفعل لا لاستقبال

الزمن وان لزم وفرق بين المعتبر في المفهوم واللازم الغير المعتبر افاده شيخنا وكذلك اسم

الفعل لا حاجة الى اخراجه بهذا القيد لانه لم يدخل في ما الذي بمعنى فعل كما فسرها به اولا نعم

لو فسرها بلفظ لساغ ذلك ثم الحال هو القدر المشترك الخ هذا بيان للحال العرفي والا فالحال

فالللغوي جزء لا يقبل القسمة الى ... على صورة الامر اي لافادة كثرة المبالغة في التعجب

فنقول في اعراب نحو اكرم بزيد اكرم فعل ماض مبني على فتح مقدر على اخره منع من ظهوره مجيئه

على صورة الامر والبا في بزيد زائدة لاصلاح اللفظ لانه لما غيرت الصيغة فتح رفعه لان

صيغة الامر لا ترفع الظاهر فزيد البا في الفاعل ليصير على صورة المفعول المجرور بالبا كامرر بزيد

وما ذكر من انه ماض على صورة الامر هو مذهب البصريين وقال الفرا والزمخشري وابن كيسان

لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر على الفاعلية والبا للتعدية داخلة على المفعول

به لا زائدة هو توضيح مع شرح قوله واما احكامها جعل كلام المص بيانا للاحكام

لا يظهر في قوله والمضارع ما كان في اوله احدى الزوائد فانه تعريف للمضارع عند النحويين

الى ما ذكره وسيلة لقوله وهو نوع الاخر الخ قال العلامة الشبيني والذي يظهر في هذا

المقام ان قول المص فالماضي الخ تعاريف للافعال الثلاثة متفرعة على التعاريف بالامثلة على ما

سبق لا بيان للاحكام كما قال الشارح والمعنى فالماضي هو الذي تجد اخره مفتوحا دايما والامر

هو الذي تجده مجزوما دايما والمضارع ما كان الخ لكن يقال ان مفتوح الاخر دايما يصدق بنحو

اين والمجزوم دايما يصدق بنحو كم فالتعريف غير مانع ولا يشمل نحو ضربوا مما حصل فيه

تغيير فهو غير جامع ولك دفع ذلك بان مفتوح الاخر ومجزوم الاخر واقعان على فعل والمعنى

فعل مفتوح الاخر وفعل مجزومه فلا يدخل ما تقدم وسياتي في الشرح دفع عدم الشمول فتامله

قوله فانه يضم اي لفظا كما او تقديرا كغزوا ورموا ودعوا والقاعدة انه اذا اتصل بمعتل

اللام واو فان كان ما قبلها مفتوحا او مضموما بقي على حاله والا ضم نحو غزوا والفتح الزاي اصله

غزووا بواوين لام الكلمة وواو الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة فالتقى

ساكنان حذفت الاولى لالتقائهما وبقي ما قبل الواو مفتوحا وان شئت قلت تحركت الواو

وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت ونحو سروا بضم الراء اي صاروا سادة لان فعل الواحد سرو بضم الراء او فتح الواو ويقال سرو الرجل بمعنى ساد فاذا جي بواو الضمير قلبت واو الفعل

ضمة لمناسبة واو الضمير ثم حذفت الضمة لاستثقالها على الواو فاجتمع ساكنان فحذفت

واو الفعل فصار سروا بضم الراء ونحو رضوا وفعله رضي بكسر الضاد فاذا اتصل به واو الضمير

٢٨

قوله ومناسبة على الوجه ... الالف لسبق البنا عليها ... الاضافة على دخول العامل ... وانما سكن اخره ...

ضم اليا لاجل المناسبة ثم الضمة لاستثقالها على اليا ثم حذفت اليا لالتقاء الساكنين ثم حركت

الضاد بالضم للمناسبة وقد نظم تلك القاعدة مع غيرها الشيخ الصفتي في ابيات قليلة وشرحها شرحا

سهلا فارجع اليه ان اردت الزيادة اقول ان قوله على خلاف الاصل معناه ان بناءه على الضم

خلاف الاصل في البنا الخ فيه نظر لانه لو كان المراد بقوله على خلاف الاصل هذا المعنى لزم ان قوله اولا

على الاصل معناه ان بناءه على الفتح هو الاصل لانه مقابل له كما يشهد بذلك الذوق مع انه لا يصح

ان يقال ان الفتح هو الاصل في البنا لان الاصل فيه انما هو السكون والذي يظهر ان قوله على خلاف

الاصل راجع لكل من قوله فانه يسكن ومن قوله يضم ومعنى كونه على خلاف الاصل انه مخالف

للاصل المتقدم وهو الفتح اللفظي اي فالتسكين والضم اللذان معهما الفتح مقدر مخالفان

للاصل من النطق به ومحصل كلام الشارح على هذا ان قوله على الاصل معناه ان الاصل هو الفتح

اللفظي وذلك لان الاصل في اللفظ اذا بني او اعرب على حركة ان تظهر عليه هذه الحركة وقوله

ما لم الخ استثنا من الفتح اللفظي لانه مبني اذا على فتح مقدر والى ذلك يرشد تعبيره بقوله

يسكن ويضم دون ان يقول يبني على السكون او على الضم فكلام الشارح ما يدل على انه ماش على الطريقة

المرجوحة وقوله على خلاف الاصل راجع لقوله يسكن ويضم لا ليضم فقط وال في الاصل للعهد

الذكري اي خلاف الاصل المتقدم وهو الفتح اللفظي اي فالضم والتسكين اللذان معهما

فتح مقدر مخالفان للاصل من النطق به فالشارح لم تخرج المتن عن ظاهره فكل منهما ماش

على الطريقة الراجحة وليس في كلام الشارح ما ينافي ذلك فهو على وتيرة واحدة فلا حاجة لما اطال

به هولا الاشياخ ولا وجه لاعتراض المحشي بان مبناه فاسد كما علمت والله ولي التوفيق

فلا ينافي ذلك الا مذهبهم يقول انه معرب وهو الكسائي ولا ينافي في ذلك قول المص اولا

الافعال ثلاثة لانه لا مانع من الحكم عليها بانها ثلاثة نظرا للصورة وان كان اصلها الامر مضارع

وما لم تباشره نون النسوة فان باشرته بني على السكون لا حاجة لتقييد بنا الصحيح

الاخر على السكون بذلك لانه مبني على السكون قبل المباشرة وبعدها وكون الذي مع نون

النسوة غير السكون الحاصل اولا تكلف لا داعي اليه انما يحتاج الى هذا القيد في المعتل الاخر

لانه مبني على الحذف ما لم تباشره نون النسوة والا بني على السكون واشتمل وجه الاشمل

ان الشارح لم يستفد منه حكم فعل الامر مع نون التوكيد سواء كان صحيحا او معتلا ومع نون

النسوة اذا كان معتلا على ما علمت وحاصل المسيلة انه اما ان يكون صحيحا او معتلا

وعلى كل اما خال من نوني التوكيد والنسوة ومن ضماير الرفع الثلاثة او متصل بواحد

منها فان اتصل بضمير الرفع بني على حذف النون صحيحا او اعتل او بنون النسوة بني على

السكون كذلك او بنون التوكيد بني على الفتح وليس هناك سكون بنا مقدر وفعل بني

على السكون المقدر وان لم يتصل بشي بني على السكون ان كان صحيحا وعلى الحذف ان كان

معتلا فتدبر لكن الاستدلال بالثاني مناقشة اذ تدفع المناقشة بانه استدل على انه جمع

زائد لا زايد بدليلين احدهما معين وهو الاول والاخر مرجح وهو الثاني لانه وان لم ...

قوله ان الجامع لهذه الزوايد اي لما كانت القاعدة ان الحكم اذا توجه الى لفظ كان المراد منه المدلول وهنا لا يصح اضطر الى بيان المراد بالجامع لفظ حروف وفيه نظر لان النص لما قال يجمعها قولك ابنيت لا يحتمل ارادة المعنى اذ المقول لفظ لا معنى وايضا الضمير في يجمعها عايد على الزوايد وهي الفاظ والجامع لتلك الالفاظ لا يكون الا

لفظا فح ليس الداعي لا يحتاج يجب مراعاة القاعدة لكن الاولى مراعاتها وقيل ان استقامة الاستدلال باحدى يقوي لفظ حروف ما قاله المحشي رحمه الله المتن اراد بحرف لتاذكر ان الاليس اذا ان يكون المراد المذكور وترك لتا لجواز الترك

وزادوا هذه الحروف دون غيرها اي من بقية حروف سالتمونيها التي هي حروف الزيادة

زهر البيضا ... غيره هو نبت له نور اي حنير زكير كفكر يقال يرنات الشبية

اخذه من اليرنا بفيدان اليا في يرنا اصلية لان اليا في اليرنا اصلية لا زايدة لانها لا تزاد الا في الكثر من حرفين اصول والالف الاخيرة هنا زايدة فالنون والرا والها الاصليات

فقط معان ظاهر بل صريحه ان نون زحنبر ويا يرنا زايدتان معا يا يرنا ليست

زايدة كما علمت وان كان نون زحنبر زايدة كما نص عليه الاشموني قال لان الاسم الذي هو

البرجس بكسر الجيم فلو كانت النون اصلية لزم ان الوزن فعلل بكسر اللام الاولى ولم يوجد

هذا الوزن في الاسما زيادة من محمد وشيبني واليرنا التي هي الحنا بضم اليا وفتح

الرا ونشد يد النون بمد او بغيره او بفتح اليا بلا مد كان في محل رفع مبنيا على الكون

الخ الذي نقله المحقق في شرح الاشموني عن شيخه م دعن ق ل وغيره ان لا محل له مع

احدى النونين عند تجرده من الناصب والجازم وانما يحل مع احدى النونين عند دخول

الناصب او الجازم وقد تقدم لك ذلك فما جرى عليه المحشي هنا مرجوح ولذلك قال شيخنا انه

ليس له محل رفع اصلا نعم له محل نصب او جزم ق ل وتقدم عنه م د ردا لما افاده اولا الذي

قرره هنا وسكت عليه قيا ليت شعري يكتب المردود ولا يكتب رده مع ان الاسم

~~لا يقع فيها لان هلا لا يقع بعدها الا الفعل ولا يستقيم المعنى في المثالين بعد واصله~~

~~لا تكون الاجملة او شبهها~~ فايدة ذلك بعد قول المتن ناصب او جازم الاحتراز

الخ هذا لا يظهر الا لو حذف ذلك فالتفريع والسبب والظاهر ان كلام المتن مبني على اللغة

المشهورة التي لا تهمل وقوله فينصب وقوله فيجزم تصريح بحكم النصب والجزم المقابلين

للرفع جمع ناصب الخ واقتصار بعضهم على الثاني حذرا من ان يقال ان فاعلا

المذكور لا يجمع على فواعل قصور لان المنع فيما اذا كان صفة لعاقل بل اثر ورد بقلة

في وصف العاقل كفارس وفوارس كما يعلم من الخلاصة بان انشوه قد يكون عدميا

هو حذف النون وحذف حرف ~~العلة~~ وليس المراد انها ذكر ~~الكل من عشرة~~

~~في غير هذا~~ الخ لا مانع من ارادة هذا كما هو الظاهر لانه وقع خلاف فيما المصدرية

ولم واستدل للاول بقوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم وان رد بان نون الافعال

الخمسة التي منها تكونون قد تحذف تخفيفا كقوله وتبيتي تدلكي واستدل للثاني

بقراءة بعض السلف الم نشرح بنصب الحا وان رد هذا ايضا بان الفتحة لاتباع الحا

للام في قولك وبان نون التوكيد متصلة بالفعل لكنها حذفت وبقيت ~~الحا~~

~~الباقي~~ كما قال ابن هشام ~~خلاف لابن هشام~~ عبارته ~~هنا~~ في المغني وتوصل

بالفعل المتصرف مضارعا كان كما مر وماضيا نحو لولا ان من الله علينا ولولا ان ثبتناك اوامرا احكاية سيبويه كتب اليه بان قم هذا هو الصحيح وقد اختلف من ذلك في امرين

احدهما كون الموصولة بالماضي والامر هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك ابن

طاهر زعم انها غيرها بدليلين احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال

فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثاني انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها

بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية ولا قايل به والجواب عن

الاول انه منتقض بنون التوكيد فانها تخلص المضارع للاستقبال ولا تدخل على الامر

باطراد وبادوات الشرط فانها ايضا تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق وعن الثاني انه

انما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها لما اثرت القلب الى الاستقبال في

معناه اثرت الجزم في محله كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع

اثرت النصب في لفظه ثم ذكر بعد خلاف ابي حيان في الامر ودليله وردهما فانت تراه لم

يتعقب ابن طاهر في قوله ولا قايل به بل وافقه في ذلك وانما خالفه في كون ان الموصولة

بالماضي غير الموصولة بالمضارع فقد علمت من هذا انه لم يقل احد بان الماضي منصوب

محلا وان نسبة ذلك لابن هشام كما صنع المحشي رحمه الله نشا من عدم التامل ولذلك

قال العلامة القليوبي كما نقله الشيخ المدابغي الصواب انه لا يحكم على محل الماضي الا في الجزم

لتغير معناه والله سبحانه وتعالى اعلم وعدي لها خمسا الصحيح اي من القول بانها

ستة تضم الذي الى هذه الخمسة واستدل على ذلك بقوله تعالى وخضتم كالذي

خاضوا لانه لو كان موصولا اسميا لقيل كالذين خاضوا او كالذي خاضه واجيب

عن ذلك بان الاصل الذين خاضوا حذفت منه النون للتخفيف او بانه اتى بالغايه

جمعا مراعاة للمعنى اي كالفريق الذي خاضوا ~~ه~~ من اضافة المظروف

للظرف ظاهره ان النفي بمعنى الانتفا هو الحاصل في المستقبل مع ان النفي والانتفا

حاصلان في الحال انما الحاصل في المستقبل هو الحدث المنفي فالصواب ان يقال

ان المستقبل صفة لموصوف محذوف اما الحدث واما الزمن والمظروف على الثاني

محذوف اي ~~لنفي الحدث المستقبل او النفي لحدث الواقع في الزمن المستقبل~~ نبر

اما في المستقبل اي كقولك ان قام زيد قمت او في الماضي اي كقولك

لو قام زيد قام عمرو ولا مدخل للجزا في الحال اي لا تاتى المجازاة في شي واقع

في الحال كظن الصدق سوا وقعت في صدره ~~او حشوه~~ اي فالتركيب

صحيح موافق للغة على كل حال وان كان يشترط في النصب وقوعها في صدر الجواب

لان النصب بها مقام اخ نحو اذا تحلف يا رسول الله ~~...~~ هذا خطاب من

بعض العرب لاشرف الخلق عليه الصلاة والسلام ~~فان تاخرت العتيب ...~~

~~بحرف عطف كالفا~~ فضرورة اي كقول ان ع لا تتركني فيهم شطرا اني اذا اهلك او اطير

اي كما هو مذهب البصريين فانهم لا يجيزون اظهاران بعد لام التعليل

قوله لن يتجعد الخ اي لن تميلوا والعلم بكسر السين وفتحها الفتح ... والتاسع الحظ حالا ان الملك فاعل
والالفاظ النار والصبا الخ عند كافي البيت وتقصر وتعظم تلتهب الجلنار حالان من فاعل تخفوه او الثانية حال من فاعل ... حب
عن الشمني لايكون مؤكد الغيره اي لايليق ان يكون مؤكد الغيره وليس المراد انه يجوز ان يكون مؤكدا الغيره لان مقتضى ماوذ ...
بعد جوجه ه حب ٥٥

الا في الضرورة كقوله فقلت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا
وجوزه الكوفيون في السعة نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وقيل ان اللام
للتعليل والمفعول محذوف اي وامرنا بما امرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل
ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتدا واللام ومجرورها خبر عنه لان
الفعل اذا جرد عن الزمان واريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الاضافة والاسناد
اليه كذا في المغني والشمني اهـ صب على مذهب ~~الكسائي الراجح~~ لعدم اتحاد الفاعل
اجرا هذه الاية على مذهب الكسائي يتوقف على انه لايشترط ان يكون
النفي بخصوص ما ولم بل يجوز كونه بهما او بباقي النافية لكن المحشي جرى في القولة بعد
على ان ما ولم شرط وستعلم ما فيه من الخلاف ومعنى الاية على هذا ليس مكرهم اهلا
لتزول منه الجبال اي ماهو كالجبال ثباتا وتمكنا من ايات الله وشرايعه ثم انه
لايلزم اجرا هذه القراة على مذهب الكسائي لا على الراجح لانه يصح ان اللام لام كي
وان ان شرطية اي وعند الله جزا مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته
معدا ومهيا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما يقال انا اشجع
من فلان وان كان معدا للنوازل ثم ان العلامة الصبان رجح ان اتحاد الفاعل اغلبي لا واجب
بدليل انه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه ابوه على انها لام الجحود مع
ان قراة غير الكسائي اي مع ان قراة الكسائي بفتح اللام ورفع تزول فتكون ان
مخففة من الثقيلة واللام للفصل اي وان مكرهم لتزول منه الامور المشبهة في عظمها
بالجبال كباس اعدائهم الكثير وباختلاف المشبه بالجبال على وجهي النفي والاثبات
يندفع التنافي بينهما اهـ وهذا مذهب البصريين اي فالاصل عندهم ماكان
قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه واما مذهب الكوفيين فهو ان خبر الكون هو
الفعل الواقع بعد اللام واللام للتوكيد والاصل عندهم ماكان يفعل فادخلت اللام
لتقوية النفي كالبا في خبر ما تقول ما زيد بقايم فهي عندهم زايدة غير جارة ناصبة
بنفسها لقيامها مقام ان فاذن لاحاجة لمتعلق بل ولو كانت جارة لما تعلقت ايضا
لانها زايدة وذهب ابن مالك الى ان الخبر ما بعد اللام ويجب اضمار ان واللام زايدة
للتوكيد وهذا مذهب ثالث ليس ببصري ولا كوفي ولا يرد انه اذن يلزم الاخبار بالمصدر
عن الجثة وهو ممنوع لانا نقول الممنوع المصدر الصريح لا المقدر لدلالة الفعل
بصيغته على الزمان والفاعل فصار منخرطا في سلك الفعل فخرج بقية ادوات
النفي اي لان لن لنفي المستقبل وكذلك لا لان نفي غير المستقبل بها قليل واما لما فانها
وان كانت لنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال واما ان فجرى الاشموني على انها
مثل لم وما في صحة وقوع لام الجحود بعدها وذلك لانها بمعنى ما لكن قال العلامة
الصبان الحق ان العلامة السيوطي وغيره بل قال قلا يجوز ان كان زيد ليخرج
وبقية الافعال حتى النواسخ اجاز بعض النحويين ذلك في بقية اخوات كان نحو ما اصبح

قوله في خبر الكون الواقع بعد هذه اللام الواقع صفة خبر الجحود بقي لكن الاولى حذف هذه الصفة لان الخبر على كلام البصريين مقدر قبل اللام لا بعدها اهـ

زيد ليضرب عمرا ولم يصح زيد ليضرب عمرا واجاز بعضهم ايضا ذلك في باب ظن نحو ما ظننت
زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه
دجلة بكسر الدال وفتحها نهر العراق والاشكل الابيض الذي يخالطه حمرة
او طلب محض الطلب يشمل جميع الامور التي في النظم ما عدا النفي ثم ان تقييد المحشي
الطلب بالمحض غير ظاهر لاعتراض العلامة سم تقييد الطلب بالمحض في قول ابن مالك
وبعد فا جواب نفي او طلب محضين ان وسترها حتم نصب بانه يوهم رجوعه لكل انواع
الطلب مع انه خاص منها بالامر والنهي والدعا ومعنى كون الثلاثة محضة ان تكون بفعل
صريح في ذلك افاده صب فالشارح في غنية عن تلك العناية التي جلبت الاعتراض انما
كان المناسب تقييد ما ذكر من الثلاثة بكونها محضة وبذلك اندفع ما ياتي من قوله
والظاهر هذا التعميم الخ لانك عرفت ان المحضية لا تشترط في جميع اقسام الطلب بخلاف
فخرج الطلب باسم انما لم يكن محضا لانه ليس موضوعا للطلب بنا على الصحيح
انه موضوع للفظ الفعل وكذا على انه موضوع للحدث اما على انه موضوع لمعنى الفعل
فمشكل افاده سم وبالمصدر اي الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام نحو
ان المصدر الصريح اذا كان للطلب نصب ما بعده هو سيوطي وحسبك الحديث اي الاولى
تاخيره عند ربي الله ما الاخر لان تقديمه هنا يقتضي ان حسب اسم فعل امر وليس
كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بنا واما اسم فاعل بمعنى
كافي فضمته اعراب فهو اذن مع ما بعده جملة خبرية بمعنى اكتف فهو من قبيل رزقني
الله الخ افاد جميع ذلك العلامة الصبان عليه سحايب الرحمة والرضوان وزاد
بعضهم ~~ترجيح النصب بعد الفا في جوابه~~ ضعيف عند الجمهور واما قوله حكاية
فاطلع بالنصب بعد قوله لعلي ابلغ الاسباب فاجيب عنه بانه في جواب الامر في قوله
ابن لي صرحا وقيل غير ذلك فامضى الخ المناسب ان يقول امضي ومضي مني اليه
لانه مصدر الفعل المذكور واما الامضا الذي ذكره المحشي فهو مصدر امضى وليس
مذكورا فتامل ويشترط في الاستفهام ~~الا في الخبر وان لايكون باداة~~ الخ
هذا الشرط ليس خاصا بالاستفهام كما هو صريح عبارته بل هو عام في الاستفهام
وغيره مما ياتي فيه وبه اخذ العلامة الصبان من كون الفا عاطفة مصدرا على
مصدر انه يشترط في النصب ان يتقدم على الفا ما يتصيد منه مصدر من فعل او شبهه
ولذلك قال السيوطي يشترط ان لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها
جامد فان كان نحو ما انت زيد فتكرمه امتنع النصب وتعين القطع او العطف
والقطع احسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف فعلية
على اسمية هو كلام السيوطي ومراده بالقطع الاستيناف ~~وقال في محل اخر يتعين الرفع~~
في نحو هذا اخوك زيد فتكرمه بخلاف نحو في الدار زيد فتكرمه او زيد منا فتكرمه لنيابته

[illegible] بالاستفهام ونحوه اي بالا

اخ وقيد المراد بكونه واحدا انه لاجزائه وهذا الاينافي تعدده بنحو عطف كبدل

[illegible] في جواب الطلب نحو تعالوا اتل لانه ان قلنا انه يفيد انه ليس هناك

الاهذان القولان مع ان هناك اقوالا اخر عليها يكون المص مخلا به فكان المناسب

للمحشي ان يقول [illegible] نحو تعالوا اتل لانه جار على احد

قولين كذا وكذا فافهم كذا قيل وفيما قيل ذلك [illegible]

[illegible] الضمير [illegible] قوله معناه

[illegible] وفيه نظر لانه لو كان عايدا للمضارع بمعنى حدثه

لزم اضافة الشي لنفسه الا ان تجعل الاضافة للبيان لكنه خلاف الظ والتحقيق

ان الضمير في يقلبه راجع الى المعنى في قوله ونفي معناه لكن لا يخفى ان الذي يقلب

انما هو الزمن لا الحدث الذي قد نفي بها فلا يتاتى قلبه الى المضي فيتعين ان في الكلام

استخداما حيث ذكر المعنى اولا واراد به الحدث واعاد عليه الضمير مرادا به الزمن واما

الضمير في معناه فهو عايد الى المضارع باعتبار لفظه اي اللفظ الذي يصدق عليه

انه مضارع كيقوم ويضرب وهكذا كما ان المراد بالمضارع اولا في قوله بجزم المضارع

اللفظ الذي يصدق عليه انه مضارع فلا استخدام في الضمير الاول [illegible] على كلام

المحشي فانه [illegible] في الضمير الاول استخداما ايضا مع انه لا حاجة اليه على انه

[illegible] اضافة الشي لنفسه ما لم تجعل الاضافة للبيان [illegible] رحمه الله

استودعتها بالبنا للمجهول كما قال العيني [illegible] وقوله يوم الاعازب يروي

بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والرا المهملة اي الاباعد ونحوه

فكان الاولى [illegible] اذ قيل انه لما راي ان الترادف المطلق غير موجود

هنا احتاج الى التقييد بقوله فيما تقدم فلا وجه للاعتراض [illegible]

[illegible] لا للاحتراز [illegible] هو للاحتراز عن ذلك كما

هو الظ وعلته لا تنتج مدعاه تامل او عكسه [illegible] كقوله عليه الصلاة والسلام

من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقوله تعالى ان نشا ننزل عليهم من السما اية

فظلت اعناقهم لها خاضعين لان المعطوف على الجواب جواب وقول الشاعر

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا ملأتم انفس الاعداء ارهابا الصرم هو القطع

وبابه ضرب ونصر والارهاب الاخافة فعلا ماضيا اي لفظا لا معنى فلا

يجوز ان قام زيد امس قمت وخرج بالتقييد بالماضي والمضارع الامر فلا يجوز

ان قم قمت فان لم يصلح [illegible] غير الصالح هو المشار اليه

بقوله اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وقد وبالتنفيس فالجواب الغير الصالح

اما جملة اسمية في صورة واحدة واما جملة فعلية في باقي الصور السبعة ولا يحتاج

لتقدير

لتقدير مبتدا اصلا خلافا لما يوهمه كلام المحشي بعد وستعلم ما فيه وزيد على ذلك

اشيا منها تصديره برب وبالقسم كما قال الكمال ابن الهمام ومنها تصديره باداة

شرط نحو وان كان كبر عليك اعراضهم الاية كما قال الدنوشري وكان الجواب جملة

اسمية والفعل خبر المبتدا المحذوف هذا سهو منه رحمه الله لان هذه العبارة انما تقال

فيما اذا كان الفعل صالحا [illegible] لان يكون شرطا ووقع

جوابا [illegible] مقرونا بالفا ان يكون خبر المبتدا محذوف ويكون الجملة اسمية

وحاصل ما في المقام كما يوخذ من الاشموني ان الفعل الصالح للشرطية بان كان

ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلا او لم اذا وقع

جواب الشرط فان كان مضارعا وجب كونه خبر المبتدا المحذوف وكان الجواب جملة

اسمية وكان المضارع مرفوعا دايما اي ليس لاداة الشرط عمل فيه وكانت الفا حينئذ

جارية واجبة لا جايزة وان كان ماضيا فهو على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز

اقترانه بالفا وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد او وعيد نحو ان قام زيد

قام عمرو وضرب يجب اقترانه بالفا وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ان كان قميصه

قد من قبل فصدقت وقد معه مقدرة وضرب يجوز اقترانه بالفا وهو ما كان مستقبلا معنى

وقصد به وعد او وعيد نحو ومن جا بالسيئة فكبت وجوههم في النار وقال في شرح

الكافية لان اذا كان وعدا او وعيدا احسن ان يقدر ماضي المعنى مبالغة في تحقيق

وقوعه وان كان مستقبلا في الواقع فيعامل معاملة الماضي لفظا ومعنى في مجرد

الاتيان بالفا وان كان الاتيان بها في الماضي لفظا ومعنى على سبيل الوجوب وفي

هذا على سبيل الجواز وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية فتلخص ان تارة يجوز

الاتيان بالفا وعدم الاتيان بها في المضارع المقرون بلا او لم والمجرد لكن بعد تقدير

المبتدا تكون الفا واجبة والماضي المستقبل معنى وقصد به وعد او وعيد وتارة

تمتنع الفا وتارة تجب كما في الضرب الاول والثاني من الاضرب الثلاثة والفا

للربط على الصحيح اي لا للتشريك وزعم بعضهم انها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج

عن العطف قال العلامة الاشموني وهو بعيد وانما احتيج للربط بالفا لان ما لا

يصلح للارتباط مع الاتصال بجعله شرطا احق بان لا يصلح مع الانفصال بجعله

جوابا فاذا قرن بالفا علم الارتباط اما اذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا كما هو الاصل

لم يحتج الى فا يقترن بها على التفصيل المتقدم تامل [illegible]

ما لا يعقل غير الزمان وقيل انهما موضوعة لمطلق شي عاقلا او غيره

او النصب بمعنى اي شي [illegible] اي النصب على الاشتغال بفعل محذوف ملاق

للمذكور في المعنى على حد زيدا مررت به اي جاوزت زيدا مررت به تدبر وانما الحال المجرور

قوله لا يرد اسم افعال الخ محصل ما اشار اليه من الجواب انا لا نسلم ان هذه المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة
لان المراد باخوات كان الكلمات التي ترفع المبتدا وتنصب الخبر فدخلت افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات
بليس والمراد باخوات ان الكلمات التي تنصب المبتدا وترفع الخبر فدخل خبر لا النافية للجنس لكن يرد على هذا
الجواب ان المص لم يجا بالجواب لم

فقط هذا فاسد والذي قال العلامة الصبان وجه للتسمح هو ان الحال في الحقيقة المتعلق
المحذوف الذي ناب عنه الجار والمجرور فقوله ~~التشبيهات~~ لمبهما حكم من البيانية ومدخولها
~~الاستغراقية~~ ظرف لغوا نعتا بعد النكرة وحالا بعد المعرفة على ما اشتهر وان جازت
النعتية بتقدير المتعلق معرفة كما حققه ابن هشام وصاحب الحال هو المبين بفتح اليا
اذا علمت ذلك علمت ان قضية جعل الظرف بيانا لمبهما انه صفة لا حال لئلا يلزم مجي
الحال من النكرة وعلى تسليم الحالية فهي من المبين الذي هو مبهما لا الضمير بركما قال
الش الا ان يقال في الكلام حذف والاصل بيان لضمير مبهما اي الضمير العايد عليها
وهو المجرور في به ~~...~~
ووزن الفعل فيه نظر ظاهر لان وزن الفعل لا يمنع الا ان اختص بالفعل كان كان
ماضيا مبنيا للمجهول او غلب فيه كان كان اوله حرف مضارعة كاحمد ويزيد الى اخر
ما سبق في منع الصرف موضحا اما الماضي المبني للمعلوم كضرب ودحرج فلا يمنع
الصرف كما نص عليه الاشموني وقد تقدم وجلا كضرب فلا يمنع كما قال فما قال المحش
تبعا لغيره سهو عما سبق فلا تلتفت له شيخنا شبيني على المفعولية لا ضع
صوابه لتعرفوني شيخنا والظ انه لا وجه لهذه الصوابية فتامل وهو لا يظهر
لضياع المعنى الخ اي ولانه اذا جعل خبرا لتكون لا وجه لجزمه ح فتامل
او الاضافة على معنى من الاضافة التي على معنى من هي التي يقال لها البيانية
فالاختلاف بين هذا وما قيل انما هو في العبارة يحتمل ان يكون جمع مرفوع
بمعنى الخ ظاهره ان هذين الاحتمالين يجريان سوا جعلت الاضافة من اضافة
صفة لموصوف او بيانية والتحقيق انه يتعين ان المفرد مرفوع لا مرفوعة ان
جعلت الاضافة من اضافة الصفة للموصوف لان الموصوف الذي هو الاسماء مذكر
واما الاحتمالان فاتما ياتيان على كونها بيانية شبيني فتامل ٣ اي لم يذكر
فاعل الاصطلاحي الخ عبارة الشبيني اي لم يذكر فاعل فعله بل حذف لفظ الفاعل
والمراد الفعل الاصطلاحي فمتى لم يذكر الفاعل الاصطلاحي للفعل الاصطلاحي
العامل في ذلك المفعول كان ذلك المفعول مرفوعا ولو ذكر الفاعل اللغوي بغير هذا
الوجه كما اذا قلت اهين زيد من عمرو والاصل اهان عمرو زيدا فزيد مفعول لم يسم
فاعل فعله الاصطلاحي وان ذكر وسمي فاعل الفعل اللغوي وهو الواقع مجرورا
بمن هذا هو الظ في معنى كلام الشيخ الشنواني وان خلط الجماعة فيه فتامل
والله يوفق هر ببعض حذف وتغيير وعلى كل لا حاجة اليه مع ~~ما قبله من قوله~~
على ~~هذا الترتيب~~ اذا تاملت كلام الش حتى عرفت مراده علمت ان كلام المحش رحمه الله
مدفوع وذلك ان معنى قول الش وسياتي تفصيلها في ابواب متفرقة على الارع

هذا الترتيب ان المص سياتي بفصل عقب هذا الاجمال الصنيع السابق في الاجمال
والمراد بترتيب الابواب على هذا الصنيع السابق في الاجمال ان لا يذكر في الباب الثاني
شيئا متقدما في الاجمال على ما يذكر في الباب الاول وان لا يذكر في الباب الثالث شيئا
متقدما في الاجمال على ما ذكر في الثاني وهكذا وح فلا ينافي انه قد جمع شيئين من
الاسما العشرة في باب واحد وليس المراد بترتيب الابواب ان كل واحد من الاسما
العشرة يذكر في باب وحده مراعي في هذا الذكر موافقة الاجمال بحيث يكون الاول
في الاجمال من العشرة في الباب الاول والثاني من الاجمال من العشرة في الثاني وهكذا
الى اخر العشرة فتكون الابواب عشرة ايضا لان هذا ينافي صنيع المص لانه جمع المبتدا والخبر
في باب واحد وكذلك جمع اسم كان واخواتها وخبر ان واخواتها في باب واحد
ثم انه لما كان ترتيب الابواب على هذا الصنيع السابق في الاجمال بالمعنى السابق
لا يستلزم تفصيل الاسما العشرة على الترتيب المذكور في الاجمال لاحتمال ان يحصل
ترتيب الابواب بالمعنى السابق ولا يحصل تفصيل الاسما العشرة على الترتيب الس
في الاجمال كان يتكلم في باب المبتدا والخبر على الخبر قبل المبتدا وفي باب النواسخ على خبر
ان واخواتها قبل اسم كان واخواتها احتاج الى قوله مقدما الاول فالاول فقوله
على هذا الترتيب راجع للابواب على انه صفة او حال وقوله مقدما الاول فالاول
راجع للتفصيل على انه حال من الضمير المضاف اليه والعايد محذوف اي منها
اي الامور العشرة او الالف التي هي بدل من الضمير على مذهب الكوفيين او حال
من تفصيل والعايد محذوف تقديره فيه اي التفصيل وكون المراد بترتيب الابواب
هو المعنى السابق لا ينافيه قوله مقدما الاول فالاول لما علمت من ان المراد تقديم
الاول فالاول في التفصيل اي التكلم على كل واحد من العشرة تفصيلا وان ذكر
بعضها مع بعض في باب واحد كما ذكر المبتدا والخبر في باب واحد وتكلم على المبتدا
تفصيلا قبل التكلم على الخبر تفصيلا هذا هو مراد الش وبه يندفع قول المحش وعلى كل
حال لا حاجة الخ ~~...~~
~~...~~ فتامل والله الموفق وما ذكره المص رسم الخ الظ ان قوله الاسم
المرفوع المذكور قبله فعله حد حقيقي فيه استيفا اجزا الماهية وان ذكر في بعض
الكتب مطولا واما قول المص بعد ذلك نحو قولك ~~قام زيد ويقوم زيد~~ الخ فهو رسم لانه
من التعريف بالخاصة التعريف بالمثال وبالتقسيم وبالمرادف على ما حققه الشيخ
الملوي في شرح السلم فالاولى للش ان يقول وحده بعد ان ذكره مجملا في الباب السابق
بقوله الفاعل هو الاسم الخ ثم تقول ~~بعده~~ ورسمه ببعض خواصه تقريبا للمبتدي بقوله
~~نحو قولك قام زيد ويقوم زيد~~ فلا تغفل ثم رايت الشيخ الامير في شرح الازهرية حقق
ان تعريف المتن هنا حد حقيقي فلله الحمد شبيني دون بعض كاسم كان الاتي

ببعض تعرف صح

قوله اذا كان فاعله اخرج الضمير فانه يجب التانيث سوا كان مدلوله مونثا حقيقيا ام لا نحو هند جات والشمس طلعت
مونثا حقيقيا اخرج الظاهر المونث تانيثا مجازيا وهو ما لم يخرج فانه يجوز فيه التانيث وتركه نحو طلعت الشمس وطلع
الشمس قوله متصل خرج غير المتصل فانه يجوز فيه التانيث وتركه نحو حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وشرط الضمير
لوجوب التانيث كونه اذا لم يكونا الفاعل جمع تكسير فانه اذا جمع تكسير جاز التانيث وتركه نحو جاءت الزيود وجاء الزيود
وجاءت الهنود وجاء الهنود

ان هذا التعريف لا يشمل اسم كان واخواتها والاخبار ان واخواتها ولا اسم كاد واخواتها
ولا نائب الفاعل وقد يجاب بان المراد بالمرفوع المذكور قبله فعل خاصة حقيقية لا اضافية
تامل فكان المناسب التمثيل اي ظاهره انه لم يمثل بذلك مع انه قد مثل به كما مثل بما تقدم
فلو قال فكان المناسب الاقتصار في التمثيل للمحلي بالمبني كالموصول الخ لكان واضحا
هو هنا وليس نائبا للفاعل واسم كان واخواتها واسم كاد واخواتها قايما الخ وجه
ذلك في كان وكاد واخواتهما انك اذا قلت كان زيد قايما كان القايم زيد والواقع
منه هو القيام لا الكون لان المسند في الحقيقة هي الاخبار وكذلك اذا قلت كاد زيد
يقوم كان القايم زيد والواقع منه هو القيام واما القرب المستفاد من كاد فهو
وصف لقيام زيد اذ الاصل قرب قيام زيد وليس بدا وقوله خرج نحو ~~القوم لا يكون بدا~~ فيه ان
الضمير في هذا الاسم ليس يكون لا فاعلا بدا لتباين الاقسام بالاعتبار اي من جهة الاضافة
التي فيهما الكتبة بما صفة زايدة لصدق هذا التعريف على جميع اقسام الضمير ظاهر
كلام المصنف ان هذا التعريف لا ثني فيه وليس كذلك بل فيه شيا الاول انه الاسم الاشارة الثاني
انه لا يظهر في ضمير يوافق لفظه في العدد لفظ الظاهر لانه لا اختصار الثالث ان الضمير انما يكنى
به عن الذات لا عن الظاهر الذي هو الاسم ويمكن دفع هذا بانه يقدر مضاف في قوله عن الظاهر اي
عن مدلول الظاهر وهو الذات او عن بمعنى بدل اي بدل الظاهر ودفع الثاني بان الاختصار في
الغالب ودفع الاول بانه تعريف بالاعم على راي من يجوزه لوجود التمييز في الجملة او هناك قيد
محذوف اي ما كني به من غير اشارة حسية نعم يشمل التعريف الكنية واللقب والعلم اذا اريد
التعبير باحدها بدلا عن الاخر بشيء ويمكن دفع الاول وما ذكره في الاستدراك بان اسم
الاشارة من قبيل الظاهر والمبادر ان المكنى به عن الظاهر ليس شيئا من قبيل الظاهر فلا يشمل الكنية
والعلم واللقب فتامل ومثال الساكن اذا كان الف الزيدان خبريا نا الاولى التعبير بالحلية
دعا ما والجيب بالحظر رمانا لان الالف في مثال زايدة وغير الالف يشمل اليا نحو رمينا القوس
كان الواو وهي التي تدل على الجمع اي الواو المحذوفة التي توجد تارة ومراده بالجمع بجمعية
والالف الدال على الذوات هي التا لا الواو نحو الاسناد الى ضمير جوازا اي الى الضمير
الذي كان الجواز مضافا اليه ومرجع ذلك الضمير هو الضمير المذكور في قوله ضمير مستتر
ولكن ان تجعله تمييزا وليس بلازم في التمييز التحويل كما في حشية الاشموني واستدل بنحو
امتلا الاناء ماء فسقط اعتراض من قال الخ لا اعتراض لان تا التانيث في تقدير
الانفصال كما قالوه في شجرة وبقرة تامل فرقا بينها وبين واو العطف فيلزم لا اشتباه
بينهما اذ هذه في اخر الكلمة وواو العطف في اولها الا ان يقال العلم مراده بالفرق المذكور الفصل
في الخط بين الواو التي هي اسم والواو التي هي حرف بالف وقيل الصواب ان يقول فرقا بينها وبين
واو العطف في نحو جادوا وسادوا وطرد الباب في نحو اكلوا وشربوا وذلك لانه لو لم يكتب الالف
في نحو جادوا وسادوا لتوهم ان الواو في جادوا للعطف وانه مسند الى مفرد غايب وان الواو الثانية

قوله فيكون الاسم مستعملا في حقيقته ومجازه وقد يقال ان الجملة المووّلة بالمفرد او التي في حكم المفرد تسمى اسما حقيقة ويكون المراد بقوله في تعريف الاسم كلمة الكلمة ما يشمل ... فتامل

قوله ليس الظاهر والضمير ... ازيد ... فيكون عنه ... قوله حقيقة

لم يتقدمه ... على ... وقوله ... كاد ... تتقدم ... زيد

قوله الى من قوله ... عن معنى ... مدلول الفعل ... للتصحيح ... غير صحيح

نوله لان الضمير يرد الاشيا الى اصولها

زايدة فلما كتبت الالف اندفع اشتباههما بواو العطف فلا تكون الواو والتانيث زايدة
فالصواب اخراج ما ذكر بقيد ملحوظ الخ وذلك ان تريد بعدم الذكر الحذف ولو بالملاحظ
فيكون التعريف مانعا وقوله وغير عامله الى فعل او مفعول اي او يفعل او مفعل او مستفعل
مثلا ولو قال الى نحو فعل او مفعول لكان اولى تامل والا في اختصر اي باضافة او علمية
او وصف وخرج غير المختص نحو اعتكف مكان وصيم زمان وضرب ضرب فان قلت ضرب
ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف
وقوله وتصرف المتصرف هو ما خرج عن الظرفية الى غيرها احترازا عن غير المتصرف وهو ملازم
للنصب عن الظرفية او المصدرية فلا يجوز جلس عندك بفتح الدال على ان يكون في محل رفع نايب
فاعل ولا تضم الدال ايضا ولا سبحان الله بالضم على ان يكون نايبا مناب الفاعل على ان تقديره
يسبح سبحان الله ولا بالفتح على ان يكون في محل رفع وفيه انه قد ~~لا يكون~~ فاعل مجهولا نحو
قد يدفع بان المراد جهله من حيث اللفظ وان علم من الخارج نحو شيخي وقد بنا فتش هذا الدفع بانه
لا يظهر في نحو اهين زيد من عمرو اذا كان عمرو هو الفاعل الان يمنع مثل هذا التركيب لكنه
قد اعترف بصحته فيما سبق ولا تغفل لان الخبر ملازم للمبتدا وان كان المبتدا لا يلزم
الخبر لعل الاولى ان يقول لان الخبر يلزمه المبتدا وان كان المبتدا لا يلزمه الخبر وقوله نحو
اقايم الزيدان الخ اي فالمبتدا هنا لا خبر له وانما المذكور بعده فاعل اغنى عنه نعم لو اريد بالخبر
ما يشمل الحقيقي والحكمي كالفاعل الساد مسد الخبر كما سيشير اليه فيما ياتي لكان التلازم
لكن الجانبين اي ما ذكر من المبتدا والخبر فالضمير الخ لكن ان تقول الضمير عايد على
الباب وفي الكلام حذف اي وباب المبتدا والخبر باب الثالث والرابع من المرفوعات شيخي
وهو مبني على الصحيح من ان الرافع الخ كلام الشارح لا يعين هذا اذ كلام الشارح يحتمل
ما عدا الثاني تامل قد ينزل الامكان منزلة الوجود الخ كما في قولك للحفار ضيق فم البير
ووسع اسفلها ونحو سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس هناك نقل
من سعة الى ضيق وعكسه ولا من كبر الى صغر وعكسه وانما اريد الانشاء على تلك الصفة
والسبب في صحته ان السعة والضيق جايزان في المصنوع من غير ترجيح لواحد على الاخر
وكذلك الصغر والكبر فاذا اختار صانع احد الجايزين وهو متمكن منهما على السواء
فقد صرف المصنوع عن الاخر فجعل صرفه كنقله منه افاده شيخنا فان حسبك مبتدا هذا
مبني على ما لابن هشام من الاكتفاء في الاخبار بمعرفة عن المبتدا النكرة بتخصيصه وجعل
حسب مبتدا سواء وقع بعده نكرة او معرفة لان الباء لا تزاد في الخبر في الايجاب وقوله قال
المرادي وذكر في شرح الخ هذا هو ما عليه الجمهور كما في المغني من انه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان
تخصصت قال ابن مالك ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في نحو كم مالك وخير
منك زيد عند س وفي الشيخ نحو فان حسبك الله وايمن الله وغيره وقوله وانما يكون
مبتدا اذا كان بعده نكرة قال السيوطي وما ذكره في بحسبك درهم غير مرضي فان شيخنا الكافيجي
جمع صفة فانه على وزن فعل بضم اوله وفتح ثانيه وكذا للرجح ذلول جمع كتة وكلمة
فانه على وزن فعل بضم اوله وفتح ثانيه

ونذكر ان ان يقال انما لم يذكر النوع الثاني لان هذا مشطور رتبه لمجد الي اليف وهو خلاف الراجح لا اختصاصها تكون بها تستولي اي ولان مدلولها يعم بتتبع مدلولات احوالها لانا لا نسلم انها لا يكون الا رفوعا لعل ان خبر ان ان يقول لا نسلم انها تختص بنوع بها فلا يقال ترفع الاسم عنه الذي في ان به علي الا صح فهو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه مرفوع باق على رفعه قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيره ورد مذهب الكوفيين بان العامل قد لا يغير وما دخل عليه العامل المعطي اولا وفيه ان هذا انما ينهض لان العامل في المبتدأ عندهم لفظي وهو الخبر فالاولى في الرد عليهم ان يقال انه يلزم على مذهبهم وجود ناصب غير رافع ولا نظير له

اختار ان بحسبك خبر مقدم وان المبتدأ درهم نظرا للمعنى اذ القصد الاخبار عن درهم بانه كافيه وما قاله شيخنا هو الصواب وما للسيوطي وان نافشه الشنواني في هذا التصويب فراجعه ان شئت عطفا على قوله بالشي المناسب عطف على الاهتمام المجرور بعن كقولهم تسمع بالمعيدي الخ اي على تقدير ان وقيل الفعل اذا اريد به مجرد الحدث صح ان يسند اليه ويضاف اليه ويكون اسما حكما كما في سواء عليهم الخ انذرتهم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم قد يقال في صدق تعريف الجزء ويمكن الجواب بما اشار اليه بعد وهو ان القيام لما كان مسندا الى الضمير والضمير ومرجعه شي واحد سهل ان يقال ان قايم مسند الى زيد تامل من اضافة الموصوف للصفة قال الشبيني اضافة الموصوف للصفة سماعية على ما نقل المحقق في حاشية الاشموني في باب الاضافة عن الدماميني واظنه في حاشية الامير على عبد السلام فالاولى ان الاضافة لادنى ملابسة ومن غير الغالب افعل المطابقة نحو انت بكسر التاء افضل الخ لقايل ان يقول دعوى الشارح وجوب المطابقة في المعنى وافعل التفضيل مطابق في المعنى وان لم يطابق لفظا نحوهما افضل رجلين الخ ان حكم افعل التفضيل المذكور ثابت له سواء كان مع الضمير او الاسم الظاهر فلا وجه لتخصيص الشارح الضمير بقوله والغالب فيهما شبيني وقوله اذا جرد من ال والاضافة الخ ظاهره ولو لنكرة وليس كذلك بل هو مقيد بعدم اضافته للمعرفة بان لم يضف راسا او اضيف الى نكرة كما في الخلاصة وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا وقوله ومن ذلك قوله قسمان اي ومن غير الغالب قوله وهو قسمان ولعل الاولى ان يقول ومن ذلك قوله والمبتدأ قسمان لانه الواقع في عبارة المص هنا الا ان يقال نظر لكون الكلام في الضمير على ما فيه والمراد قوله في غير هذا الموضع ان ثبت او المراد قوله مطلق الغالب لا خصوص المص وعلى كل حال فيرد عليه ان دعوى الشارح وجوب المطابقة معنى وهي حاصلة في هذا التركيب لان المبتدأ وان كان مفردا لفظا تحته افراد كثيرة كالقسمين فحصلت المطابقة معنى وهي كافية لان الشرط اما المطابقة لفظا ومعنى او معنى فقط على ما هو ظاهر كلام الشارح تامل ما قابل المثنى والمجموع اي والملحق بهما والاسماء الخمسة وقوله وفي الشبيني هو خلاف الحق تامل قد يقال هذا الدليل عين الدعوى اذ لا حاجة الى هذا الكلام في المقصود من هذا التعليل بيانه تطبيق المثل المعرف على التعريف وهو كثير في كلامهم مجمع على صحته كما تقول زيد انسان لانه حيوان ناطق وقال بعضهم يجاب بان الذي حسن ذلك اختلاف العنوان وهو كاف في مثل ذلك تدبر اي مع مجاورة لاحاجة اليه بل هو مصرح به في عبارة المص حيث قال الجار والمجرور الا ان يقال وقعت في نسخة ليس فيها والجار تامل هو الذي تتم به الفائدة الخ اي هو الذي يفهم معنى متعلقه بدون ذكره وقوله بان يكون متعلقه كونا عاما اي او خاصا كما اذا قلت زيد من العلماء اي معدود منهم كما يؤخذ من حاشية الصبان على الملوي وقوله هو الذي لا يفيد الخ اي لا يفهم معه فتدبر

[illegible]

على الصحيح وتقابل الصحيح ... وعدمه للدلالة على ... ونقل ... القول الصحيح ... علي انه قد يقال لا نسلم ان المعنى نسبة القيام الى الضمير بل المعنى نسبته الى زيد ... والظاهر ان ... فيها المطابقة معنى ... وهو صحيح ... فالمطابقة في المعنى ... لا غالبية ...

قوله اما في الحقيقة ... له وجه ... وان نظر للتنويع فيها نوعان ... الجملة ...

[illegible]

حتما واجيبه بان الترتيب في التقدير لكن هذا ظاهر في ثم الثانية واما ثم الاولى فلا لان التقدير انما انما يرجع الى تعلق العلم او الارادة وكلاهما تعلقه تنجيزي قديم لا اول له ولا ترتيب في القديم فاذا كان معنى لا يقال قدرنا خلقكم ثم قدرنا تصويركم فالحكم وقد يقال قد اشار الحلبي رحمه الله لدفع هذا بان ثم الاولى بمعنى الواو بل المراد بها ما يعم الاباحة اللغوية اي المستندة للعقل والعرف وقوله خلافا لمن خصها بالمنوية وجه التخصيص ان الكلام في حكمها اوجب اللغة قبل ظهور الشرع وتتبع ح بين مفردين فقط فيه نظر بل الصحيح هذا انما هو غالب فقط ومن غير الغالب قوعها بين مفرد وجملة كقوله تعالى وان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا وبينه فعليتين كقوله اهي سرت ام عادني حلم واهما ساكنة مع الهمزة وعادني اتاني والحلم بضمتين وتسكين اللام ما يراه النائم والضمير يرجع الى محبوبة الشاعر حالة المنام فلما استيقظ قال اهي التي اتتني حقيقة ام اتاني خيالها في النوم على عادتهم في ما لقيتهم بطيف الخيال وصدر البيت نعمت الطيف تعرضا عارفتي اي لمن له حلل خيال المحبوبة المرأة في النوم حالة كونه مترتبا للتنابه هيئة وارقني اي اسهرني ذلك لما لم اجد بعده الا انسانا شيئا محققا وهو فاعل بفعل محذوف يفسره سرت كما هو الارجح لان الاستفهام بالفعل اولى ولانه الذي يدل عليه وقوع الفعل بعد ام المعادلة للهمزة وبين اسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر الاصل اشعيث بحذف الهمزة والتنوين فيها للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا اي ما ادري اي الشيئين هو الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك وسهم بكسر الميم وفتح القاف كما قاله الدماميني والشمني والبيت لمجهول شعيث اي لانه لغو بانهم لم يستقروا على اب واحد وتكتب ابن بهم وابن منقر بالالف لانه خبر لا نعت ولهذه النكتة في شعيث التنوين وبين مختلفين نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون بناء على ان انتم فاعل محذوف وعلى الارجح على ما مر في اهي سرت وقد تعارضوا مناسب المتعاطفين في الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني بعد همزة التسوية ونحوها الخ اي الهمزة الواقعة بعد سواء ونحوها اي نحو سواء ما تفيده ما تفيده قال الشمني الاولى عندي ما استظهره الدماميني على المغني اخذا من كلام الرضي ان همزة التسوية هي الواقعة بعد سواء وبعد ما ابالي وتعجب بانه فكما في المغني ولا يخفى في بعض المواضع الموافقة لما في المغني هنا فالتي بعد ما ادري ليست همزة تسوية بل همزة استفهام ومثل ما ادري الا ادري وليت شعري ولا يحضرني بل ذهب بعضهم الى انها للاستفهام الذي بعد ما ابالي كما يفيده كلام الدماميني ايضا وبهذا فعلم صحة الاستفتاء الخ في المتن خلافا لمن لان الكلام فيها خبر لا سلاح الهمزة عن الاستفهام فهي مستعارة للتسوية والكثير وقوع بعده نحو جملتين الخ ومن غير الكثير وقوعها بين اسميتين نحو سواء علي ازيد قايم ام عمرو نايم او بين مختلفتين نحو سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون لانها لا يستفهم بها لعلها الخ اما في الحالة الاولى فلان المتكلم طلب تعيين احد الامرين مع علمه بوجود ذكر هما واما في الثانية فلانه لم يقصد الاخبار بالتسوية وهي ولا تتحقق الا بين اثنين وعطفها للمفرد قليل سمع منه قولهم انها لابل ام شاء وتقدر ببل اي فقط اما لم تتحمل الا ان قدرت ببل والهمزة نحو انها لابل ام شاء اي بل اهي شاء ونحو ام له البنات اي بل اله البنات والاستفهام في الاول حقيقي وفي الثاني انكاري وح تكون للاضراب اي محض اذ وقعت للاضراب في الامر والا عاب لا تفيد انها في ذاك عطفها المفرد الا للاضراب وفي شرح الفارضي خلافه وفي المغني انها فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تاكيد للنفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في ولا الضالين لان متعاطفي الواو المفردين الخ اي علة في الجملتين في هذا وقد شرط العطف بان قصته كون لكن حرف ابتداء استيناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويجاب بان المراد تكون بها حرف ابتداء انها غير عاطفة للجملة فلا ينافي عطفها بغيرها لا فادة كم انه وقد يقال محل عدم الاختلاف متعاطفي الواو ايجابا او سلبا اذا لم يصحبها ما يقتضي الاختلاف والا فلا اختلاف كما لكن فتامل قال المحقق وشروط العطف بها اربعة زاد في التصريح نقله عن الموضح شرطا اخر وهو ان تكون ما بعدها شريكا في العامل فلا يجوز زحمت الايام حتى يوم الفطر

[illegible]

نزل وهو ان صار له نه ... وهو فالى السمى ... اي منه وقوله اوايم انا بحوقوله
تعالى ولباس التقوى ذلك خير اذ ... مبتدا الخطاب ... للبيان وقوله او باعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة
وقوله او بمعناه نحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فان المصلحين هم
الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة وقوله او غير ذلك كعموم يشمله نحو زيد نعم الرجل والعطف بالفا خاصة لذات
... على الخالية منه او بالعكس

متعلقه الا اذا ذكرتني الا ان يراد بالفاعل الفاعل اللغوي فيه نظر لان الفاعل اللغوي
هو من اوجد الفعل كما تقدم للمحشي رحمه الله فكيف يسمى نايب الفاعل فاعلا فالاولى الجواب بان الشيخ
عبد القاهر الجرجاني والزمخشري يسميان نايب الفاعل فاعلا والنحويين يسمون اسم كان
واخواتها فاعلا مجازا اقسامه خلافا لابن السراج اي وابن الانباري اخذا من كلام اولا
لانها في كل كتاب كذلك قد يقال انها في غير هذا الموضع ذكرت اكثر
من ذلك اذ بقي منها اعلم واري فان مفعوليهما الثاني والثالث اصلهما المبتدا والخبر
من حيث احتياجها لمعمولين كان في قولك ان زيدا قايم وفيه كونها رابطة نافرا
ولعل الاولى من حيث احتياجها لشيين كالعامل والمعمول نحو مررت بزيد فان البا ربطت
المرور بزيد الى الغروب اي او الى نصف الليل وقوله نقيض الصباح فهو من الفجر الى الزوال
او من نصف الليل الى الزوال كذا قيل اي المشار عليها الالف اي او المشار بالمسا
لانه يسال بها عند النطق في ذكر الاسم مسامحة وكذا في ذكر ان الا انه سهل هذه المسامحة
ان ان اداة للسبك وان الاسم يضاف للمصدر الذي يحصل من لفظ الجزا ...
مشتقا الظاهر ان اللفظ ليس بقيد لشمولها المصدر من لفظ نحو يدع فان المصدر
يوخذ فيه من المعنى لا من اللفظ ولا حاجة في مثل لاعتبار الكون والله اعلم اي فانها
قد يطلبها عامل الخ ظاهر كلام انه عدم الاكتفا بالابتدا عاملا طالبا فاذا قلت ان زيدا
قايم بلغني اي قيام زيد بلغني على ان زيدا قايم مبتدا وبلغني خبره لا يجوز الفتح بل
يتعين الكسر فاللام للتاقيت لا للتعليل الخ اختار العلامة الشبيني انها للتعليل
الجاري مجرى الحكمة التي لا يلزم اطرادها فان الاسد ... اسما متعددة مع اتحاد المعنى ...
انه لا يلزم من اختلاف المعنى اختلاف اللفظ كما في المشترك هو فلا بد من توجيه كلام
بان يجعل الخ اختار العلامة الشبيني ان المراد بالتوكيد التوكيد المطلق الذي هو متعلق
معنى الحرف واللام فيه للنسبة التي هي نسبة الجزي الكلي لان معنى الحرف جزي اما وضعا
واستعمالا او استعمالا فقط هو يرفعان احتمال الكذب والمجاز الخ لكن زيدا
جالس اي او لكن زيدا لم يقم وقوله اي باثباته لان نفي النفي اثبات فيه نظر لانه هنا لم ينف
النفي بل نفى نفس الشي الذي يتوهم نفيه فالنفي الحاصل الخ لم يدفع الوهم بل قرره فلم
يحصل الاستدراك وفي الصبان على الاشموني ان قولهم في التعريف او نفيه بالجر عطفا
على ضمير ثبوته ورفعه باثباته لا بالرفع عطفا على ثبوته وان كان التعريف غير صحيح وادعى
ان الجر تكلف قال والتعريف السالم من هذا التكلف هو ان يقال تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم
منه ثبوته او اثبات ما يتوهم منه نفيه وفيه نظر اذ التعريف مشتمل سوا جعل نفيه معطوفا
على الضمير او على ثبوت المضاف للضمير اذ لا فرق بينهما انما المصحح للتعريف هو عطفه
على ثبوت المقدر قبل ما والضمير في نفيه عايد على ما بقطع النظر عن الثبوت التقييد
بالثبوت الماخوذ من الصلة ويبدل بالنظر المعطوف بالنفي فكانه قال تعقيب الكلام بنفي

... عن قولنا العلوي ... اني عيني
... انا نبيه ... ان
... وقوله نحو هو الله احد
اي الا ان قدر هو ضمير الشان ...
قد رجع ... قبل وذلك
ان الكفار سالوا النبي صلى الله عليه
وسلم ... لنا ربك فنزلت
الاية ... ذكر
... على ... وكوجه
الشبه بها وقوع كل منها خبرا ...
انا مجموع هذه الامور ...
الصلة ... جملتها ... لا توجد الا فيه
الجملة ... الخ دخلها ... شبه الظرف
والجار والمجرور ... الجملة في ذلك ...
سهلها شبه الجملة ... الذي ...
يقال ان الوقوع خبرا وصفة وحالا
وهكذا انما هو ... في الجملة على
سبيل ... المتاصل في ذلك
انما هو ... المناسب تسميتها
شبه ... شبه الجملة ...
... وجه اخر تسميتها شبه الجملة وهو
انهما مع ما ... لان الاصل
... بدون
العامل ... كانا ... بالجملة ...
... على ... التامة
الا الراجح ...
اي ان الامر ... الخبر الا اذا ...
وقيل الراجح ...
العامل ... لانه ...
وقيل ... والعلم ان الجملة ...
... الاربعة
... نحو زيد قايم
الا لا يلزم عدم ... حاصله
واقل ...
لا ينكر ... نحو لو ... زيد

ثبوت ما يتوهم ثبوته او تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم نفيه افاده شيخنا بهامش الصبان على الاشموني
وق السجاعي وعبد المعطي ان المصحح هو ان نفيه معمول المحذوف وذلك المحذوف معطوف
على قوله برفع والتقدير او بثبوت ما يتوهم نفيه هو قاصر ويجاب بان كلام على حذف
مضاف اي الحكم ثم الظ انه مدلول كان التشبيه بمعنى المشاركة والمشابهة لا بهذا المعنى
هو ش ٤ لا بمعنى اصبت اخ عبارة ش اي تا بمعنى اصبت فانها حينئذ تتعدى الى واحد و
بمعنى حزنت فانها لا تتعدى بنفسها نحو وجدت على الميت اي حزنت عليه ووجدت على المسيء
اي حقدت عليه هو وبه تعلم ما في كلام المحش من الخلل في اعرابه الحاصل اي الذي في هذا
التركيب وقوله والمتحد اي الذي في تركيب اخر وقوله خبر المبتدأ فانه لا يشاركه في اعراب المتحد
كالواقع بالناسخ كان وكاد مثلا وقوله والمفعول الثاني فانه لا يشاركه في اعراب المتحد كما
اذا اقيم المفعول الاول مقام الفاعل في نحو قولك ظن عمرو قائما وقوله وحال المنصوب اي
فانه لا يشاركه في اعراب المتحد بان اقيم المنصوب مقام الفاعل مثلا ٣ فيه نظر لان الضم
ان قوله تابع اي نحو المثال الاتي رحم على ما ... ولا يجوز ان
يكون ...
الامير ايض في حاشيته على الشذور الى السبب هو الذي يتوصل وفي السببي
بالنظر الى المنعوت اذ النعت السببي ...
دون غيره اي غير هذا الاستعمال لاندراج كل معرفة تحتها عبارة الاشموني
قدم النكرة لانها الاصل اذ لا يوجد معرفة الا وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة
له والمستقل اولى بالاصالة وايض فالشيء اول وجوده يلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد
ذلك الاسماء الخاصة هو فالاصل على التعليل الاول معناه الغالب وعلى الثاني معناه ان
الانها اشرف اخ اي ولاجل الموازاة لتقديمها في قوله تعريفه وتنكيره وقوله والنكرة
ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معتبر تعيينه قيدا في الموضوع له بخلاف المعرفة والا فالوضع
لشيء يستدعي تعين ذلك الشيء اذ الواضع لا يضع لمجهول بل لمعلوم والمعنى
ما وضع لان يستعمل اخ جعل اللام للتعليل وليست صلة الوضع وهذا مبني على مذهب
السعد والجمهور على من ان الضماير ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا فالمعنى ح
ملاحظة ما وضع لاجل ان يستعمل في معين سواء كان ذلك التعين مقصودا حال الوضع
ايض كما في الاعلام ايض او لا كما في اسم الاشارة فان الجزئي لم يقصد تعيينه حال الوضع
واما على مذهب السيد من انها جزئيات وضعا واستعمالا فاللام صلة الوضع لا للتعليل
ورد على جعلها للتعليل شمول التعريف لاسم الجنس فانه نكرة وموضوع لاجل ان يستعمل
في معين وهو الحقيقة الذهنية وان لم يكن تعينها قيدا في الوضع فان قيد المعنى انه
وضع لاجل ان يستعمل في معين لزم خروج اسماء الاشارة هو شيخنا قال ابن مالك لعين ج
في شم التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز اخ ظاهره ان العجز انما هو عن حد المعرفة

فقط وظ كلام في التعليل بعد ان العجز عن حد النكرة ايض ويؤيده قوله بعد ثم يقال
وما سوى تلك نكرة ٦ وقول سعد الدين اي في المطول وقد كتب على هذا التعريف
حواشيه واجيب ان شيت ماله وما عليه اي اسم دل وضعا اي معتبر فيه وصف التكلم
او الخطاب او الغيبة وضعا ولا للغايب المتقدم الذكر ظاهر هذا وظ قوله فان
الاسماء الظاهرة اخ يدلان على ان الاسماء الظ موضوعة للغايب لكنها لم يعتبر فيها تقدم
الذكر بخلاف ضمير الغايب وليس كذلك بل جميع الاسماء الظاهرة موضوعة لمعانيها
المخصوصة من غير اعتبار غيبة في الموضوع له ولا خطاب ولا تكلم وقولهم الاسماء
الظاهرة من قبيل الغيبة معناه انها تعامل معاملة الغايب بحيث اذا كان اسمك
زيدا مثلا قلت زيد فعل كذا لا زيدا فعلت كذا وليس معناه انها موضوعة للذات
بقيد الغيبة والله اعلم اي بلا قيد اي بلا قيد اعتبار القراين الخارجية عن ذات
الاسم والمراد غير الوضع اذ لا بد منه وهو من القراين كما في ارادني وخرج بالاطلاق
المضمر هذا بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات
الاسم خرج النكرة اي واسم الجنس ايض اذ الماهية لم يعتبر تعينها حال الوضع
وان كانت معينة وقت الوضع ضرورة ان الواضع لا يعقل مع الجهل والنكرة
وما ذكر معها خارج بقوله بعينه ولم يخرج المحش بقوله علق على شيء ولكن ان تخرج به
المهملات قلنا انه ما واقعة على لفظ اذ ايقاعها على اسم كما صنع المحش لا يتعين
وخرجت بقية المعارف بقوله الى اخر القول ظاهر هذا الصنيع
ان بقية المعارف كالضماير ونحوها خارجة بقوله غير متناول ما اشبهه ان جرينا على
مذهب السعد والجمهور وخارجة بقوله مطلقا الذي زاده على تعريف التسهيل ان جرينا
على مذهب السيد مع ان الواقع ليس كذلك ومحصل ما يقال في المقام ان بعضهم
ذكر في تعريف العلم لفظ مطلقا ولم يذكر فيه غير متناول ما اشبهه كابن مالك حيث قال
اسم يعين المسمى مطلقا علمه وبعضهم ذكر فيه غير متناول ما اشبهه ولم يذكر مطلقا
كشارحنا ولم يجمع احد بينهما فيما نعلم وقد جمع المحش بينهما فعلى تعريف ابن مالك
بقية المعارف خارجة بقوله مطلقا سواء جرينا على مذهب السعد والجمهور او جرينا
على مذهب السيد وعلى تعريف شارحنا فتخرج بقية المعارف بقوله غير متناول
ما اشبهه ظاهر على مذهب السيد من انها جزئيات وضعا واستعمالا وذلك لان
قوله غير متناول ما اشبهه حال من ضمير علق الراجع لما بمعنى اللفظ او الاسم و
الضمير المستتر في اشبهه عايد على ما المعمول لمتناول والبارز عايد على شيء والمعنى
لفظ او اسم علق على شيء بعينه غير متناول ذلك اللفظ او الاسم معنى مشابها لذلك
الشيء الموضوع له فاسم الاشارة مثلا وان كان موضوعا لمعين لكن يصح اطلاقه
على ما يشبه هذا المعنى الموضوع له من الافراد على سبيل البدل ولا شك في خروجه ...

قوله واما ما كانت للبيان اي الا لا يحتاج اي لدفع الاشتراك اللفظي الطارئ على العلم بالتبعيض متعلق بمحذوف حال من معانيها او صفة لها اي معانيها حال كونها ملتبسة بالتبعيض اي الملتبسة بالتبعيض وقوله وان اعتبراه الواو للحال

للمعنى الموضوع له لوجود امثال المعنى الموضوع له واما على مذهب السعد والجمهور من انها كليات وضعا والموضوع له الماهية المعينة في الذهن فلا تخرج بقية المعارف بقوله غير متناول لما اشبهه اذ هي كذلك لم تتناول ما اشبه المعنى الموضوع له اي لم تتناول امرا كليا اخر يشبه المعنى الكلي الموضوع له لعدم وجود معنى يشبه الموضوع له فان قلت ان المثال موجودة باعتبار مشابهة الجزئي الكلي قلت يلزم ان يخرج علم الجنس من التعريف كما يخرج بقية المعارف الا ان يقال المعنى غير معتبر تناول ذلك اللفظ او الاسم اي استعماله في الجزئي المشبه الكلي لمشابهة المذكورة فح لا يخرج علم الجنس لانه لم يعتبر استعماله في الجزئي نعم بنازع ح في خروج مدخول ال والمضاف اذ يجوز استعمالهما كما لا يخفى فاحفظه فانه ربما عليك واعرض عما لا انفع فيما يليك هو شيخي بزيادة وتغيير وحذف فهو كالنكرة كاسم الجنس النكرة كاسد وهذا المذهب بان التفرقة بينهما في الاحكام اللفظية الخ ان كان الضمير في بينهما في الموضعين راجعا لعلم الجنس وعلم الشخص فصوابه فان عدم التفرقة بينهما في الاحكام اللفظية تؤذن لعدم الفرق بينهما في المعنى ايض وان كان راجعا لعلم الجنس واسم الجنس كان ظاهرا وعبارة الاشموني لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس في الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى ايض وقد تقدم اي الفرق بينهما في المعنى الخ ٣ فان قلت قد تقدم ان المعرفة ما وضع لشئ الخ هذا السؤال فاسد وجوابه اوضح فسادا منه وذلك لان استعمالها في كل شئ انما هو على البدل واحدا بعد واحد مع التعيين في ذلك الواحد المستعمل فيه اللفظ بواسطة الاشارة كما هو قضية الوضع على انه جزئي وضعا وعبارة المحلي على جمع الجوامع فانت مثلا وضع لما يستعمل فيه من اي جزئي ويتناول اخر بدلا وهلم وكذا الباقي هو شيخي لصحة قولك هذا الجمع ان كان الجمع واقعا على نسا مثلا ولو ذكر هذه الغاية عند قوله للمفرد ايض لكان اولى ويكون المراد بالجمع بالنظر للتعميم في المفرد المذكور وبالنظر للتعميم في المذكر للاناث لصحة قولك هذه الجماعة اي سواء كانت ذكورا ام لا فالتعميم راجع للافراد والتانيث تدبر معتد بها في الوضع بمعنى ان الواضع وضع لافادة التعريف مجموع اللام والهمزة الزائدة في الكلمة كزيادة همزة اضرب فالزيادة لا تنافي ان الذي يفيد التعريف مجموع الهمزة واللام هو شبيني بدليل قولهم مررت بزيد صاحبك الخ فيه ان صاحبك يجوز ان يكون بدلا فلا يكون دليلا ثم قيل ان المضاف في رتبة المضاف اليه مطلقا وقيل دونه مطلقا وقيل دونه الا المحلى بال فالجملة اربعة اقوال افاده الشنواني قال الشيخ الصبان المتجه عندي ان المضاف دون ما اضيف اليه في الرتبة مطلقا كما قال المرادي هـ وقال الشيخ الامير اعلم انه وقع في ترتيب المعارف خلاف مشهور موجه بتوجيه ليست بالقاطعة وانا لا يظهر لي الان الا ان ذلك اصطلاح فقط هـ قال الشبيني وهذا هو الظ يرد عليه ضمير النكرة نحو ضربت رجلا واكرمته فانه يصلح

قوله وان اعتبراه ...

قوله كان سبق ان المحد رتبة الخ قد يقال فرق بين ما هنا وبين اما وما يأتي انما الا الترتيب في الفعل متخلص من مدناه للاستقبال كما لها قوة على الترتيب في اللفظ دون ما هنا وهذا خلاف اما واو كله ما موتيا في الذكر على ما قبله بحيث يكون المذكور اولا حقه ان يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتاخر وليس المراد من الترتيب الذكري مجرد ترتيب الشيئين مثلا في الذكر لان هذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفاء الخ وتعلم معنى التعقيب ح بيان ان رتبة المتاخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيرا انتهى ملخصا وهذا انما اعظم كلام لم في ان تأتي البيان والاكثر ما يكون هذا في عطف مفصل الخ وسماعيها الكريم

بمرادفه لانسلم ان رجلا مرادف لضمير الغايب لان ضمير الغايب معتبر في معناه التعيين بخلاف النكرة ولذلك قال العلامة يس الذي يقع في محل ضمير الغايب في قولك جاني رجل واكرمته هو المحلى بال لا المجرد كما افاده العلامة الصبان والله اعلم ٣ لكن طلا الطلا بفتح الطا مقصورا الولد من ذوات الظلف واما الطلا بالكسر ممدودا فالخمر واما المضموم فممدودة الدم ومقصورة الاعناق او اصولها جمع طلية او طلاة كذا في القاموس ان منها الاولى انزاي واين وكيف وهلا والعاطف لا يدخل على مثله فان المخالف يقول انها زائدة كما يدل عليه اخر كلام المحشي فالاولى ابدال هذا التعليل بانه يلزم الغاء اصل الباب مع وجوده على ما ذكروه في كي المصدرية مع ان هو شيخي فان الاضطراب يعقبها نقل المحقق في حاشية الاشموني عن بعضهم ان الاضطراب والجري في زمن واحد فليس هناك تعقيب بل تقارن وايده المحقق تامل خلافا لمن خصها باللغوية وجه التخصيص ان الكلام في معنى رجب النفع قبل ظهور الحرج فتدبر وهذا يوخذ من الاول لانه لا يتاتي ان يكون ما بعدها الخ اعترض الدماميني بانه لو قيل فعلت مع زيد جميع ما اقدر عليه حتى خدمته بنفسي كان المعطوف بها بعضا مع انه جملة وصرح النحاة واهل المعاني بان الجملة تبدل مما قبلها بدل البعض من كل نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين واقره الشمني واجاب عنه العلامة الحفني بان البعضية في المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمني وكلام القايل بالنسبة الى المعنى المطابقي ولا بعضية فيه ورده العلامة الصبان بان زمن خدمته لنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما ان الخدمة بعض فعل ذلك وح فالمعنى المطابقي فعل بعض واما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم انها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية احد طرفيها وهي الخدمة فتدبر لان كل واحد منها امعان غير العطف هذا لا يظهر في او فقط هذا لا يصح قوله على انه يحتمل الخ بل الاظهر من هذا كله ان يقال انما خص حتى بالذكر من بينها وان كان بعضها كذلك لانه قدم في النواصب ان حتى ناصبة ففي ذكرها هنا يجب فهم المبتدي ايهام تناقض فدفع ذلك بقوله في بعض المواضع هو شيخي فهو ملزوم للغاية اي لانه يلزم من انقضاء الشي شيئا فشيئا ان يكون لذلك الشي اخر وهو الغاية ح اي من الاسماء والافعال فعلى هذا يكون يقوم ويقعد زيد مرفوعا بالتجرد الذي في يقوم لا في يقعد ولذلك اذا زال التجرد بقوم بنصب او جزم تبعه يقعد نبه عليه الشيخ الامير في حاشية الازهرية لمجي القران بها قال تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها ٣ وهو يكون في الكلم الثلاث بل وفي الجملة ايض رفع احتمال الخ اما ان يكون المراد بالدفع الابعاد واما ان يراد بالاحتمال القوي فوافق قول ابن هشام الظ انه يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لان رفعها بالكلية ينافي الاتيان بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يوكد ثانيا وانما اقتصر على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو والغلط انما يكون بالتاكيد اللفظي كما نقله يس عن بعضهم والسيد وخرج بقوله يقصد به رفع احتمال الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فانه وان رفع

تقول تقيف المسند اليه الخ ...

الظهور وهو التوكيد فتاكيد لمعناه

قوله هو لغة العوض لعل المراد بالعوض التعويض فان البدل اسم مصدر وليس المراد الحصر بالعوض
بمعنى الذي وقع عوضا عن غيره وخلفا عنه فان الظاهر ان هذا من باب اطلاق الخلق على المخلوق
واللفظ على الملفوظ فيكون البدل في اللغة على سبيل المجاز بمعناه المعوض وسيأتي في كلام الشارح ما يؤيد
ذلك حيث كتب على قول الشارح اي عوضت ما نصه فالبدل في كلامه بالمعنى اللغوي وهو التبديل

الاحتمال في نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم اولهم واخرهم الا ان ذلك عارض نشأ من خصوص
المادة فافهم تحفة هو صبه وقيل ان الفاظ صارت كاعلام الاجناس اي الفاظ التوكيد
التي ليست مضافة لفظا نحو اجمع وجمعاء الاولى حذفا لكاف في قوله كاعلام الاجناس
عن معنى الاحاطة لا يخفى ان جعل مدلول الاحاطة يورث اختلال الكلام اذ يكون التقدير معنى
جا القوم اجمع جا القوم الاحاطة فلعل في العبارة حذفا اي ذوي الاحاطة على ان الاحاطة
مصدر المبني للمفعول صبان فهو معرفة بالعلمية اي الجنسية وعلى هذا فمنعه من الصرف
للعلمية ووزن الفعل في اجمع ونحوه والعدل في جمع ونحوه واما على الاول وهو انه
معرفة بالاضافة المقدرة فالمانع له من الصرف الوصفية مع ما ذكر وقال الدماميني انه ممنوع
من الصرف لشبه العلمية مع ما ذكر ووجه الشبه ان سبب التعريف غير ظاهر في كل لان الاضافة
مقدرة لا ملفوظة هذا كله في غير نحو جمعا اما نحو جمعا فممنوع من الصرف لالف التانيث ع
او المجاز اللغوي كيف المجاز اللغوي مع عدم القرينة التي هي شرط فيه الا ان يقال
القرينة تعين المجاز وكلامنا في احتماله مع احتمال نصب قرينة خفية على ما فيه ه شبيني
فيؤكد المثنى بكلا الخ بهذا تعلم ان الحصر الذي هو ظاهر قول الشارح وتلك الالفاظ الخ ليس بمراد
وان يصح حلول الواحد الخ هذا مذهب الاخفش والفراء وهشام وابي علي واما مذهب
الجمهور فهو عدم اشتراط هذا الشرط كما قال الدماميني ووافق ابن مالك في تسهيله الجمهور
غير مختلف المعنى اي ولو اختلف اللفظ نحو مضى زيد وذهب عمرو كلاهما فيه ان هذا
رباعي ولا يصاغ منه افعل التفضيل قد يقال ليس افعل تفضيل بل هو وصف كاحمر واسود
على ان بعضهم اجاز صوغه من غير الثلاثي وقوله وانه لا يشتق من الفعل هذا مد فوع
بان الشارح عبر بالاخذ لا بالاشتقاق ومادة الاخذ اوسع على انه لو عبر بالاشتقاق لامكن
ان يراد منه مطلق الاخذ لا الاخذ الخاص الذي لا يكون الا من المصادر ه شبيني على
الاصح وقيل لشبه العلمية مع العدل وقيل للعلمية مع العدل كما تقدم للعلمية اي على
القول بانها علم جنس وقوله او الوصفية اي على القول بانها معرفة بالاضافة المقدرة وقيل
على هذا القول المانع هو شبه العلمية ووزن الفعل فاشار للخلاف هنا بقوله
للعلمية او الوصفية كما اشار اولا بقوله على الاصح وقد تقدم ذلك وقوله ولا يجوز ان يعد
هذا الترتيب اي بتقديم وتاخير او بحذف بعض ما في الاثنا ع بلا واسطة المراد بها حرف
العطف والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله ونحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فان من كان يرجو الله ولاولنا واخرنا
بدل من الضمير المجرور باللام وبلا واسطة فصل اخرج عطف النسق قال في التوضيح
واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو
او لكن عمرو فالثاني ليس بمقصود في الامثلة الثلاثة اما الاول فواضح لان الحكم السابق
منفي عنه واما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود انما هو الاول النوع
بتمامه

الثاني

الثاني ما هو مقصود بالحكم وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه المقصود بالحكم الذي
معناه انه مقصود وحده لا غيره ولا معه غيره وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو
وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو
الفصل الاول النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد
الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة ه بزيادة وبه تعلم ما في
كلام المحشي ان يراد بالثاني ما اريد بالاول الخ ان قلت تقدم ان المقصود في البدل هو
الثاني دون الاول وكيف يأتي ذلك هنا اذ المراد منهما واحد قلت لعل معنى قصد الثاني دون
الاول قصد الحكم على الذات مدلولا عليها باللفظ الثاني الذي هو البدل لا مدلولا عليها
بغيره فافهم ه شبيني عموم وخصوص مطلق قيل صوابه عموم وخصوص وجهي في
زيد الذي هو اخوك وينفرد زيد في شخص اجنبي وينفرد الاخ اذا كان اسمه غير زيد فتامل
انما فسر الشارح بذلك دفعا للاعتراض على المتن الخ لكن ان نقول لا اعتراض على المتن
لانه في المتن ذكرت المعرفة ثانيا معرفة فهي عين الاولى في الارادة اي بدل الشيء هو عين الشيء
الاول باعتبار الماصدق وان كان غيره باعتبار اللفظ ولذا امتنع ان يقال يلزم على هذا
التعريف التقرر ابدال الشيء من نفسه فاحفظه ه شبيني ارتباط وتعلق اي بحيث يشعر
المبدل منه ببدل مجملا لا بخصوصه وقوله او الثاني مشتملا على الظرف على المظروف وقوله
او لا اشتمال اصلا اي لا اشتمال لظرف على مظروف اصلا لا من الاول ولا من الثاني
ولا بد في بدل البعض والاشتمال من ضمير الخ هذا انما هو في الابدال من الاسم اما في الابدال
من الفعل فلا لعدم تاتي عود الضمير الى الفعل ه صبان اي لملازمتهما لفظا او تقديرا
ولا يجمع بين ال والاضافة قال الشيخ في حاشية الازهرية يظهر لي القول بجواز دخولها
عليهما وما يصنع الجمهور في تنوينهما مع ان التنوين لا يجامع الاضافة ه قد يقال التنوين
عوض عن المضاف اليه فلم يجامع التنوين الاضافة وقولهم ولا يجمع بين ال والاضافة
اي لانه اذا دخلت ال حذف عن المضاف فرجعت الاضافة التقديرية فيلزم الجمع لو دخلت
ال تامل او منصوب على الحال اي كارها هذا هو الانسب بقوله طايعا قول الشارح
فان معنى مضاعفة العذاب هو لقي الاثام غير ظاهر كما قال الشيخ الصبان ردا على مثل الشارح
قال لان لقي الاثام ان يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة ه لكن في قوله
ان يحصل شيء لان اللقي غير الاثام الحصول فافهم وانما مثال بدل الكل ان تاتنا تحينا الخ لك
وقوله ان تاتنا تسالنا الخ لك في كون هذا بدل الغلط نظر بل الظاهر فيه انه بدل اشتمال والذي
في شرح الاشموني عن الشاطبي صاحب هذه الاقسام التمثيل لبدل الغلط بقوله ان تطعم
زيدا تكسه بكر مك وهو ظاهر لكن تمثيلهم للغلط بامثلة انما هو باعتبار ما شانه ان يقع
غلطا والا فلا دليل لهم على ان هذا مغلوط به ه شبيني فتامل راجعها في الحاشية
قال العلامة الشبيني حاصل ما في شرح الاشموني انه يمتنع ابدال المضمر من المضمر مطلقا

قوله مثلي فرقا ... الاصول ... كلا منهما اشتمل على
حروف فعله الاصول مع ان كل منهما اسم مصدر لا مصدر ولم يصح ان ... وقوله ما مصدر بزيادة ... واد
المصدر الفرعي ... المؤول منسوله مطلقا ... وانما خص النفي بالخبر ... دون غيره ... عاملا
لانه الذي قد يجي مبينا لنوع عامله ... ضربت ضرب الامير او عدده ... والمعهود عليه ... مؤكد لعامله
اي المصدر ... الذي ... المؤكد والمؤكد ... شرط في التاكيد اللفظي الذي هذا منه ... ضربت
ضربا ... ضربا ... لخرجنا بقولنا

فبطل ستة عشر وكذا يمتنع ابدال المضمر من الظاهر في غير بدل الكل فبطل بذلك اثنا عشر فالجملة ثمانية وعشرون والبقية جائزة بشروطها باعرف وعد التوابع اربعة هذا خلاف صنيعهم في المرفوعات من جعل التابع واحدا ولعل هذا هو الحامل لك على زيادة خبر ما المجازية ومفعولي ظننت فانه بهما تتم الخمسة عشر م شبيني اي التفصيل والواو بمعنى
ثم قال العلامة الشبيني عطف التعداد على الاجمال عطف مراد دفعا لما يقال ان قوله خمسة عشر اجمال ايضا قوله اٰت وقد اخل بذكره اي صريحا والا فيحتمل دخوله في اخوات كان لكن الاولى ذكر ذلك لصحة [illegible] قوله خمسة عشر وقد علمت الاخراج ولا قوله ولكونهما داخلين في المفعول به هذا ابطال عدهما زائدين على المفعول به وقوله على ترتيبها في التعداد اي في الجملة والاقسام سابق في التعداد المتقدم على المستثنى وفي الابواب بالعكس شبيني اي
في الاقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل ظاهره ان المراد ذكره في باب الفاعل وليس كذلك بل المراد في هذا الباب الا ان يقال مراده اي من نظير الاقسام التي هي في باب الفاعل وقال في التسهيل وها للغائبة مقصوده به وبما بعده الرد على الاثم في جعله ان الصحيح ان الضمير هو الهاء وحده في نحو ضربها وضربهما وضربهم وضربهن وتحصل الرد ان هذا مسلم فيما عدا ضربها واما في ضربها فالضمير هو مجموع الهاء والالف باتفاق ٢
اي بحسب التوهم اي مثل عينها نوعا لا حاجة لذلك بل يكفي لدفع الاشكال اعتبار واحد من تلك الامور فاما ان تقول بحسب التوهم واما ان تقدر مثل واما ان تقدر نوع فيما ... خرج ما انتصب لا بتقدير معناها اذ هذا فاسد فان ما عدا يوما من قولك ... يوما خارج بقول المتن اسم الزمان فالصواب ان يقال انه احترز بتقدير في نحو يوما في قولك ... ونحو يوما من كل ما انتصب اسم الزمان فيه على غير الظرفية وباقحام معنى عن ما ذكر فيه لفظها نحو سرت في يوم الجمعة لكن لا يخفاك ان هذا خارج بقوله اولا المنصوب فلا حاجة لذكر معنى الا ان يراد النصب الاعم نعم يقال فايدة قوله باللفظ الدال اي هي فايدة قول المتن بتقدير في م شبيني اي مع ارادة كونها نكرة معنى فتطلق على غدوة اي يوم كان اذ الحق ان يقال ان غدوة موضوع للوقت الاتي لكن ان اعتبر الواضع تعيينه كان من قبيل اعلام الاجناس فيمنع الصرف للعلمية والتانيث سوا اردت بالجنس باللفظ معينا كان قلت لاسيرن الليلة الى غدوة اولا كما اذا قلت غدوة وقت نشاط اي هذا الزمن من حيث هو في اي يوم كان فان لم يعتبر الواضع التعيين كان اللفظ نكرة كرجل فلا يمنع الصرف سوا استعمل في معين ام لا وكذا يقال في بكرة كما في حش الاشموني عن الدماميني بل وفي عتمة وضحوة وان لم يوجد هذا التفصيل من اكثر المذكورة في عتمة وهذا بخلاف سحر فانك اذا لم ترد يوما بعينه ولو قلنا انه علم فلا يمنع الصرف لفقد العدل عما فيه ... م شبيني
واجاب قال بانه على حذف مضاف الخ ولك ان تقول الخ هو بدل اغلط م شبيني قوله الخ
واعلم ان هذه الامثلة منها ما هو اخص ان هذا التفصيل بظرف الزمان والظاهر انه يجري ...

ذلك في ظرف المكان ايضا وقوله نحو سحر الصواب اسقاط سحر لانه يخرج الى الجر بالبا كما في قوله نجيناهم بسحر كما افاده شيخ الصبان وقوله نحو عتمة اي وعشية يوخذ من حش الاشموني ان ذلك ثابت التصرف لا ممتنعه واما دعوى ثبوت الانفراق فليست مسلمة على اطلاقها بل الكلام هنا كالكلام على غدوة وبكرة كما قد مناه الخ وان لم يوخذ من حش الاشموني م شبيني
هذه صفة لازمة الخ فيه نظر لان الفضلة تعم المنصوب والمجرور فلا يستغني عن ذكر المنصوب ومخرج ايضا نعت النكرة المنصوب الخ هو خارج بما خرج به النعت السابق فتدبر ويجي من الخبر الخ ظاهره انه لا خلاف فيه وليس كذلك لان في حش الاشموني ان مجي الحال من الخبر فيه خلاف ... والصحيح انه لا يجي منه اشارة الى ان في كلام المتن التفا يمكن ان [illegible] بالذوات ما يقابل الهيئات المتقدمة في تعريف الحال التمييز المفسر للنسبة بدليل التمثيل للتمييز فلا [illegible] لاقتصاره ... كما في حاشية الاشموني [illegible] الى ان التمييز ابدا مفسر للذات المبهمة غاية الامر ان الذات اما مذكورا سمها كما في المقادير والعدد او مقدرة كما في طاب محمد نفسا قال الدماميني لان النسبة في الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد مثلا امر معلوم انما الابهام في المتعلق الذي ينسب اليه الطيب في الحقيقة اذ يحتمل ان يكون دارا او علما او غيرهما فالتمييز في الحقيقة انما هو لامر مقدر يتعلق بزيد [illegible] قد يقال ان ذلك المحذوف هو احد طرفي النسبة فيجهله يجهل هي فلا حاجة لما الا ان [illegible] الا بحسب الظاهر فقط [illegible] وغير محول عن شي اصلا نحو امتلا الاناء ماء من غير المحول قول المص تفقا بكر شحما خلافا لما ثم اذ لا يقال تفقا شحم بكر بمعنى امتلا [illegible] الايقال امتلا الماء فافهم م شبيني قوله ان ذكر الشي مبهما قدم ان المبهم هو النسبة [illegible] مراده بالشي في قوله ذكر الشي ولكن يقال هي لا تذكر لانها امر معقول الا ان يقال ذكرها بذكر الجملة الدالة عليها وقوله ثم ذكره مفسرا [illegible] التمييز فانه يفهم منه للنسبة الصريحة لكون طرفها الاخر وقوله الاتي انك لو جعلت الخ غرضه مجرد بيان صحة كون التمييز فاعلا من غير قصد الى انه محول عن الفاعل فلا منافاة بين ما هنا وقوله الاتي لان الاصل هو بالنسبة ابو زيد اكرم منك المفيد انه محول عن المبتدا وهو المختار عندهم لما يلزم على القول بانه محول عن الفاعل والاصل كرم ابو زيد وحسن وجهه من فوات التفضيل ولذا قال بعضهم ان الاصل كرم ابو زيد اكرم زيدا وقيل غير ذلك فعليك بحاشية الاشموني م شبيني فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا اي على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كما ... على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعم الشلوبين لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدماميني بان مراتب النقص متفاوتة فاذا اخذ من المال مرة ثم مرة اخرى فهو في المرة الاخرى يزيد في النقص على المرة الاولى قال وماذا يفعلون في نحو مال زيد انقص من مال عمرو وكيف يفهمون ان النقص ...

[illegible] الشعيص اي ان كان مدخولها غير شي ... فتقول لا رجلين
فيها بل رجل او رجال ... ان العاملة عمل ليس ... لنفي قيد
الوحدة والجنس ... بالقصد اي بالنسبة للمتكلم ... اي
بالنسبة ... الزايدة اي والنافية ... والدعاية ...

صيغة تفضيل مع ان اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اي فيجوز
ان يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب اخذه من هذا الغير مثلا بعد الاخذ منه ولا والمراد
بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه على الابتدا والخبر محذوف وتقديره في المثال
لكن النقص شانه او على الخبرية لمحذوف تقديره في المثال لكن شانه النقص فسقط اعتراض
على حكاية المص الاتفاق على وجوب النصب قوله اذ لا يقال زاد النقص الظ ان انتفا قوله
ذلك اذا كانت زاد متعدية وانه يقال اذا كانت لازمة فامعنى ...
~~... التصريح وزعم الشلوبين~~
~~انه في محل نصب على المفعولية والاستثنا مفرغ ورد بانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة~~
~~ولعل معنى الكلام ان معنى زاد حصل زايد والنقص لا يحصل زايدا على شي فكيف~~
~~يحصل المال زايدا فلا تتعلق الزيادة اي فعلها بالنقص اذا كانت بمعنى تحصيل ما هو زايد~~
~~على الاصل لا بمعنى الاشتداد اعني المتعدية لا اللازمة وح فبحث الدماميني غير متجه اذ~~
~~معناه ان المال زيد في النقص اي يزداد نقصه ويشتد فالفعل لازم مرفوعه النقص يعني~~
~~الم بقي عند رفع المال كما في كلام الاول وكذا بالنسبة للتفضيل اذ معنى مال زيد انقص~~
~~اشد نقصا فزيادة النقص فيه اشتداده فهي اللازمة لا المتعدية فقول العلامة الصبان~~
~~اي فيجوز اي تعم على بحث الدماميني عجيب فان هذه المتعدية وبحثه ... فيكلا~~
~~باللازمة نعم هذا يرد في ذاته من حيث ان الزيادة متعلقة بالنقص اي تجلبه للغير~~
~~فان المتبادر من ما زاد هذا المال النقص نقص نفسه بل هو المراد اذ مراد قايله انه لم~~
~~يتصف بصفة الا النقص وانه على تسليم ان المراد نقص غيره لا يصادم ما ردّ به كلام الشلوبين~~
~~اذ الزيادة هنا على ما سمعت بمعنى الجلب والتحصيل لا ما هو زايد على اصل اذ النقص~~
المحصل ليس زايدا على اصل فهذه مادة اخرى وكلمة بمعنى اخر مجاز ... جداه
نحو قرات الا يوم الخميس اي لانه تمكن قراة جميع الايام بخلاف ضربت الا زيدا فانه
يتعذر ضرب جميع الناس ما عدا زيدا ... بالعطف على محل لا مع الاول ... او بالابتدا
والخبر محذوف اي ولا امراة فيها او على ان لا الثانية عاملة عمل ليس والخبر ايضا محذوف
وقوله اسم لا الاولى بالابتدا او على ان لا عاملة عمل ليس وقوله والثانية بالعطف عليه اي
او على ان لا الثانية عاملة عمل ليس او على انه مبتدا محذوف الخبر وقوله او ترفع الاول
بالابتدا او على ان لا عاملة عمل ليس نصبتهما ايضا اي وجوبا اما الاول فلانه نكرة
غير مقصودة واما الثاني فللعطف على المنصوب وقوله وان كانت اي الجماعة معينة
الخ قال الحفيد الظ ان الحكم الذي قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة ثلاثة معينة وثلاثين
ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادي انما يبنى اذا كان مفردا معين وكذا الحكم
في تابعه الوجهان اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فلا
يستحق كل منهما بنا بل الظ فيه نصبهما كالموسمى رجلا بثلاثة وثلاثين هـ منه

ان النقص لا يتصف بالزيادة لذلك يصح كونه مفعولا ثانيا لزاد المتعدية لاثنين اذ لا بد
لمفعولها الثاني من اتصافه بالزيادة اللازمة الناشئة عن الزيادة المتعدية فلا صحة لاعراب
الشلوبين وعيب الدماميني في الرد عليه بذلك بان الزيادة اللازمة يتصف بها النقص لتفاوته
وحينئذ فيتفرع على ذلك ان النقص يصح كونه مفعولا ثانيا لزاد المتعدية كما اشار اليه المحقق

الاول اي لانه نكرة مقصودة هو تصريح وقوله وعرفت الثاني قال في التصريح وجوبا لانه
اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهي ال ولم يكتف بحرف النداء
لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش
ونقل عن المبرد الجواز قال اسم وقياس قول المبرد الجواز في مسئلتنا بدون ال وقوله
ونصبته اي عطفا على محل الاول وقوله او رفعته اي عطفا على لفظه والوجهان ماخوذان
من قول الخلاصة وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى وقوله تعين
ضمه اي بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبني على الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح
وقوله وتجريده من ال اي لانه لا يجمع بين يا وال الا مع لفظ الجلالة والجمل المحكية المصدرة
بال كما قال في الخلاصة وباضطرار خص جمع يا وال الا مع الله ومحكي الجمل افاده الصبان
رحمه الله وخرج غير القلبي في الرضى ما حاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما في
الوجود على عامله شرط كونه قلبيا اي ليس من افعال الحواس تقول قعدت عن الحرب جبنا
وان كان متقدما عليه في التصور فقط بان كان غرضا مترتبا فلا يلزم كونه قلبيا تقول
جئتك اصلاحا لك وعلى هذا فتكون حكمة ذكر المص للمثالين التنبيه على ان المصدر
تارة يكون قلبيا كالمثال الاول وتارة غير قلبي كالمثال الاول ان اريد التعظيم الظاهري
كما هو الظ فلا يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاع اشتراط ذلك وهذه الحكمة
احسن مما سلكه ... في بيان ... وقوله فلا يجوز تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا
خارج بما خرج به غير القلبي على كلامه الا انها داخلة في المثال الاول في المقطع
الفعل اي بحسب ظاهر اللفظ وان كانت في الحقيقة داخلة على جملة مؤولة باسم وبهذا
اندفع ما يقال انها في المثال الاول داخلة على جملة الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع
ايضا ما يقال ان ان مقدرة قبل الفعل فتالي الواو اسم في الحقيقة من فعل او شبهه
اي في العمل شرط صحة عمله في المفعول به كما في المغني فخرج الصفة المشبهة وافعل
التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيدا درهم فزيد مفعول معه ودرهم فاعل حسب
بمعنى يكفي والكاف مفعول فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدا ودرهم
خبر وزيد مفعول به لمحذوف اي ويحسب زيدا لا مفعول معه تدبر كما خرج بقيد
ملحوظ في كلامه وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اي برفع عمرو كما هو الموجود في
النسخة التي بيدي ولا حاجة لملاحظة هذا القيد لان ما خرج به خارج بقوله المنسوق
نعم لو اخرج بالفضلة نحو اشترك زيد وعمرا بنصب عمرو لكان اظهر فان هذا المثال ليس
من قبيل المفعول معه بل هو فاسد وعلى هذا فيراد بالفضلة ما يتم الكلام بدونه لا غير
المرفوع ~~...~~ اخذ هذا الاشكال المدفوع بان معنى قوله
بلا تشريك في الحكم ان واو المعية لا تقتضي المشاركة في الحكم انما تقتضي المقارنة في الزمن
سواء وجدت المشاركة في الحكم كجئت وزيدا ام لم توجد كاستوى الماء والخشبة وبذلك

فارقت واو العطف فانها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمن وان وجد في نحو كل رجل وضيعته كما ذكره شارح الجامع فالحاصل اعلم ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرو اي برفع كما هو الموجود في النسخة التي بيدي وقد علمت ان هذا خارج بالمنصوب فلا حاجة لاخراجه بقوله بلا تشريك ولا الاخراج بالقيد الملحوظ في كلامه وقد تقدم ما يتعلق بذلك فتدبر بقيد ملحوظ صرح به العلامة الاشموني وعبارة الاشموني مع المتن ينصب لاسم الفضلة تالي الواو التي بمعنى مع التالي لجملة ذات فعل او اسم يشبهه مما فيه معناه وحروفه مفعولا معه ثم قال بعد ذلك وبالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو بالواو هو اي وخرج بالفضلة نحو اشترك الخ هذا الاخراج صحيح لانه لم يذكر في التعريف قيد النصب بخلاف عبارة مصنفنا فانه ذكر في التعريف قيد النصب فتامل ولم يذكر هذا القيد في مع اي لم يذكر الاشموني ولا عبد المعطي هذا القيد يعني قوله بلا تشريك في معه اي لم يقولا ان واو المعية هي التي بمعنى مع الدالة اي مع على المعية بلا تشريك في الحكم لاخراج نحو اشترك زيد وعمرو بالرفع نحو كل رجل وضيعته اي اذا قدر الخبر مثنى كان قيل كل رجل وضيعته مقترنان اما اذا قدر مفردا معطوفا على ضميره ما بعد الواو وكان قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج من المفعول معه لصحة كونه ما بعد الواو ح مفعولا معه فلا يتكلم به اي لفساده لتعين ان يقال هذا لك ولابيك على راي الجمهور ويجوز وابيك على مذهب ابن مالك وقوله خلافا لابي علي فانه اجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والاشارة والظرف ولهذا اجاز في قوله هذا رداي مطويا وسربالا الا ان سربالا النصب على المعية بهذا والجمهور على انه نصب بمطويا لا غير والنصب مختار لدى ضعف النسق اي عند ضعف عطف النسق اما من جهة المعنى واما من جهة اللفظ وقد ذكر المحشي ما فيه الضعف من جهة اللفظ واما ما فيه الضعف من جهة المعنى فهو كما في قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترام فصيلها اي تعطف عليه وترك فصيلها يرضعها لرضعها لكن فيه تكلف وتكثير للعبارة المقدرة [redacted] وانما احتيج لهذا التكلف لان مجرد تركها لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال تفريقها من ولدها او تباعدها بخلاف تركها ترام فصيلها وترضعها اي تتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك رضاعه اياها بالفعل واذا كان في هذا الوجه تكلف وتكثير للعبارة المقدرة فالوجه النصب على انه مفعول معه على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها اي معية في الحس والمعنى ليلا يرد احتمال كونه معها وهي نافرة منه فلا يرضعها لضعف المعنى اي لفساده اخذا من التعليل لانتفاء المشاركة اي مشاركة المالتين في العلف والعيون للحواجب في الترجيح الذي هو تدقيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره وقوله انتفاء فايدة الاعلام بها في الثاني فانه

فيه نظر قال العلامة الحفني كالعلامة المدابغي تبعا لبعضهم وجه ان المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفي الاعلام بها فايدة هـ وقال العلامة الصاوي وانت خبير بان قوله والعيون لم يقع الا بعد افادة ترجيح الحواجب فلا محصل الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فايدة للاعلام به

~~اي باب بيان انواعها وبيان خافض~~

كالجمع اي لانه لا يخفض الا الاسما ان قلت من جملة ما يخفض المضاف اليه وجمل الافعال يضاف اليها [redacted] مخفوضة ضرورة ان المضاف اليه مجرور كما في حيث فانها تضاف الى الجملة [redacted] فلا يكون القيد لبيان الواقع بل [redacted] مع كان الاولى اسقاط هذا القيد ليدخل في المجرور بالاضافة قلت المضاف اليه اسم في اللفظ ففي الحقيقة هو اسم ماخوذ من الجملة كل هذا على ان الاضافة على معنى من اما على انها من اضافة الصفة للموصوف كما سبق فلا يجي كلام الشيخ فانه يصير التقدير باب الاسما المخفوضات وهذا يفيد ان هناك مخفوضا من غير الاسما حتى يقال ان القيد لبيان الواقع فلا تغفله هو شيخنا ببعض اصلاح وزيادة احترز بذلك عن غير المشهورة وهو نوعان الخ فيه نظر لان الخفض ذكر بمقابلة الرفع والنصب فيكون المراد الخفض الاعرابي الذي جلبه عامل به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب واما حركة جر الجوار او التوهم او المناسبة فغير مرادة هنا لكونها ليست اعرابية وممن نص على ذلك في اولى الحركات المذكورة الشيخ الحلبي في كتابة الازهرية كما نقله عنه العلامة الامير في حشه وزاد عليه فقال على هذا لا ينبغي عد الجر بالمجاورة في باب حروف الجر كما لا يعد كسر التخلص وحركة الاتباع فيه لان الكلام في حركة الاعراب هـ فاذن لا حاجة لقوله المشهورة على ما فهم المحشي رحمه الله فالمناسب ان قول الشيخ المشهورة انما هو للاشارة الى انها عند التحقيق قسمان محفوض بالحرف مباشرة ومنه المضاف اليه على ما قيل انه مجرور بالحرف المنوي ومخفوض بالتبع هـ شيخنا اي بسببها اي فالباء للسببية لا للالة اي فيكون قوله وتابع للمخفوض من عطف التفسير على ما قبله وهو قوله وقسم مخفوض بالتبعية وهذا بالنظر لكلام المص مع الشيخ والا فهو في كلام المص وحده معطوف على قوله مخفوض بالحرف عطفا مغايرا فتامل وام اوعال كلاهما اواو باصدره على الذنابات شمالا كثبا وضامر خلى لحمار الوحش والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا اي ناحية شمال وكثبا بفتح الكاف والمثلثة اي قريبا منه والمفعول الثاني لخلى اما شمالا او كثبا حالا او بالعكس وام اوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات او مرفوع بالابتدا خبره كلاهما اي كالذنابات واو بها على الاول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثاني معطوف على المجرور وهو صباغ وملكت ما بين العراق [redacted] ابن الخطاب قال الشاعر يمدح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان

اي لينظر ما عندي اي اختبارا اذ الابتلا هو الاختبار   منذ ان الله خلقه اي
على رواية فتح الهمزة اما على رواية الكسر فمذ اسم لدخولها على الجملة   وهما حرفا
مبتدان اي حين اذ دخلا على اسم مرفوع وساغ الابتدا بهما لانهما معرفتان لفظا
ومعنى او معنى فقط على الخلاف اذ معناهما ابتدا انقطاع الروية واول امد انقطاع
الروية واورد على ابتدائيتهما انه هلا جاز يومان امذ ذلك واجيب بانهم اجروهما لانهم
مجراهما خافضين في انهما لا يدخلان الا على اسم الزمان افاد بعض ذلك سم وبعضه
الدماميني هو شبا   يافع اي ناهز الحلم او عشرين سنة على الخلاف يقال ايفع الغلام
فهو يافع ولا يقال موفع وان كان هو القياس   وشمل ما تقدم ايض ما لم تقدر فيه
الاضافة تعريفا اي ظاهره ان الاضافة اللفظية على معنى حرف والذي انحط عليه
كلام المحقق في الخ عن الدماميني وابن الحاجب وابن هشام ان الاضافة اللفظية ليست
على تقدير حرف قال ولا يرد ظهورها في نحو فعال لما يريد فان هذه اللام لام التقوية
واللام التي الاضافة على معناها لام الملك او الاختصاص هو قال العلامة الشبيني
وفي كون فعال في الاية بمعنى الحال فقط او الاستقبال فقط شي لا يخفى   ولا يصح
اظهارها فيه مثل الشيخ المحقق في حاشيته على الاشموني لما لا يصح اظهارها فيه بنحو
كل رجل وعنده ومعه تامل   ويوهم الاضافة بمعنى في محمول على انها فيه بمعنى اللام او قد
يقال حيث ارجع هذا الى ما هو على معنى اللام الاختصاصية فاللايق ارجاع التي على
معنى من البيانية اليها فيكون ما يقدر بالحرف واحد لا اثنين الا ان يفرق بين التي بمعنى
في والتي بمعنى من بان الاولى قليلة في الكلام فردت الى اللام تقليلا للاقسام بخلاف التي
على معنى من فهي كثيرة كثرة يستحق بها جعلها قسما مستقلا هو وللشيخ الامير في
حاشيته الازهرية توقف فيه ولكن الفضل للسابق هو شبيني والعلامة الشبيني
الكاشي [illegible] ~~بالتعرض لها فيه عن زيادة~~ تعقب قول الشارح
وهي خاتمة الكتاب الضمير عايد على الباب وانث اما باعتبار معناه الخاتمة وهو الالفاظ
او مراعاة للخبر وان كان مراعاة المرجع ايض جايزة بل قيل انها اولى من مراعاة الخبر وضعف
بان الخبر محط الفايدة ويحتمل ان الضمير عايد على المخفوضات والتانيث على هذا ظاهر الا انه
يحتاج لتقدير في الاخبار اي وهي خاتمة معاني او مدلول الكتاب لان الكتاب الفاظ
والمسابد [redacted] واضافة خاتمة الى الكتاب ان كانت من
اضافة الوصف الى مفعوله كان في الكلام مجاز عقلي من اسناد الحدث الى مفعوله كعيشة
راضية والا فلا لان الشي قد يختم بجزئه ومنه ما هنا وال في الكتاب للعهد الحضوري
وهي التي علم مدخولها لا بتقدم ذكر لكن لمع حضوره نحو اليوم اكملت لكم دينكم فهي بمنزلة
اسم الاشارة على ما قاله شيخ الاسلام ناقلا عن السعد ولا تنافي بين اطلاق الكتاب
على هذا المولف واطلاق المقدمة عليه فيما ياتي وان توهم ذلك وقوله وهو مراد المص

فقال عقيه عج

آي هنا
ليلها لكن
هذا باعتبار
الاصل قبل
جعله جزء
ترجمة عج

وليس العقد ختمه صح

الذي
اي ان قول المص وتابع للمخفوض معناه التابع جرة التبعية [redacted] هذا معنى
الخ وقد يقال المعنى كلام ان قوله مخفوض بالحرف اي مباشرة وكذا نقول في قوله مخفوض
بالاضافة وقوله وتابع اي غير مباشر للخافض وهذا لا ينافي ان خافض ذلك هو خافض
المتبوع في غير البدل [redacted] عادة المص ان يذكر المعرب استقلالا ثم المعرب تبعا
فانه قال في باب المرفوعات والتابع للمرفوع وفي باب المنصوبات والتابع للمنصوب ثم
ان المص جعل تابع المخفوض قسما واحدا مع ان تابع المخفوض بالحرف غير تابع المخفوض
بالاضافة وكذا صنع في تابع المرفوع فعده قسما واحدا واما تابع المنصوب فعده اربعة
باعتبار النعت والعطف والتوكيد والبدل على ما تقدم وقوله وقد اجتمعت الثلاثة
الخ اما الخفض بالحرف والاضافة فظ واما الخفض بالتبعية في المخفوض بالحرف
فيظهر ان قلنا ان الرحمن نعت لاسم ووصفه بالرحمة باعتبار ان الاسم بمعنى المسمى
وكذا الرحيم ولا خفض بالتبعية للمجرور بالمضاف فان كان الرحمن الرحيم تابعين للفظ
الجلالة فالخفض بالتبعية للمجرور بالمضاف دون المجرور بالحرف وقوله فاما المخفوض
بالحرف اي خالف عادته السابقة من ذكر الانواع او لا معدودة ثم التبويب لكل نوع
ولعل ذلك لقلة الكلام هنا على ما فيه وقوله واما ما يخفض بالاضافة فنحو قولك الخ
لو لعل هنا فهو ما يخفض بكذا وكذا فعل في المخفوض بالحرف وذلك لضبط عدد الحروف
على ما في الكتاب ولا ضبط للمضاف وان كان مضبوطا بالاقسام الاتية للفرق بين
الضبطين وقوله وخاتمة حديد قد يدعى ان ذكر خاتمة يشير الى انها المقصود من تفصيل الكلام
فهو براعة المقطع وهي ان يذكر المتكلم اخر كلامه ما يشعر بانتهايه لغوا نفعت بقا الشيء
باخفه [illegible] الا ان يقال ان خاتم هنا من الختم الذي هو الطبع ولا اشارة بذلك فلو كان
من الختام والاختتام لظهرت الاشارة لانا نقول لا تكفي الاشارة ولو بحسب المادة على
ما هو الظ وقوله واما تابع المخفوض فالمنع الاشارة به بعيد فافهم وقوله وربع
اربعة اشهر ان هذا في اضافة تربص الى اربعة اما اضافة اربعة الى الاشهر التي هي من
اضافة العدد الى المعدود ففيها خلاف فقيل انها على معنى اللام وقال ابن مالك تبعا لابن
السراج واختاره انها على معنى من وكذا اضافة المقادير الى المقدار انها نحو قفيز بر ورطل زيت
وما لشيخ الشيخ الصبان رحمه الله والمنظوم وجوز بعض الامرين وقوله وما اشبه ذلك قد يقال
لا حاجة اليه مع ذكر نحو والجواب المشهور هو ان يراد باحدها الامثلة الذهنية وبالاخر
الامثلة الخارجية [illegible] بان يلاحظ ما ذكره حواشي المختصر في التشبيه
من ان قولهم نحو كذا لا بد من خلاف فيه كذا الا باعتبار ان من كان على اخص اوصاف الشي يلزمه
ما يلزم الشي وقول الناس في نحو كذا اي كذا ونحوه هو بذلك الاعتبار الا بما طابقه فاحم
الاشارة في قوله اشبه ذلك عايد على النحو الشبيه وشبه النحو هو الامثلة الثلاثة المتقدمة
وقوله من امثلة القسمين اي ما امثلة على المتضادين ارجاع اسم الاشارة للامثلة المتقدمة

ولذلك لم يغاير وخفض ما قبله
التبعية على نسق ما قبله
وقد جزي صح

قال الشبيني

وهو مبني على
مخفوض بالاضافة
[redacted] او بمعنى على
الا بالاية فيكون العامل للمضاف
الا الاضافة صح

واجاب الشبيني صح

[redacted] فعلى
هذا مراده بالامثلة
قوله من امثلة القسمين الخ
الامثلة التي نص عليها المتن
صح

وورد عليه تكليم على ان قولهم هو عوكذا من جملة قولهم عوكذا من باب الكناية على حد مثلك لا يبخل بانه ان يد خارجية القول لان معنى مثلك لا يبخل على طريق الكناية انت لا تبخل فلو كان قولهم انه نوع من باب الكناية الكنوية لكان معناه كذا فقط ولا يشمل القول لانه يشمل مثلك لا يبخل غير المخاطب وجواز ارادة المعنى الاصلي مع المعنى الكنائي لا ينفع لان الحاصل كذا وغيره مقصود لان الثاني تابع للاول

~~اوعلى ما سمعت من الرجاحة للحق ويراد بالاغلاط التي في الاصل الاشكال التي نص عليها~~

وقوله والثلاثة فيه ان اسم الاشارة من المتن وهو لم يذكر القسم الثالث الذي هو المقدر ففي حتى يرجع اسم الاشارة اليه من هذا الاحتمال الاخير بالنظر للشرح مع المتن لا بالنظر للمتن في حد ذاته وقد تقدم نظير ذلك وقوله جميع ذلك اسم الاشارة عايد على التابع والمراد بجميع الانواع الاربعة التي هي النعت والعطف والتوكيد والبدل وقوله ما اردنا قال الشيخ كان اللايق ان يقول هذا ما اراد شيخي واستاذي شيخ الوقت والطريقة الشيخ عباس الازهري ان اذكر فانه قال اول الكتاب حملني عليه شيخ الخ وذلك متبادر في كلام منه فالادب ان يكون على مراد شيخه في الذكر لا على مراده هو نعم ان حملت النون في قوله اردنا عليه وعلى شيخه وارادته هو بالتبع لارادة شيخه فلا يرد ذلك كما لا يرد ما قد يقال اللايق ان يترك نون العظمة وان كان يقال اتى بها بالنظر الى تعظيم الله له باهليته اياه لهذا الصنيع البديع والله اعلم بالصواب واليه المرجع والماب والصلاة والسلام على سيد الخلق اجمعين وعلى اله وصحبه والتابعين ما دامت السموات والجنة والارضين

في العقد والذي اختاره [illegible]

[illegible] عوكذا [illegible] من قسم الثالث [illegible] [illegible] على طريق الكناية

واعلم ان [illegible] العقد [illegible] [illegible]

قال السعدي في التلخيص [illegible]

قال السعدي في الحاشية [illegible] ذكر [illegible] فانه لا يريد [illegible] الكناية [illegible] عوالحال [illegible] الكناية لا [illegible]

٤٧ ورقة

To: www.al-mostafa.com